تدويل التعليم العالي : مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي "٢٠٣٠"

إعـــــــداد

د. محمد عبدالله محمد عبدالله الفقي
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخـــص :استهدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتحقيق رؤية التعليم العالي "٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي. وقد اشتملت الدراسة علي الإطار العام للدراسة ويتضـــمن المقدمـــة ،المشكلة،الأهداف، الأهمية، المنهجية وخطوات الدراسة، كما اشتملت علي أربعة محاور تنـــاول الأول منها الإطار النظري للدراسة ويتضمن نشأة وتطور مفهوم تدويل التعليم العالي ، المبررات والفوائد والمخاطر ، الإستراتيجيات والنماذج، المـــداخل والمؤشـــرات والعناصـــر ،المتطلبـــات والتحديات ،والأدوار الرئيسة للجامعات في تدويل التعليم العالي، وتناولت في محورهـــا الثـــاني الخبرات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي وأبرز جهود تدويل التعليم العالي في مصـــر ،في حين تناولت في محورها الثالث واقع رؤية التعلـــيم العـــالي ٢٠٣٠ والأهـــداف الرئيســـة لها.وتناولت في محورها الرابع ما توصلت إلية من نتائج وتصور مقترح لتحقيق رؤية التعلـــيم العالي "٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي، واختتمت الدراسة بالتوصـــية بضـــرورة تبنِّى التعليم العالي لاستراتيجية قومية للتدويل بكليات ومعاهد التعليم العالي في رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها وممارساتها المختلفة ،من أجل تحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ .

الكلمات المفتاحية: تدويل التعلـــيم العالي،اســـتراتيجية التنميـــة المســـتدامة، ورؤيـــة التعلـــيم العالي٢٠٣٠،استراتيجيات تدويل التعليم العالي، نماذج تدويل التعليم العالي.

Abstract:

The study aimed to develop a proposed perspective to achieve "2030" higher education vision in the light of higher education internationalization. The study included the introduction, the problem, the objectives, the importance, the methodology and the steps of the study. It also included four axes, the first of which dealt with the theoretical framework of the study. It includes the origin and development of the concept of higher education internationalization, challenges and the main roles of universities in higher education internationalization. The second theme dealt with the contemporary international experiences in the higher education internationalization and the most prominent efforts of higher education internationalization in Egypt. The third theme dealt with the reality of the vision of Higher Education 2030 and its main objectives. The fourth topic dealt with the results and the proposed perspective to achieve the "2030" higher education vision in the light of higher education internationalization. The study concluded by recommending that higher education should adopt a national strategy of internationalization in higher education faculties and institutes in its vision, mission, objectives, and its various activities and practices in order to achieve 2030 higher education vision.

Keywords: Higher Education Internationalization, Sustainable Development Strategy, "2030" Higher Education Vision, Higher Education Internationalization Strategies, Higher Education Internationalization Models.

مقدمة

يواجه المجتمع المصري في الوقت الراهن عدداً من التحديات والتغيرات السريعه والمتلاحقة منذ اندلاع ثورتي ٢٥ يناير – ٣٠ يونيو والتي أثرت علي جميع جوانب المجتمع الاقتصادية ،والسياسية، والاجتماعية والثقافية، واستنزفت الكثير من الميزانيات الضخمة، والجهود الكبيرة والأوقات الطويله في سبيل التغلب عليها واللحاق بركب الدول المتقدمة.

وقد أصبح من المتفق عليه في ضوء هذه التحديات والتغيرات أنه يجب إحداث تحولات واصلاحات جذرية في كافة قطاعات وجوانب المجتمع المصري ،وإعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التحديات ووضع أفضل السبل للتعامل معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والإنتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة .

ولذا ارتأت مصر أن تأخذ على عاتقها وضع استراتيجية تتضمن رؤيةً وخططاً لمواجهة تلك التحديات والسعي نحو البناء وتحقيق التنمية المستدامة ،حتى تكون مصر المستقبل بين المجتمعات المتقدمة، وتعزز مكانتها في ركب الأمم المتحضرة ، معتمدة في ذلك على استثمار عبقرية المكان والإنسان.

ومن هنا جاءت استراتيجية التنمية المستدامة: "رؤية مصر ٢٠٣٠" ،وهي تمثل محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية .كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة(١)

وقد تبنّت الاسراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ومن هذا المنطلق فقد حددت الاسراتيجية رؤيتها المتمثلة في" أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والإندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين .كما تهدف الحكومة من خال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية االقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة"(٢).

وفي إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، تتضمّن الاسراتيجية عشر محاور، ويتضمن كل محور عناصر البناء الخاصة به، والتي تتمثل في الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية، ومؤشرات قياس الأداء، والمستهدفات الكمية المخططة لتحقيق الأهداف، والتحديات المتوقعة، والبرامج والمشروعات اللازمة، وأولوية تنفيذها وتتابعها الزمني.

وتعتبر مصر من أول الدول التي استجابت واهتمت بوضع رؤية لتحقيق التنمية المستدامة حتى العام ٢٠٣٠،ــ تماشيا مع جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ في هذا الصدد، وهي

رؤية طويلة المدي لاستراتيجية التنمية تضمنت منهجا يتسم بمستوى عال من الطموح والالتزام والابتكار ، وهي غير مسبوقة من حيث نطاقها وأهميتها على المستوى القومي.

وبالرغم من ذلك ، يشوب هذه الاستراتيجية كثير من العيوب منها(٣):

- أنها مجرد رؤية ومجموعة من الأهداف ولا يوجد آلية لتطبيقها
- عدم تبنيها لقيم معينة.
- المبالغة في الأهداف ولاسيما في ظل غياب وجود آليات وميزانية لتحقيق هذه الأهداف
- وجود أهداف كثيرة غير محددة وغير واقعية ويصعب قياسها.

كما إنها تفتقد مقومات التطبيق الفعال، وهذه المقومات هي كالتالي (٤):-

- لم يتم تحديد كيان وطني رسمي قائم أو يتم تشكيل لجنة أو مجلس وطني يكون مخولاً بالإشراف على ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن الإطار الزمني المحدد وتقييم النتائج وتحديد الدروس المستفادة لاحقاً.
- لم يتم الإشارة إلى الموازنة اللازمة لتغطية نفقات هذه الاستراتيجية، ولم يتم تحديد مصادر التمويل بشكل واضح ودقيق
- لم تحدد الاستراتيجية نقاط القوة التي سيتم الاعتماد عليها أثناء عملية التنفيذ كالموارد والكفايات الموجودة، والأخرى المطلوب توافرها أو تحقيقها على الوجه الأمثل
- إن الأهداف المحددة هي عظيمة بحد ذاتها، ولكنها بحاجة إلى فترة أكثر من ١٥ عاماً لأجل التحقيق، خاصة أن مصر تفتقر إلى العديد من الموارد التي يمكنها أن تساهم بشكل جدي وفعلي في تحقيق الأهداف المحددة.
- لم تحدد الاستراتيجية القطاعات الإنتاجية التي سوف تخصها بالتنمية

بالإضافة إلي وجود عدد من التحديات على المستوى القومي قد تبطئ من عملية تحقيق هذه الاهداف التنموية منها(٥):

- نقص الاستدامة في الأداء الاقتصادى المصري لفترة طويلة من الزمن
- ارتفاع معدل التضخم فى مصر بنحو ١٢% (عام ٢٠١٥) ويعكس ارتفاع معدل التضخم فى مصر ما تعانية من مشكلات اقتصادية وانخفاض الإنتاجية.
- تذبذب معدل البطالة صعودا وهبوطا، إلي أن بلغ حاليا نحو١٢% من إجمالى القوة العاملة
- عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة منذ فترة طويلة
- عجز مزمن متزايد فى ميزان المدفوعات المصرى
- تزايد الدين الخارجى الذى تراكم على مصر
- تراوحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند مستويات متواضعة،

- فضلا عن تكرار الأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر
- تدهور حوال العدالة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة اللامساواة فى توزيع الدخول والثروة.

ونظرا لغياب تلك المقومات واستمرار هذه التحديات يري البعض "إن الوثيقة هي مجرد رؤية أو حلم يتضمن مجموعة من الأهداف والمؤشرات اللازمة لقياس هذه الأهداف وليست استراتيجية بالمفهوم المتعارف عليه في أدبيات التخطيط الاستراتيجي والتي تشمل التحليل الاستراتيجي وصياغة الرؤية والرسالة والأهداف، وصياغة الخطة وتنفيذ الخطة والمراقبة والتحكم، ومن غير المنتظر في ظل البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة أن تتحقق الأهداف والأحلام الواردة في هذه الوثيقة"(٦).

ويري البنك الدولي أن مصر تمر بمنعطف حرج في مسيرتها التنموية في ظل وجودها بمنطقة تشهد العديد من الاضطرابات وأعمال العنف وأزمة للاجئين هي الأسوأ منذ عقود. ومازالت مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي والاحتجاجات المدنية قائمة(٧). كما أن "الإدارة الاقتصادية فى مصر لم تتفاعل مع الأوضاع الاقتصادية إلا كرد فعل واطفاء للحريق، وليس كأفعال ومبادرات لتحقيق الأهداف الموضوعة ولم تتسم بالنفس الطويل والمثابرة، حتى تتحقق التنمية الشاملة المستدامة"(٨)

وكان من نتائج هذه التحديات أن مصر لا تزال بمنأى عن المكانة التي تستحقها على ساحة تنافسية الاقتصاد العالمي، حيث يتمتع الاقتصاد المصري بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصاداً واعداً ، ويتيح له فرصا للنمو والتنمية تمت بلورة ملامحها العريضة في استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وقد جاءت نتائج تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ مشابهة إلى حد كبير مع نتائج التقرير السابق له، إذ جاءت مصر في المرتبة ١١٥ طبقا لمؤشر التنافسية الدولية من بين ١٣٨ دولة تمت دراسة وضعها التنافسي في إطار التقرير،وتحليل قدرتها النسبية على المنافسة الاقتصادية الدولي(٩).

في ضوء هذه المعطيات والتحديات المستمرة التي تواجه الاقتصاد المصري ، وفي إطار سعى القيادة المصرية لإحداث نقلة جذرية نوعية وإصلاحات في كافة قطاعات الاقتصاد المصري بهدف ترسيخ دعائم اقتصاد وطني قوى، وفى إطار سعى الحكومة لتحقيق هذه الرؤية تأتى أهمية تطوير منظومة التعليم العالي لتتلاءم مخرجاته مع الاحتياجات التنموية من أجل تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وصعود مصر لمكانة مرموقة ضمن أفضل ٣٠ دولة علي مستوي العالم لمؤشرات التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يدل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي على أن هناك عدد من التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة منها ضعف تكافؤ الفرص بما يتضمن عدالة توزيع فرص التعليم العالي وتنوعه،

وإتاحة الفرص التعليمية للراغبين في التعليم العالي وبما يتفق مع المعدلات العالمية، وكذلك تحقيق الجودة في منظومة التعليم. كما يواجه التعليم العالي تزايد الفجوة بين العرض والطلب من خريجي التعليم العالي وارتفاع حجم البطالة بين الجامعيين(١٠).

وتعاني الجامعات المصرية في ضوء هذه التحديات ضعف في مستوي تنافسيتها ويؤكد ذلك تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٦-٢٠١٧ حيث يأتي ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التعليم العالى والتدريب (المركز ١١٢)، وذلك من بين ١٣٨ دولة تناولها التقرير،ووفقاً للتقييم البريطانى للجامعات تراجع ترتيب جامعة القاهرة لتصل إلى المركز رقم ٥٥١ من ٩١٦ جامعة عام ٢٠١٦ مقارنة بالمركز رقم ٥٠٠ عام ٢٠١٥، محققة بذلك المركز العاشر على مستوى الجامعات بالدول العربية. كما لم تدخل جامعتى عين شمس والإسكندرية قائمة أهم ٧٠٠ جامعة (١١).

وتبرز التقييمات السابقة أهمية وضرورة إعادة التفكير في الاستراتيجيات التقليدية المطبقة والبحث عن استراتيجية جديدة تكون أداة أساسية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ والجودة في التعليم العالي وتستعيد مصر مكانتها الطبيعية المتميزة وتكون قادرة علي المنافسة في الساحة العالمية ومن بين الاستراتيجيات الرئيسة والناجحة في العديد من الدول المتقدمة وتتبناها العديد من مؤسسات التعليم العالي استراتيجية التدويل .

يعتبر تدويل التعليم العالي أهم الاستجابات للتطورات والتحديات السريعة التي تحدث في العالم وقد أزدادت أهميته وأصبح يشكل أولوية قصوي من قبل مؤسسات التعليم العالي(١٢)، العالي. حيث تعطي ٧٣% من مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم أولوية عليا للتدويل(١٣)، وأصبح التدويل ضرورة حتمية لأي بلد يريد أن يكون قادرا علي المنافسة في الساحة العالمية، وليس خيارا لها ، بل أصبح مسئولية قومية علي قطاع التعليم العالي.

والمستقرئ لواقع التعليم العالي المصري يلاحظ أن " الجامعات المصرية لا تمتلك مقومات القدرة علي منافسة الجامعات المتقدمة والجامعات العابرة للحدود ، وذلك بسب غياب تواجدها علي مستوي التميز البحثي الدولي،وقلة امكاناتها ومحدودية دورها في إنتاج المعرفة وتبادلها ، وكذلك اتساع الفجوة بين قدرات خريجيها ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية"(١٤) كما "يركز التعليم الجامعي المصري علي الحيز المحلي وعدم انطلاقه إلي الحيز العالمي بدرجة كافية"(١٥) وهذا يؤثر ويقلل ويضعف من فرص تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في رؤية التنمية المستدامة٢٠٣٠.

وهذا مايدعو إلي القيام بدراسة علمية تهدف إلي إعداد تصور مقترح لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠ من خلال مدخل تدويل التعليم العالي.ومن هنا تتمثل مشلكة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحقيق رؤية التعليم العالي "٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي ؟

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:-

١- ما مفهوم تدويل التعليم العالي وما أهم معالمه؟

٢- ما أبرز الخبرات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي ؟ وما أبـــرز جهـــود تدويل التعليم العالي في مصر؟

٣- ما واقع رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ والأهداف الرئيسة لها ؟

٤- ما التصور المقترح لتحقيق رؤية التعليم العالي "٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

١- تحديد ماهية تدويل التعليم العالي من حيث الطبيعة ، والأهداف ، والأهمية والأدوار.

٢- رصد أبرز الخبرات العالمية المعاصرة في مجال تدويل التعليم العالي . وأبرز جهود تدويل التعليم العالي في مصر

٣- تحليل رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ والأهداف الرئيسة بها

٤- وضع تصور مقترح لتحقيق رؤية التعليم العالي "٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي

أهمية الدراسة

يمثل هذا البحث محاولة علمية يمكن الاستفادة منها في جانبين هما:-

الجانب الأول: الجانب النظري حيث يقدم إطاراً نظرياً لنشأة وتطور مفهوم تدويل التعليم العالي ، المبررات والفوائد والمخاطر ، الإستراتيجيات والنماذج، المداخل والمؤشرات والعناصر ،المتطلبات والتحديات ،والأدوار الرئيسة للجامعات في تدويل التعليم العالي، والخبرات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي وأبرز جهود تدويل التعليم العالي في مصر ، واقع رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ والأهداف الرئيسة لها.

١- **الجانب الثاني: الجانب التطبيقي** ويتمثل في بناء تصور مقترح لتحقيق رؤية التعليم العالي "٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يمكن من خلاله القيام باستقصاء وتحليل تدويل التعليم العالي من حيث مفهوم و نشأة تدويل التعليم العالي وتطوره، المبررات والفوائد والمخاطر ، الإستراتيجيات والنماذج، المداخل والمؤشرات والعناصر ،المتطلبات والتحديات ،والأدوار الرئيسة للجامعات في تدويل التعليم العالي.

خطوات سير الدراسة

بناء علي ما سبق يمكن أن تتحدد الخطوات الأساسية للدراسة فيما يلي:-

الإطار العام للدراسة: ويتضمن مقدمة، مشكلة، أهداف، أهمية، منهجية وخطوات الدراسة .

المحور الأول: مفهوم ونشأة تدويل التعليم العالي وتطوره ، المبررات والفوائد والمخاطر ، الإستراتيجيات والنماذج ،المداخل والمؤشرات والعناصر ،المتطلبات والتحديات ، والأدوار الرئيسة للجامعات في تدويل التعليم العالي

المحور الثاني: الخبرات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي، جهود تدويل التعليم العالي في مصر.

المحور الثالث: واقع رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ والأهداف الرئيسة لها
المحور الرابع: نتائج الدراسة والتصور المقترح لتحقيق رؤية التعليم العالي٢٠٣٠.

المحور الأول: تدويل التعليم العالي

أولا: تدويل التعليم العالي "النشأة والتطور– والمفهوم"

أ–نشأة تدويل التعليم العالي وتطوره

يتفق العديد من المفكرين والعلماء أن الجامعة دائما ذات صبغة عالمية بطبيعتها منذ نشأتها في أوروبا في القرون الوسطي ، ويعتقدون أن تدويل التعليم العالي يعود إلي تلك العصور الوسطي وعصر النهضة ، عندما سافرت النخبة من الطلاب والعلماء إلي مناطق متنوعة للحصول علي المعرفة الأكاديمية والخبرات الثقافية الأخرى(١٦).

وفي القرنين الثامن والتاسع عشر تجلي التدويل في تصدير نظم التعليم العالي من أوروبا إلي مستعمراتها في الخارج، وقد اتجهت هذه الصادرات الأوروبية إلي شمال أمريكا الوسطي والجنوبية وآسيا وإفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ، كما تبنت بعض الدول غير الاستعمارية النماذج والقيم التعليمية الغربية مثل اليابان والصين وتايلاند ، حيث استخدمت اليابان نموذج الجامعة الألمانية أولا ، ثم طبقت النماذج الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نظراً لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة(١٧).

ومع بدايات القرن العشرين حدث تحول هام نحو الاهتمام الكبير بالتعاون والتبادل الدولي بشكل أكثر تنظيما في مجال التعليم العالي ، حيث ظهرت بعض المنظمات ذات الاهتمام بالتبادل الدولي للعلماء والطلاب منها معهد التربية الدولي (١٩١٩) **Institute of International Education** في الولايات المتحدة الأمريكية،والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي **Dutscher Akademisher Austaush dienst** والمجلس البريطاني (١٩٣٤) **British Council** حيث ركزت تلك المنظمات علي التعاون الأكاديمي الدولي للعلماء أكثر من الطلاب(١٨).

ونتيجة للاهتمام بالتعاون والتبادل الدولي في ظل تلك المنظمات ظهر مصطلح التعليم الدولي ، وتعود بداية ظهور السياسات الرئيسية للتعليم الدولي إلي إنشاء برنامج فولبريت للمنح الدراسية في عام ١٩٤٦ لزيادة تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب ويهدف إلي توليد المزيد من المعرفة والفكر في الشئون الدولية ، ويعود نشأة التعليم الدولي في مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم إلي الحكومات الوطنية في الاتفاقيات الثقافية والأكاديمية مع الدول الأخرى، بينما كانت الجهود الرامية للتدويل علي المستوي المؤسسي هامشية(١٩).

وقد بدأ ظهور مصطلح التدويل في التعليم العالي خلال الأربعينات(٢٠) وذلك من خلال التركيز علي تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، والبحوث المشتركة ، ومشروعات التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية(٢١).

وخلال الستينات كان التدويل حجر الزاوية لتطوير مؤسسات التعليم العالي وأداة رئيسة لديها في كثير من الدول النامية، ثم دخل مصطلح التدويل كمكون أساسي في أجندات الجامعات في بداية السبعينات(٢٢).

في حين تختلف نايت مع ذلك ، حيث تري أن تدويل التعليم العالي بدأ في الظهور كمفهوم أو مصطلح محدد في حد ذاته في أوروبا وأمريكا الشمالية في الثمانينات كاستجابة للتعليم العالي للتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم علي كافة المستويات(٢٣).

ومنذ أوائل التسعينات أصبح التدويل ظاهرة واسعة الانتشار ومهمة من الناحية الإستراتيجية في التعليم العالي(٢٤) حيث ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالي في معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي منذ عام **1998** ، حيث رأت المنظمة أن التدويل يعد وسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء البعد الدولي في جميع أنشطة التعليم العالي(٢٥).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين وقع حدث مثمر كان له التأثير المباشر علي التدويل والعولمة، حيث غيرت الأحداث التاريخية في سبتمبر ٢٠٠١ الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع بقية دول العالم، وكان لذلك تأثير واضح ومباشر علي التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تباطأت معدلات التحاق الطلاب الدوليين بشكل ملحوظ وواضح منذ عام ٢٠٠٢ وحتي عام ٢٠٠٦ حيث شهد العام الدراسي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ انتعاشاً متواضعاً واستمر هذا الانتعاش تدريجيا ومتزايد حتي وصل إلي أعلي معدل لالتحاق الطلاب الدوليين في عام ٢٠١٢ (٢٦).

كما أعاق الإرهاب وأشكال العنف الأخرى قدرة المجتمع الدولي علي جذب الطلاب والإبقاء عليهم ، ومع ذلك تم اتخاذ خطوات إجرائية للسماح بالنمو المستمر في مجال تدويل التعليم العالي منها قدم الاتحاد الاوروبي اتفاقية بولينا **The Bologna (2010)** عام ٢٠١٠ والتي تسمح للطلاب الأوروبيين بالانتقال بين مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي(٢٧).

وبالرغم من ذلك ، وبسبب الأزمات الاقتصادية الآسيوية والاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط فقد تبنت الكثير من الدول إستراتيجيات تنافسية لتوصيل الخدمات الأكاديمية للخارج ، وعرفت هذه الإستراتيجية بأسماء مختلفة منها " التعليم عبر القومية، التوصيل عبر الحدود، التعليم في الخارج" مما سمح للمؤسسات أن تنشئ فروع وحرم جامعية في مناطق مختلفة ، وقد تم اعتماد الشكل الجديد للتدويل وزاد في التأكيد من حركة نقل الطلاب إلي حركة نقل البرامج والمناهج(٢٨).

وهكذا أصبح التدويل ظاهرة هامة تؤثر علي مؤسسات التعليم العالي وعلي الدول في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة، ويمثل ذلك تحديا للكليات والجامعات كما أنه فرصة لها لاكتساب القدرة علي المنافسة العالمية وتحقيق رؤيتها واستراتيجيتها.

ب- مفهوم تدويل التعليم العالي

تعد عملية تعريف التدويل مهمة معقدة نظرا لأن التدويل ليس مصطلح جديد ، حيث استخدم لعدة قرون في العلوم السياسية والعلاقات الاجتماعية ، ونظراً لوجود العديد من المصطلحات ذات الصلة بالتدويل وتستخدم بشكل مترادف معه مثل: العولمة، والدولية، والعالمية، والتبادل الدولي، والعلاقات الدولية ، وقد أدي ذلك إلي وجود العديد من التعريفات المتنوعة والمتعددة لمصطلح التدويل عامة.

تكشف أدبيات التدويل عن غموض مصطلح التدويل حيث يختلف فهم وتفسير المصطلح باختلاف مبررات ودوافع التدويل واختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها عملية التدويل، مما جعل من الصعب وضع تعريف شامل وملائم قابل للتطبيق في دول وثقافات تعليمية مختلفة(٢٩).

كما تكشف الأدبيات الخاصة بالتدويل في التعليم العالي صعوبة وضع تعريف شامل لمصطلح تدويل التعليم العالي نظراً لوجود بعض المصطلحات الشائعة والمترادفة مع ذلك المصطلح وفي بعض الدول مثل: التعليم الدولي، والتعليم متعدد الثقافات، والتعليم العالمي، والتعليم المقارن ، ونظراً لوجود رؤي وتصورات وتعريفات متنوعة ومتعددة لتدويل التعليم العالي ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

تصف التعريفات الأولية للتدويل علاقته بالأنشطة الدولية المنوط بها الجامعة ولا تتطلب بالضرورة دعوة الجامعة لوضع خطة تدويل دولية ، ويتكون تدويل التعليم العالي من ثلاثة عناصر هي: المحتوي الدولي للمناهج، والحركة الدولية للعلماء والطلاب المعنيين بالبحث والتدريب ، وبرامج المساعدة والتعاون التقني الدولي(٣٠)

وقد ابتعد كل من إيبوشي **Ebuchi (1989)** ، والرابطة الأوروبية للتعليم الدولي (١٩٩٢) ،والعديد من الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٢) ،ودي ويت **De wit (1993)** عن التعريف السابق المرتكز علي الأنشطة الدولية وركزوا علي الاهتمام بالتدويل كعملية داخل التعليم العالي ، وأشارو إلي تدويل التعلم العالي باعتباره العملية التي تجعل نظام التعليم العالي أكثر تطوراً وأكثر ثراءً ويطبق علي نطاق أوسع للطلاب من جميع الدول والخلفيات الثقافية المتنوعة مع التأكيد علي أهمية البرامج الدولية والتعاون الدولي بدلاً من الأنشطة الفردية، مما يجعل التعليم العالي ذا توجه دولي أكثر(٣١).

وفي منتصف التسعينات أكدت نايت **Knight (1994)** تلك النظرة ووضعت تعريفاً لتدويل التعليم العالي يؤكد علي مدخل العملية وأنه "عملية دمج البعد الدولي وبين الثقافات في وظائف التعليم والبحث والخدمة لمؤسسات التعليم العالي وأوضحت أن تدويل التعليم العالي ينبغي اعتباره عملية تكامل الوظائف الكلية للتعليم العالي(٣٢). وقد لاقي هذا التعريف قبولاً واسعاً لصيغة كلاسيكية للتدويل علي المستوي المؤسسي"

بينما تؤكد الرؤية المؤسسية للتعليم العالي الأمريكي علي الجوانب الإدارية والتنظيمية لمؤسسات التعليم العالي ، ويظهر ذلك في تعريف أرم ، وفان دي وتر **Arum and Van de Water (1992)** حيث عرفا تدويل التعليم العالي بأنه الأنشطة، والبرامج والخدمات المتعددة التي تدخل ضمن الدراسات الدولية، والتبادل التعليمي الدولي ، والتعاون التقني"(٣٣)

وفي نهاية التسعينات ظهر تأثير هام للعولمة علي التدويل ومن ثم حدث تطور آخر هام في تعريفات تدويل التعليم العالي، حيث اتفق كل من فان دير ويندي **Van der Wende (1997)** ، وإلينجبو **Ellingboe (1998)** بأن العولمة عامل خارجي لا مفر منه يؤثر بصورة مؤقتة ومستقبلية علي التعليم العالي ، والتدويل هو الاستجابة لها وأداة رئيسة ليتماشي مع عولمة الاقتصاد فهو عملية معقدة ومستمرة من التكيف التنظيمي مع القوي الخارجية وهو يعني عملية دمج المنظور الدولي داخل نظام الجامعة أو الكلية ، وأنها ذا توجه مستقبلي متعدد الأبعاد والتخصصات تقوده رؤية قيادية تعمل علي تغيير الديناميكية الداخلية لمؤسسة ما للاستجابة والتكيف علي نحو ملائم للتنوع المتزايد ذو النزعة العالمية والبيئة الخارجية ذات التغير المستمر وجعل التعليم العالي أكثر استجابة للتحديات والمتطلبات المتعلقة بعولمة المجتمعات والاقتصاد وأسواق العمل (٣٤)

وهكذا فقد تطور تعريف التدويل في مجال التعليم منذ أواخر السبعينات ، حيث تم تعريف التدويل في البداية بمجموعة من الأنشطة الدولية التي ركزت علي تبادل الطلاب والعلماء وأنه جهد إضافي مثل أنشطة تكميلية ومع بداية التسعينات تغير اتجاه تعريف التدويل باعتباره عملية تغير تنظيمي من البؤرة الداخلية إلي البؤرة الخارجية من خلال إضافة مكونات إستراتيجية تنظيمية إلي مكونات البرنامج الأصلي. وهذا التغير يعيد التأكيد بأن التدويل هو مدخل نظامي يشير إلي الإستراتيجيات التنظيمية للإدارة، والعمليات، والخدمات والموارد البشرية.

ومن ثم ازداد مفهوم التدويل تعقيداً وتأثيراً في العالم المعاصر ، وتطورت تعريفات تدويل التعليم العالي من خلال العديد من العلماء ، وبعد تحليل عدد من الدراسات حول تدويل التعليم العالي صنفت نايت **Knight (1999)** تلك التعريفات في أربعة مداخل رئيسية هي النشاط والكفاءة ،الروح **Ethos** والعملية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:(٣٥)

١- **مدخل النشاط:** ينظر مدخل النشاط إلي التدويل باعتباره مجموعة من الأنشطة والتي تفرض علي المؤسسة تبني برامج متميزة وإتباع مدخل مجزأ للتدويل.

٢- **مدخل الكفاءة:** يركز مدخل الكفاءة علي تطوير مهارات ، معارف ، واتجاهات وقيم جديدة لدي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتي ترتبط بسوق العمل والمنافسة.

٣- **مدخل الروح:** يرتبط بخلق ثقافة أو مناخ ثقافي أو حرم جامعية لتعزيز ودعم المبادرات الدولية وبين الثقافات .

٤- **مدخل العملية:** ينظر للتدويل باعتباره جزء لا يتجزأ للمؤسسات، والبرامج الأكاديمية وسياساتها وإجراءاتها الموجهة ويؤكد علي استدامة البعد الدولي، ويعتبر مدخل العملية هو الأسلوب الأكثر شمولية لوصف التدويل ، حيث يؤكد علي دمج البعد الدولي في بيان الرسالة

والسياسات والتخطيط ونظم مراجعة الجودة لتأكيد دور التدويل في تحقيق أهداف ، وبرامج ونظم المؤسسة وبنيتها التحتية.

وقد تطور تعريف التدويل في نهاية التسعينات حيث أعاد سكورمان **Schoorman (1999)** تعريف نايت في منتصف التسعينات بدرجة أكثر اتساعا حيث يري التدويل بأنه " عملية تعليمية لمكافحة الهيمنة ، والتي تحدث في السياق الدولي للمعرفة والممارسة ، حيث ينظر للمجتمعات علي أنها نظم فرعية لعالم أكثر اتساعا وشمولية وتستلزم عملية التدويل من المؤسسة التعليمية برنامج عمل شامل ومتعدد الجوانب والذي يتكامل مع كل جوانب التعليم[٣٦].

بينما ذهب سودر كفست **Soder Qvist (2002)** إلي التركيز علي التغير المؤسسي في تعريفه حيث عرف تدويل التعليم العالي بأنه " عملية تغير مؤسسة التعليم العالي من مؤسسة قومية إلي مؤسسة دولية ، مما يستلزم إدراج البعد الدولي في جميع جوانب إداراتها الشاملة من أجل تحسين جودة التعليم والتعلم وتحقيق الكفاءات المطلوبة[٣٧].

وهكذا اشتمل مصطلح التدويل علي أشياء مختلفة وتضمن أبعاد مختلفة مع ضغوط مختلفة علي مستويات مختلفة للتعليم العالي' ولذلك فحص وشتر **Wachter (2003)** اتجاهات تدويل التعليم العالي علي مدار الثلاثة عقود الماضية لذلك التاريخ في أوروبا ، ويري أن مفهوم التدويل قد اتسع بشكل واضح وانتقل من التركيز علي الفرد من خلال شبكات الأشخاص أو وحدات فرعية صغيرة لمؤسسات التعليم العالي ، ومن التركيز علي المؤسسة ككل إلي الانتقال إلي التركيز علي مستوي النظام أي الهياكل الرسمية للتعليم العالي[٣٨].

وفي العام نفسه أعادت نايت النظر في التعريف الذي قدمته في عام ١٩٩٤ وقدمت لغة جديدة تسمح للتدويل بالارتباط بكل جوانب التعلم داخل السياق الأكبر للمجتمع ، وعرفت تدويل التعليم العالي في مستوي القطاع المؤسسي والقومي بأنه " عملية دمج البعد الدولي وبين الثقافات أو العالمي في غرض ووظائف أو توصيل التعليم الجامعي[٣٩].

وينظر هذا التعريف للتدويل باعتباره عملية مستمرة ومتواصلة لجعل الشيء دولي وليس مجرد مجموعة من الأنشطة ، ويعكس هذا التعريف التغييرات والتحديات التي تجمع بين معني التدويل علي مستوي القطاع والمستوي المؤسسي ، ويأخذ بعين الاعتبار اختلاف الدول والثقافات والنظم التعليمية عند تطبيقه. وقد لاقي هذا التعريف قبولاً واسعاً ، وهو التعريف الأكثر شيوعا ولكن دون إجماع كامل.

ولذا يري بارتيل **Bartell (2003)** أن التدويل يحوي مجموعة متنوعة من المفاهيم والتفسيرات والتطبيقات في أي مكان في العالم وانتقل التدويل من وجهة نظر أداتيه وبحد أدني مثل تأمين برامج الدكتوراه من أجل الدراسة بالخارج، والتبادل الطلابي، وإجراء البحوث علي الصعيد الدولي، إلي وجهة نظر تدويل معقدة لتشمل عملية تحقيق السياسات العامة كجزء لا يتجزأ كما يتخلل حياة وثقافة ومناهج والأنشطة البحثية للجامعات وأعضاءها [٤٠]

في حين يري **Wachter (2004)** أنه يوجد نوعان للتدويل ، يركز التدويل القديم علي حركة تنقل الطلاب والعلماء والتبادل والتعاون الإنمائي ، بينما يتعامل التدويل الجديد مع الأنشطة

الدولية المشتركة المرتبطة بالجوانب الهيكلية والتنظيمية لنظم التعليم العالي مثل التعليم مدي الحياة والتعليم عبر الإنترنت وضمان الجودة(٤١)

وقد اتفق كل من نايت **Knight (2006)** وكذلك **Fielden (2008)** مع هذا الرأي حيث يشير التعليم الدولي إلي مجموعة من الأنشطة مثل استقبال الطلاب الأجانب وتبادل الطلاب والدراسة في الخارج والحركة الدولية لهيئة التدريس، ومشاريع التنمية، بينما مصطلح التدويل هو مصطلح أكثر شمولية ويشمل كل ما له علاقة ليس فقط بالمؤسسة ولكن أيضا بالأهداف ، والسياسات ، والإستراتيجيات والأنشطة القومية ويستخدم المصطلح للإشارة إلي البعد الدولي في كل جوانب التعليم العالي وليس فقط للإشارة إلي أنشطة محددة، فهو يعني تدفق الطلاب وهيئة التدريس في كلا الاتجاهين ، كما يتضمن التحالفات الإستراتيجية والبرامج المشتركة مع المؤسسات الخارجية(٤٢)

بينما يؤكد هودزك **Hudzik (2011)** علي التدويل من منظور التعليم العالي علي أن نأخذ بعين الاعتبار الالتزام والتعهد بالتدويل من خلال العمل ، دراسة وجهات النظر الدولية والمقارنة في جميع جوانب التعليم والبحث وخدمة المجتمع(٤٣).

ومن خلال العرض السابق يتضح تنوع وتعدد تعريفات تدويل التعليم العالي وهو يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين ، حيث يعني لدي البعض بأنه سلسلة من الأنشطة الدولية مثل الحراك الأكاديمي للطلاب وهيئة التدريس، والروابط والشراكات والمشروعات الدولية ، والبرامج الأكاديمية الدولية والمبادرات البحثية الدولية ، ويعني لدي آخرين توفير التعلم للدول الأخرى خلال أنواع جديدة من الاتفاقيات مثل إنشاء حرم جامعية فرعية ، استخدام أساليب متنوعة للتعليم عن بعد ووجهاً لوجه.

ويعني عند الكثيرين دمج البعد الدولي بين الثقافات والبعد العالمي في عملية تعليم وتعلم المناهج ، وما يزال آخرون يرون أن مشروعات التنمية الدولية والتبادل التجاري هي أساسية في تدويل التعليم العالي.

وعلي الرغم من هذا التعدد والتنوع لتعريفات مصطلح تدويل التعليم العالي في الأدبيات المختلفة ، فإن هناك إجماع من قبل الباحثين والعلماء والممارسين علي أن الفهم الشامل لتدويل التعليم العالي يتكون من رؤي علي المستوي القومي، والقطاع والمستوي المؤسسي، علي أن يتضمن المستوي القومي مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي تكون نشطة في تدويل التعليم العالي. وتتضمن علي المستوي الحكومي إدارة التعليم والشئون الخارجية، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة ، وفرص العمل والهجرة وجميعها لها اهتمام رئيسي بالبعد الدولي، وعلي مستوي القطاع تتضمن التركيز علي البرامج والأنشطة ذات الطابع الدولي مثل الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ومما سبق يمكن أن تحدد ملامح مفهوم تدويل التعليم العالي إجرائياً في النقاط التالية :-

١- الاهتمام بالبرامج والخدمات التي تدخل ضمن الدراسات الدولية .

٢- الاهتمام بالأنشطة الدولية للجامعات .

٣- يتضمن المحتوى الدولي للمناهج ، الحركة الدولية للعلماء والطلاب المعنيين بالبحث والتدريب ، وبرامج المساعدة والتعاون التقني الدولي.

٤- يعني التوجه الدولي لعمليات التعليم العالي .

٥- يشتمل على التحالفات الإستراتيجية والبرامج المشتركة مع مؤسسات التعليم العالي الخارجية .

٦- يعبر عن قدرة التعليم العالي على الاستجابة لتحديات ومتطلبات العولمة والاقتصاد وأسواق العمل .

٧- يعبر عن قدرة التعليم العالي كعملية تستطيع مكافحة الهيئة التي تحدث في السياق الدولي للمعرفة والممارسة .

٨- تتضمن تدفق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين الدول .

٩- يقوم على دمج المتطور الدولي في أهداف ووظائف التعليم العالي وداخل الجامعات والكليات .

ومن الملامح السابقة لمفهوم تدويل التعليم العالي يمكن تبني لتعريف الإجرائي التالي وهو: " دمج البعد الدولي " وبين الثقافات في أهداف ووظائف التعليم والبحوث وخدمة المجتمع ، وداخل الكليات والجامعات حتى يمكن الوصول إلى مكانة متميزة محلياً وإقليمياً وعالمياً "

ثانيا: تدويل التعليم العالي:" المبررات- والفوائد- والمخاطر"

أ-مبررات تدويل التعليم العالي

تمثل المبررات دوافع رئيسة لدمج البعد الدولي في التعليم العالي ، وتنطوي المبررات علي غايات ووسائل مختلفة للتدويل ، وتحقق مجموعة كبيرة من الفوائد والنتائج ، وتعكس القيم والأولويات والفرص والموارد المتاحة ، وتنعكس في السياسات والبرامج والخطط الإستراتيجية الموضوعة للتدويل.

وبقدر وضوح مبررات تدويل التعليم العالي ، تكون هناك سياسات وبرامج وإستراتيجيات ونتائج واضحة بوضوح تلك المبررات ، مما يجعل تدويل التعليم العالي مجالاً حيوياً للتجديد والتطوير ومصدراً أساسياً للابتكار، مما يساهم بدرجة كبيرة في ابتكار سياسات وبرامج وممارسات جديدة في المستويات المؤسسية والقومية والدولية.

ودون مبررات واضحة لتدويل مؤسسات التعليم العالي تصبح أهداف وسياسة وخطة التدويل الإستراتيجية ، ونظم المراقبة والمتابعة والتقويم غير واضحة، وتصبح عملية التدويل في كثير من الأحيان مجرد استجابة محدودة ومجزئة لبعض الفرص الدولية المتاحة.

ومن ثم فمن الضروري فهم وتوضيح مبررات تدويل مؤسسات التعليم العالي وصياغتها علي نحو واضح ومفهوم حتي تتمكن من وضع سياسات وبرامج ، وإستراتيجيات واضحة للتدويل تساعد في تحقيق نتائج مقصودة وهادفة علي المستوي القومي والدولي.

ومبررات تدويل التعليم العالي ليست ثابتة وواحدة ، إنما تتعدد وتتنوع نظراً لتغيرها وارتباطها ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض ، كما أنها تختلف بين الدول والمؤسسات، وباختلاف

مصالح أصحاب المصلحة من القطاع الحكومي، الخاص، والقطاع التعليمي والذين يؤثرون علي اختيارات مؤسسات التعليم العالي للتدويل.

وأشارت نايت ودي ويت **Knight and De Wit (1995)** إلي وجود مبررين أساسيين للتدويل هما(٤٤):

١- **المبرر السياسي والاقتصادي:** ويشمل المبررات الفرعية التالية:
- التأثير الإيجابي علي التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.
- زيادة القدرة التنافسية في سوق العمل الدولي.
- تعزيز التأثير علي السياسة الخارجية من أجل تقدم الدولة.
- الدوافع المالية.
- تلبية الطلب التعليمي القومي.

٢- **المبرر الثقافي والتعليمي:** ويشمل المبررات الفرعية التالية:
- الوظيفة الثقافية.
- دمج البعد الدولي في البحوث والتعليم.
- دافع بناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي.
- التحسين في جودة البحوث والتعليم.

ثم قام كل من نايت **(Knight, 1997-2004)** ، ودي وايت **De wit (1999-2002)** بتصنيف المبررات التي تقود جهود تدويل التعليم العالي إلي أربعة تصنيفات ، وتحدد هذه التصنيفات سياسات وجهود التدويل في كل من المستوي القومي والمؤسسي ، وتتضمن تلك التصنيفات الأربعة: المبررات السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ، والأكاديمية.

ويمكن توضيح تلك التصنيفات الأربعة للمبررات كما يلي:

١- المبررات السياسية

ترتبط المبررات السياسية ارتباطاً كبيراً بجهود التدويل علي المستوي القومي ، وتمثل أهمية كبيرة للمنظور القومي في تدويل التعليم العالي ، حيث تؤكد علي دور التعليم العالي كشكل من أشكال الاستثمار الدبلوماسي للعلاقات السياسية والاقتصادية المستقبلية مع الدول الأخرى(٤٥).

وتشمل المبررات السياسية قضايا السياسة الخارجية مثل الأمن الوطني ، والمساعدات التقنية مثل المساعدات التعليمية ، والسلام والتفاهم المتبادل ، والحفاظ علي الهوية القومية والإقليمية في عصر العولمة.

وتعتبر المبررات السياسية ومنذ فترة طويلة ، وحتي الآن من أقوي المبررات التي تدفع الدول والمؤسسات للسعي نحو تدويل التعليم العالي، حيث يري دي ويت **De Wit (1999)** تكرار القوي الاستعمارية الأوروبية نماذجها الخاصة بالتعليم العالي في مستعمراتها في شرق آسيا وإفريقيا والأمريكتين ، وكان الهدف الرئيسي لهذه المبررات هو الهيمنة السياسية والثقافية والاقتصادية والأكاديمية. كما برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمي في القرن الماضي حيث اتخذ من التعليم أداة وآلية رئيسة لتوسيع نفوذها وسلطتها من خلال توفير التمويل

الإتحادي لتعليم اللغة الانجليزية ، وبرامج الدراسة في الخارج والبحوث المتعلقة بدراسات المنطقة(٤٦).

٢- المبررات الاقتصادية

ظلت المبررات السياسية لفترة طويلة تدفع جهود التدويل علي مستوي الدول ، في حين بدأت في العقود الأخيرة المبررات الاقتصادية تأخذ مركز الصدارة في دفع جهود التدويل في مجال التعليم العالي وتهدف إلي تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد علي المستوي القومي وزيادة الإيرادات المؤسسية علي مستوي المؤسسة(٤٧).

وتشمل المبررات الاقتصادية علي المستوي القومي النمو الاقتصادي القومي ، والقدرة التنافسية ، وتلبية الطلب التعليمي القومي وتلبية مطالب قوة العمل الحديثة وهي الأكثر عالمية . بينما تمثل المبررات الاقتصادية علي مستوي المؤسسة اعتبار التعليم كسلعة يتم تصديرها ، والحصول علي دخل مناسب نتيجة قبول الطلاب الأجانب ، البرامج الربحية وتطوير برامج التدريب المهني(٤٨).

وتهدف إستراتيجيات التدويل وفقا للمبررات الاقتصادية إلي إعداد الخريجين لقوة العمل العالمية بدرجة عالية من المعرفة وعلي المستوي المؤسسي أصبح التدويل جزء مهم لجهود المؤسسة لملء الفراغ المالي ، حيث قلل الاقتصاد الليبرالي الجديد من مستوي التمويل العام وقيد من تدخل أو دور الحكومات في القطاع العام، لذلك أصبحت الحوافز المالية في المستوي القومي والمؤسسي هي المنطق المهيمن للتدويل ، لذا بدأت مؤسسات التعليم العالي في تجنيد الطلاب الأجانب ، وفتح حرم جامعية خاصة بالخارج ، وتقديم خدمات استشارية للتعليم الدولي ، وأتاحت التعليم عبر الإنترنت من أجل توليد موارد مالية ودخل إضافي(٤٩).

٣- المبررات الاجتماعية الثقافية

تقر الأدبيات والدراسات المتعلقة بالتدويل أن التنوع الثقافي والعرقي داخل الدول والمؤسسات دافع قوي للتدويل ويتم تدعيم المبررات الاجتماعية الثقافية من الدول الصغيرة التي تنظر إلي الاهتمام بالثقافة الوطنية والحفاظ عليها وتعزيزها أمراً حتميا لتدويل التعليم العالي ، وتؤكد هذه المبررات علي تنمية الأفراد كمواطنين محليين ووطنين مع فهم ما بين الثقافات ومهارات الاتصال، لذلك تلعب نظم التعليم العالي الناجحة في تنفيذ إستراتيجيات التدويل دور مهم في إعداد الخريجين كمواطنين عالميين واكتساب المعارف والمهارات الضرورية في العلاقات بين الثقافات ومهارات الاتصال(٥٠).

وتشمل المبررات الاجتماعية الثقافية الاتفاقيات القومية والمتعلقة بالترويج لنشر اللغة القومية وتصدير القيم القومية والثقافية والأخلاقية من خلال البرامج التعليمية. في المقابل يمكن أيضا أن تتميز المبررات الثقافية بالحرص علي تنمية الوعي بالترابط بين المجتمعات المختلفة ، وتنمية الوعي بالطبيعة الدولية للمعرفة ، وعلي المستوي الفردي يشارك العديد من الطلاب في الأنشطة التعليمية الدولية في المقام الأول، مع غرض تنمية الوعي بالثقافات الأخرى(٥١) .

وتستهدف المبررات الاجتماعية والثقافية التركيز علي تطوير المتعلمين الأفراد لتحسين جودة حياتهم وتشمل المبررات الفرعية التالية[٥٢]:-

- الهوية الثقافية القومية.
- الفهم بين الثقافات.
- تنمية المواطنة.
- التنمية الاجتماعية والمجتمعية

٤- المبررات الأكاديمية

تركز المبررات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية السابقة وبدرجة كبيرة علي الدوافع القومية للتدويل ، بينما تتحدد المبررات الأكاديمية عادة من قبل مؤسسات التعليم العالي ، وقد برزت المبررات الأكاديمية بدرجة كبيرة في فترة الثمانينات في محاولة لتحسين جودة التعليم ، وقد استحوذت علي اهتمام كبير في السنوات الأخيرة أكثر من الاهتمام بالتنافسية الاقتصادية[٥٣].

وترتبط المبررات الأكاديمية ارتباطا مباشرا بتعزيز وتطور عملية التعليم والتعلم وتحقيق التميز في الأنشطة البحثية والعلمية، حيث تفترض تلك المبررات أن هناك قيمة مضافة لجودة نظم التعليم العالي عندما يتم دمج البعد الدولي في التعليم والبحث وخدمة المجتمع ، حيث يعتبر التدويل أساسيا لتحقيق رسالة المؤسسة ، عامل إيجابي لبناء قدرات المؤسسة وتحقيق جودة التعليم، وذلك من خلال تحقيق المعايير الأكاديمية الدولية للتعليم والبحث. **وتشمل المبررات الأكاديمية ما يلي[٥٤]:**

- البعد الدولي للتعليم والبحوث.
- توسيع الآفاق الأكاديمية.
- بناء قدرات المؤسسة.
- صورة ووضع المؤسسة .
- تعزيز الجودة.
- المعايير الأكاديمية الدولية.

نستخلص مما سبق تعدد وتنوع مبررات تدويل التعليم العالي في الدراسات والبحوث المتعلقة بالتدويل ، مما أدي إلي تصنيف تلك المبررات إلي تصنيفات أربعة تتضمن المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأكاديمية.

وتصف الأدبيات المتعلقة بالتدويل التصنيف السابق للمبررات بالتصنيف التقليدي والأكثر شيوعا في الدراسات والبحوث ، نظرا لارتباطه بالمكونات الرئيسة علي المستوي القومي والمؤسسي والتي تشمل المكونات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية والأكاديمية.

وتري نايت أن هذه التصنيفات الأربعة تفقد قوتها ليست فقط لصعوبة التمييز بين الدوافع ولكن أيضا بسبب فشل التصنيف في الأخذ في الاعتبار الفرق المتزايد بين المستوي القومي والمؤسسي، مما أتاح الفرصة لإجراء الدراسات والبحوث حول مسح مبررات تدويل التعليم العالي والتي يجب أن تكون مواكبة للأوضاع السياسية والاقتصادية المعاصرة والتحديات المستجدة.

حيث أقترح أيجنر وآخرون **Aigner et al., (1992)** وجود ثلاثة مبررات رئيسة للتدويل وهي مترابطة وغير مجتمعية معاً وهي[٥٥]:

١- مصلحة الأمن القومي.
٢- الحفاظ علي التنافسية الاقتصادية.
٣- تعزيز الفهم (التفاهم) البشري عبر الأمم.

وذكر سكوت **Scott (1992)** سبع مبررات أساسية لتدويل التعليم العالي وهي[٥٦]:-

١-التنافسية الاقتصادية.
٢- الاعتماد البيئي المتبادل.
٣- زيادة التنوع العرقي والديني للمجتمعات المحلية.
٤- تزايد عدد المواطنين في شركات يمتلكها أجانب.
٥- تأثير التجارة الدولية علي الأعمال التجارية الصغيرة.
٦- إشراف أشخاص ذات خلفيات عرقية وإثنية مختلفة علي خريجي الجامعات.
٧- الأمن القومي وعلاقات السلام بين الأمم.

بينما توصلت نايت في دراستها حول مبررات تدويل التعليم العالي الكندي إلي عشرة مبررات وهي[٥٧]:

١- إعداد الخريجين المؤهلين دولياً – واسعي الاطلاع المعرفي دولياً وبين الثقافات.
٢- التنافسية المستمرة.
٣- تحقيق المعايير الدولية.
٤- تشجيع البعثات العلمية بالخارج.
٥- بحث القضايا الوطنية والدولية.
٦- تصدير الخدمات والمشروعات التعليمية.
٧- العمل من أجل التغير الاجتماعي .
٨- تقدير التنوع العرقي والثقافي للأمة الواحدة.
٩- توليد الدخل للمؤسسات التعليمية.
١٠-الحفاظ علي الأمن الدولي والعلاقات السلمية.

في حين حدد تقرير الاتحاد الدولي للجامعات (IAU(2003 المبررات الرئيسية لتدويل الجامعات فيما يلي[٥٨]:

١- انتقال وتبادل الطلاب والمعلمين.
٢- التعليم والتعاون البحثي.
٣- المعايير الأكاديمية والجودة.
٤- مشروعات البحوث.

وتتعلق هذه المبررات بالمبررات الأكاديمية علي المستوي المؤسسي.

بينما أظهر تقرير الاتحاد الدولي للجامعات (2005) IAU تحولا نحو مبرر الكفاءات الثقافية ، زيادة المعرفة الدولية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، والتفاهم بين الثقافات ، ودعم القدرة الإنتاجية للبحوث والمعرفة[٥٩].

وقد ميزت نايت (٢٠٠٦) بشكل أكبر بين المبررات الداعمة للتدويل علي المستوي المؤسسي والمستوي القومي، حيث تشمل المبررات علي المستوي المؤسسي ما يلي[٦٠]:

١- الحصول علي العلامة التجارية والمكانة الدولية الإيجابية.
٢- تنمية قدرات الطلاب وهيئة التدريس.
٣- البحث عن مصادر إضافية للدخل.
٤- التحالفات الإستراتيجية وإنتاج البحوث والمعرفة.

بينما تشمل المبررات علي المستوي القومي ما يلي:

١- تنمية الموارد البشرية.
٢- التحالفات الاستراتيجية.
٣- التبادل التجاري.
٤- بناء الأمة.
٥- التنمية الاجتماعية والثقافية.

وقد لاحظت نايت أن العلاقة بين المبررات الداعمة للتدويل علي المستوي المؤسسي والقومي يعتمد علي عوامل كثيرة ، أحد هذه العوامل يتمثل في مستوي الاهتمام بالتدويل داخل أي دولة في ارتفاع أو في انخفاض.. فإذا كان مستوي الاهتمام بالتدويل منخفضاً علي المستوي القومي ، فإن الاهتمام بالمبررات علي المستوي المؤسسي يكون أكبر ، وقد تختلف من مؤسسة لأخري[٦١].

بينما يؤكد مارمونيجي Marmolejo (2012) علي وجود خمسة أسباب رئيسة لتدويل مؤسسات التعليم العالي، قام بترتيبها من حيث الأهمية كما يلي[٦٢]:

١- تحسين استعدادات الطالب.
٢- تدويل المناهج الدراسية.
٣- تعزيز المكانة الدولية للمؤسسة.
٤- تعزيز إنتاج البحوث والمعرفة.
٥- تنويع أعضاء هيئة التدريس والموظفين.

وهكذا نجد أن المبررات تختلف من مؤسسة إلي أخري، ومن حكومة لأخري، ومن أصحاب مصلحة إلي أصحاب آخرين للمصلحة ، ومن دولة إلي أخري، وعلي الرغم من اختلافها إلا أنها لا تتعارض مع بعضها البعض وهي تمثل ركائز أساسية للمؤسسة في عملية التدويل.

ب-الفوائد المتوقعة لتدويل التعليم العالي

يوجد اتفاق عام في الأدبيات المتعلقة بالتدويل ، علي أن تدويل مؤسسات التعليم العالي يقدم فوائد قيمة للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ، والعاملين ، والمؤسسات ، والمجتمع خاصة عندما يكون التدويل عنصراً أساسياً من عناصر إستراتيجية أوسع.

ومن فوائد تدويل مؤسسات التعليم العالي:

يحفز علي التفكير الإستراتيجي مما يؤدي إلي الابتكار، ويتيح تطورات ومستجدات طرق التدريس ، ويشجع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس علي التعاون وابتكار مداخل جديدة لتقييمات التعلم ، ومن خلال دمج التدويل في ثقافة التعليم العالي يكتسب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وعي كبير بالقضايا العالمية ، وآليات عمل النظم التعليمية عبر الدول ، والثقافات واللغات(٦٣).

ويمكن أن يكون تدويل التعليم العالي مفيداً في تنويع وتعزيز بيئة التعلم من أجل استفادة الطلاب المحليين ، والجامعة ، والأمة ، وعلاوة علي ذلك تغيير حياة الطلاب الدوليين لأنها تساعد في تخريج الخريجين المكتسبين للمعارف الدولية ولديهم الفهم الكامل للثقافات الدولية المتعددة ، ويتيح للطلاب الدوليين فهم الروابط بين البيئات المحلية والعالمية(٦٤)، وتعزيز التقارب بين مؤسسات التعليم العالي من خلال الحراك الأكاديمي ، والطلابي ، وأعضاء هيئة التدريس والتعاون في البحوث والبرامج المشتركة.

وتشمل الجوانب الإيجابية للتدويل تحسين الجودة الأكاديمية، وتنمية قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ضوء التوجهات الدولية ، والمواطنة القومية والدولية للطلاب والأعضاء من الدول النامية. أما بالنسبة للدول المتقدمة فإنه يشمل توليد الدخل وجذب الأدمغة العلمية الجيدة ، ومنح امتياز البرامج الأكاديمية لمقدمي الخدمات الأجنبية(٦٥).

كما يسهل تدويل التعليم العالي أيضاً إضفاء الطابع الدولي الذي يعزز في الطلاب الرغبة في المساهمة في الاقتصاد العالمي مثل التفكير الدولي ، والتفكير المفتوح ، وكفاءة اللغة الثانية ، ومرونة التفكير ، والتسامح ، واحترام الآخرين(٦٦).

ويقترح مسح الاتحاد الدولي للجامعات (٢٠٠٣) مجموعة الفوائد التالية من تدويل مؤسسات التعليم العالي عبر العالم ، وقد أعطي المشاركون أهمية كبيرة لفوائد " التنمية البشرية " أكثر من فوائد التنمية الاقتصادية " لتدويل التعليم العالي

ويمكن توضيح هذه الفوائد كما يلي(٦٧):-

١- تعزيز المكانة الدولية للمؤسسة.
٢- تحقيق المعايير الأكاديمية الدولية للجودة.
٣- التعاون الدولي في مجال التدريس والبحوث وخدمة المجتمع.
٤- تنويع مصدر إعداد أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
٥- التفاهم الدولي والتبادل الثقافي.
٦- تنوع مصادر الدخل.
٧- تطوير البعد الدولي في المناهج.

وتتعدد كذلك فوائد تدويل التعليم العالي لكل من المؤسسات والحكومات ويمكن توضيح ذلك كما يلي(٦٨):

أ- تستفيد مؤسسات التعليم العالي من تدويلها مجموعة الفوائد التالية :

١- زيادة تعظيم رؤيتها الوطنية والدولية.
٢- تفوق نقاط القوة المؤسسية خلال الشراكات الإستراتيجية.
٣- تعظيم المجتمع الأكاديمي من خلال تحقيق المعايير الدولية لأنشطتها.

٤- تعبئة موارد فكرية داخلية.
٥- اكتساب الطلاب خبرات تعلم معاصرة.
٦- تكويم وتطوير مجموعات بحثية أقوي.

ب- **كما تستفيد الحكومات من تدويل مؤسسات التعليم العالي الفوائد التالية:**

١- تطوير نظم الجامعة الوطنية ضمن إطار عالمي أوسع.
٢- إعداد قوة عاملة ماهرة ذات وعي عالمي وكفاءات متعددة الثقافات.
٣- استثمار أموال التعليم العالي لتعزيز المشاركة الوطنية في اقتصاد معرفي عالمي.
٤- الاستفادة من التجارة والاقتصاد في خدمات التعليم.

وهكذا نستنتج من العرض السابق وجود مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفوائد والمكاسب التي تعود علي كل مكونات منظومة التعليم العالي وعلي المؤسسة والمجتمع عامة من وراء تطبيق مدخل التدويل ، من أهم هذه الفوائد تحقيق المعايير الأكاديمية الدولية للجودة، تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمؤسسة ، تطوير نظم التعليم العالي ضمن إطار عالمي أوسع بالإضافة إلي استثمار وتوظيف أموال التعليم العالي لتعزيز المشاركة الوطنية في اقتصاد معرفي عالمي.

ومن خلال التطبيق الجيد لمدخل تدويل التعليم العالي ، وفي إطار الاستفادة الكبري من هذه الفوائد ، تستطيع كل دولة تحقيق استراتيجيتها التنموية المستقبلية ، نظراً لكون هذه المكاسب والفوائدهي أهداف رئيسية منشودة لكل استراتيجية تنموية.

ج-مخاطر تدويل التعليم العالي

علي الرغم من الانتشار الواسع لمفهوم تدويل التعليم العالي والاهتمام المتزايد بتطبيقه ، لدرجة أن أصبح علامة مميزة للعديد من مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة ، كما أصبح حاجة ضرورية لكثير من مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية لتحقيق الفوائد السابقة، إلا أنه يجلب مخاطر كبيرة وشديدة مصاحبة له **وظهرت مخاطر تدويل التعليم العالي من خلال مسح الاتحاد الدولي للجامعات عام ٢٠٠٣ وهي كما يلي(٦٩):**

١- استنزاف العقول البشرية
٢- فقدان الهوية الثقافية
٣- الإفراط في تسويق التعليم وجعله سلعة تجارية
٤- تهديد لجودة التعليم العالي
٥- تدريس البرامج الأكاديمية باللغة الانجليزية مما يهدد اللغة القومية

وباستعراض ماسبق نجد أنه علي الرغم من تعدد وتنوع فوائد تدويل التعليم العالي ، إلا أن هناك مجموعة محتملة من المخاطر عن تطبيق تدويل التعليم العالي، ومن ثم يجب توخي الحذر ووضع هذه المخاطر المحتملة في الاعتبار والاستعداد لمواجهتها وتجنبها خاصة أن الأفراط في التدويل قد يهدد اللغة والهوية الثقافية للمجتمع.

ثالثا: إستراتيجيات ونماذج تدويل التعليم العالي

أ-إستراتيجيات تدويل التعليم العالي

تختلف إستراتيجيات تدويل مؤسسات التعليم العالي طبقا للتصميم والهيكل المؤسسي، الموقع الجغرافي، والرسالة الأكاديمية للمؤسسة كما يختلف وفقا لدوافع ومبررات المؤسسات للتدويل ووفقاً للأهداف المراد تحقيقها من وراء عملية التدويل.

استخدمت نايت (١٩٩٧) مصطلح إستراتيجيات التدويل لتتجاوز الأنشطة الدولية ولتدل علي منهج مخطط ومتكامل لإضفاء الطابع المؤسسي لتدويل وإعداد المتطلبات والبنية التحتية اللازمة ، ووضع سياسات قومية لتشجيع وتعزيز التدويل في المؤسسات.

وقد نشر المجلس الأمريكي للتعليم (2002) ACE إستراتيجيات التدويل للعديد من المؤسسات المتميزة والبارزة في جهود التدويل وتتمثل هذه الإستراتيجيات فيما يلي[٧٠]:

١- تضمين هدف التدويل في عبارتها للرسالة.
٢- تشجيع الدراسة بالخارج من خلال توفير المساعدات المالية وتطوير شراكات جديدة مع الجامعات في الخارج.
٣- زيادة عدد الطلاب الدوليين في الحرم الجامعي.
٤- تدويل المناهج.
٥- تعزيز ومكافأة أعضاء هيئة التدريس في التدويل ، بما في ذلك برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس والبحث مع التركيز علي الأنشطة الدولية.
٦- إجادة اللغة الأجنبية الإلزامية كشرط للتخرج.

في حين تري الرابطة الدولية للجامعات (٢٠٠٢) أن الإستراتيجيات الأكثر أهمية لتدويل التعليم العالي قد نشأت من الخبرة العالمية وهذه الاستراتيجيات هي [٧١]:

١- مراجعة النصوص الكتابية والمقررات الدراسية التي تتوافق مع محتوي المعرفة المجتمعية العالمية والمشكلات الدولية.
٢- تنمية الموارد البشرية لإدراك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتدويل الجامعات.
٣- التعاون العلمي والثقافي من خلال إتحاد الطلاب والمجالس العلمية للجامعات .
٤- استخدام الدراسات المقارنة لتوضيح محتوي البرامج التعليمية الموجودة.
٥- التأكيد علي المهارات بين الثقافات من أجل التخطيط في التعليم العالي.
٦- تعريف الطلاب بالقدرات والمهارات المطلوبة في الساحة الدولية.
٧- التخطيط للكتب الدراسية الخاصة بالطلاب الأجانب.
٨- تبادل الخبرات بين الجامعات.
٩- التعاون العلمي الفعال والأكثر دولية بين الجامعات.
١٠- إثراء البيئات الجامعية من أجل الأنشطة التعليمية وأنشطة البحوث وفقا للمعايير العالمية.
١١- التخطيط للبرامج التعليمية وفقا للوقت المطلوب للتعاون الإقليمي والدولي بين الجامعات.
١٢- قبول المزيد من الأعداد من المجالس العلمية والطلاب الأجانب في الجامعات.
١٣- حماية الباحثين، والمجالس العلمية والمديرين الشباب في التعليم العالي.
١٤- التعاون الفعال في التخطيط والتنفيذ والوصول للمشروعات البحثية الدولية .

١٥- توفير التسهيلات للمجالس العلمية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة.
١٦- ممارسة التعاون العلمي خلال التعاون في المستويات الدولية والإقليمية.
١٧- إعداد المعلومات العامة لاستثمار الوقت ورأس المال الموجود في قطاعات أخري في التعليم العالي.
١٨- تطوير العاملين في المستوي الإداري لتطوير التعليم العالي الدولي.
١٩- تطوير العاملين في المستوي الإداري لمواجهة تحديات التعليم العالي.
٢٠- تطوير التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز جودة البرامج التعليمية.

في حين حددت جامعة طوكيو خمسة إستراتيجيات مهمة لتدويل التعليم العالي ، وتتطلب هذه الإستراتيجيات مشاركة المنظمة بأكملها في جهود التدويل ويمكن توضيح هذه الإستراتيجيات فيما يلي(٧٢):

١- توفير مستوي عال من التعليم معترف به دوليا.
٢- تعزيز الأنشطة البحثية من خلال تقوية شبكات البحث الدولية.
٣- تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي.
٤- تحسين البنية التحتية لتعزيز التدويل الداخلي.
٥- صياغة خطة تدويل طويلة المدي.

بينما ميزت نايت بين إستراتيجيات البرامج والإستراتيجيات التنظيمية علي المستوي المؤسسي وبين برامج وسياسات المستوي القومي القطاعي والمؤسسي، تشمل إستراتيجيات البرامج: البرامج الأكاديمية، والتعاون البحثي والعلمي، والعلاقات الخارجية ، والأنشطة اللامنهجية. في حين تشير الإستراتيجيات التنظيمية إلي الإدارة ، والعمليات ، والخدمات والموارد البشرية(٧٣).

وتتعلق البرامج والسياسات بثلاثة مستويات هي : القومي والقطاعي والمؤسسي ، فعلي المستوي القومي يشتمل علي كل السياسات التي تؤثر وتتأثر بالبعد الدولي في التعليم وهذا قد يتضمن السياسات المرتبطة بالعلاقات الخارجية ومساعدات التنمية ، والتجارة ، والهجرة وفرص العمل والتكنولوجيا، وفي المستوي القطاعي تشتمل السياسات علي الترخيص ، والاعتماد ، والتمويل ، والمناهج الدراسية والتدريس والبحث : في المستوي المؤسسي قد تكون للسياسات تفسير محدود ويشتمل علي بيان الرسالة ، وسياسات الدراسة بالخارج ، واستقدام الطلاب ، والروابط والشراكات الدولية والتوصيل عبر الحدود ، كما قد يكون للسياسات تفسير واسع ويشتمل علي بيانات ووثائق التخطيط والتصريحات(٧٤).

وهكذا استخدمت أدبيات التدويل مصطلح إستراتيجيات التدويل لتتجاوز الأنشطة الدولية ولتدل علي منهج مخطط ومتكامل لإضفاء الطابع المؤسسي لتدويل وإعداد المتطلبات والبنية التحتية اللازمة ، ووضع سياسات قومية لتشجيع وتعزيز التدويل في المؤسسات.

وعلي الرغم من تعدد وتنوع إستراتيجيات تدويل التعليم العالي إلا أن التطبيق الشائع لهذه الاستراتيجيات بين الخبرات العالمية المعاصرة يتمثل في : تشجيع الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتطوير شراكات جديدة مع الجامعات في الخارج، التعاون العلمي الفعال والأكثر دولية بين الجامعات، تطوير العاملين في المستوي الإداري لمواجهه وتطوير التعليم العالي الدولي،تطوير التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز جودة البرامج التعليمية.

وتعاني العديد من مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية من قلة الاهتمام بتطبيق مدخل التدويل واستراتيجياته المتنوعة ويرجع ذلك إلي عدم وجود استراتيجية قومية واضحة للتدويل ،مما ينعكس علي ضعف اهتمام مؤسسات التعليم العالي بوضع استراتيجية مؤسسية واضحة للتدويل

ب -نماذج تدويل التعليم العالي

تتعدد وتنوع النماذج التنظيمية للتدويل ، وتمثل تلك النماذج أداة تحليلية ومنهجية وصفية وغير وصفية وذلك لتقييم وإضفاء الطابع المؤسسي للتدويل وتتمثل هذه النماذج فيما يلي:

١- نموذج نيف **Neave model (1992)**

٢- نموذج نايت **Knight model (1994)**

٣- نموذج ديفيز **Davies model (1995)**

٤- نموذج فان دايك وماير **Van Dijk and Meijer (1995)**

٥- نموذج فان ديروندي **Van der Wende (1996)**

٦- نموذج رودزكي **Rudzki model (1998)**

ويمكن توضيح تلك النماذج كما يلي:

١- نموذج نيف Neave model (1992)

يمثل نموذج نيف نموذجاً لخدمة وإدارة التعاون الدولي، ويعتمد علي تحليل القضايا العالمية المكتوبة لمنظمة اليونسكو ، وقد وصف نموذج نيف مجالين مثاليين : الأول هو " القيادة المدفوعة " **Leadership driver** والثاني وحدة الأساس المدفوعة **base unit driven** يتميز المجال الأول لنيف بعدم وجود اتصال رسمي أقل من مستوي الإدارة المركزية بينما يري المجال الثاني أن الوحدات الإدارية المركزية هي أساسا خدمة موجهة للأنشطة القادمة من أسفل(٧٥).

٢- نموذج نايت Knight model (1994)

وضعت نايت نموذجاً لعملية تدويل مؤسسة في وضع دائري بدلا من الأسلوب الخطي أو المتتابع **، وتتجلي جهود المؤسسة في دمج البعد الدولي في نظمها وثقافتها من خلال ست مراحل متتابعة وهي(٧٦).**

- **الوعي:** يحتاج جميع العاملين في مجال التعليم العالي إلي إدراك ومعرفة أهمية التدويل ونتائجه الإيجابية للمؤسسة وللمجتمع حتي لا تصبح العملية أجندة مهمشة ومقيدة.
- **الالتزام :** تحتاج جميع مكونات المؤسسات إلي إلزام أنفسهم بعملية التدويل ، ويأتي النجاح من خلال التزام القيادة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- **التدويل** وهي شروط مسبقة للتنفيذ الناجح والفعال لعملية التدويل.
- **الإجرائية:** يتم تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة من خلال النظر بواقعية للعوامل التنظيمية مثل تحديد وظيفة القيام بهذا التنفيذ.

ـ- **المراجعة:** تقويم الأنشطة في المستوي المصغر والتقييم المنهجي من خلال الأقسام الأكاديمية والمكاتب الإدارية.

- **التعزيز :** مكافأة أعضاء هيئة التدريس والموظفين ستؤدي إلي استدامة وحيوية عملية التدويل وحتي تجديد هيكل وعملية التدويل في المؤسسة ككل.

٣- نموذج ديفيز Davies model (1995)

قدم ديفيز إطارا لإضفاء الطابع المؤسسي علي مداخل التدويل ويساعد علي معرفة مستوي التزام المؤسسة بالتدويل ، وقد حدد أربع استجابات واسعة للالتزام بداية من أولوية منخفضة خاصة معلن عنها إلي أولوية منخفضة رسمية ، إلي أولوية عالية خاصة معلن عنها إلي أولوية عالية رسمية(٧٧).

٤- نموذج فان دايك وماير Van Dijk and Meijer model (1995)

ظهر هذا النموذج نتيجة لدراسة أجراها كل من فان دايك وماير عن التدويل في هولندا بهدف زيادة فهم عملية التدويل في مؤسسات التعليم العالي ، **وقد حدد النموذج ثلاثة مسارات مختلفة لتحقيق تدويل التعليم العالي ، وهذه المسارات هي(٧٨):**

- يشير المسار الأول إلي مدخل مدروس وثقافة تنظيمية منظمة جيدا ويعرف ذلك " بالانطلاقة البطيئة".
- يشير المسار الثاني إلي التزام دولي قوي وثقافة مؤسسية منظمة ويعرف ذلك " بالقيادة المنظمة".
- بينما يشير المسار الثالث إلي الاستجابة السريعة للتطورات الخارجية والتنوع الكبير للأنشطة في كل المستويات ، والتزام أكبر ، والذي يكون في مرحلة لاحقة منظما بطريقة رسمية ويعرف ذلك بـ " المؤسسات الريادية".

٥- نموذج فان دير ويندي Van der Wende model (1996)

أظهر نموذج فان دير ويندي ثلاثة عوامل للتدويل هي(٧٩):

- الأهداف والإستراتيجيات نحو التدويل (كما يتم تحديدها من قبل الجامعة) والسياسات القومية والدولية الأخرى.
- التوافق مع تنفيذ الأهداف والإستراتيجيات في ثلاثة مجالات هي الحراك الطلابي ، وحراك هيئة التدريس وتطوير المناهج.
- التعرف علي أثار مرحلة التنفيذ من خلال تحليل الآثار قصيرة المدي علي الحراك الطلابي وهيئة التدريس وتطوير المناهج ، والآثار طويلة المدي علي جودة التعليم والمخرجات / النتائج ومكانة المؤسسة.

٦- نموذج رود زكي Rudzki model (1998)

ينظر نموذج رودزكي للتدويل من خلال أربعة عناصر رئيسة هي: الانتقال، وبعد هيئة التدريس ، وابتكار المناهج ، والتغير التنظيمي ، وقد أقترح أن التدويل يحدث في سلسلة متصلة

خلال نموذجين حيث يمتد من نموذج استباقي **Proactive model** إلي نموذج تفاعلي **Reactive Model** ، **ويتضح النموذج الأستباقي خلال المراحل الخمسة التالية**(٨٠):

المرحلة الأولي: التحليل: إدراك ماهية التدويل ، ومتطلباته ، والتحليل الإستراتيجي للأهداف التنظيمية قصيرة و متوسطة المدي ، والإجابة عن السؤال لماذا يجب أن نقوم بالتدويل؟ ولماذا هو متعب؟ ، وفهم خيارات أنواع الأنشطة الدولية المتاحة ، والفحص الدولي للأنشطة الموجودة ، وفحص هيئة التدريس ، وتحليل **SWOT** والكلفة والعائد .

المرحلة الثانية: الاختيار: وضع الخطة الإستراتيجية والسياسة بالتعاون مع هيئة التدريس ، والاستفادة الواضحة المتبادلة لهيئة التدريس والمنظمة ، وتحديد مقاييس الأداء ، وتوزيع الموارد ، والتواصل مع المنظمات الداخلية والخارجية .

المرحلة الثالثة: التنفيذ : قياس الأداء.

المرحلة الرابعة: المراجعة: تقييم الأداء في ضوء السياسة والخطة.

المرحلة الخامسة: إعادة تحديد أهداف – الخطة والسياسة : وهذا يستلزم عملية تحسين مستمرة لقضايا الجودة ، والعودة إلي المرحلة الأولي في دورة النمو والتطوير.

بينما يتضح النموذج التفاعلي خلال المراحل الخمسة التالية(٨١):

المرحلة الاولي: الاتصال: التزام أعضاء هيئة التدريس بالاتصال مع زملائهم في الدول الأخرى ، وتطوير المناهج ، والانتقال المحدود ، وروابط تفتقد لصياغة واضحة للغرض والمدة.

المرحلة الثانية: إضفاء الطابع الرسمي : تشكيل بعض الروابط رسميا من خلال اتفاقيات مؤسسية.

المرحلة الثالثة : الضبط المركزي : النمو في النشاط والاستجابة من خلال الإدارة التي تسعي إلي اكتساب الضبط.

المرحلة الرابعة: الصراع: يؤدي الصراع التنظيمي بين هيئة التدريس والإدارة إلي تراجع حسن النوايا من جانب هيئة التدريس. وتدهور محتمل في النشاط والقوة.

المرحلة الخامسة : النضج أو الانحدار : تحرك محتمل لترابط أكثر ، وهذا ما يسمي بالمنهج التفاعلي.

وهكذا نجد من خلال العرض السابق أن أدبيات التدويل تبرز نماذج تدويل التعليم العالي كنماذج تنظيمية للتدويل ، وتمثل هذه النماذج أداة تحليلية ومنهجية وصفية وغير وصفية وذلك لتقييم وإضفاء الطابع المؤسسي للتدويل .

ويتميز كل نموذج من تلك النماذج بالتركيز علي جانب من الجوانب التنظيمية للتدويل دون الأخر ، منها نموذج نيف وهو يمثل نموذجاً لخدمة وإدارة التعاون الدولي، ويعتمد علي تحليل القضايا العالمية المكتوبة لمنظمة اليونسكو، ونموذج نايت وهو يمثل نموذجاً لعملية تدويل مؤسسة في وضع دائري بدلا من الأسلوب الخطي أو المتتابع ، ويركز علي توضيح جهود المؤسسة في دمج البعد الدولي في نظمها وثقافتها، في حين يمثل نموذج ديفيز إطارا لإضفاء الطابع المؤسسي علي مداخل التدويل ويساعد علي معرفة مستوي التزام المؤسسة بالتدويل، بينما يهدف نموذج فان دايك وماير الي زيادة فهم عملية التدويل في مؤسسات التعليم العالي ،حتي تتمكن من تحقيق

تدويل التعليم العالي، في حين أشار نموذج فان دير ويندي إلي وجود ثلاثة عوامل للتدويل هي الأهداف والإستراتيجيات نحو التدويل والتوافق مع تنفيذ الأهداف والإستراتيجيات والتعرف علي أثار مرحلة التنفيذ ،بينما ينظر نموذج رودزكي للتدويل من خلال أربعة عناصر رئيسة هي: الحراك، وهيئة التدريس ، وابتكار المناهج ، والتغير التنظيمي.

كما تبرز أدبيات تدويل التعليم العالي قصوراً واضحاً في عدم وجود نموذج شامل ومتكامل يحوي كل مميزات هذه النماذج في نموذج واحد تستطيع مؤسسات التعليم العالي تطبيقه بنجاح ، بدلا من وجود نماذج متعددة يصعب تطبيقها في وقت واحد ، وقد خلت كل الخبرات المعاصرة من الاشارة إلي النموذج الاسترشادي لها عند نجاحها في تدويل التعليم العالي.

رابعا:مداخل ،ومؤشرات، وعناصر تدويل التعليم العالي

أ-مداخل تدويل التعليم العالي

تعددت تصنيفات المتخصصين لمداخل تدويل التعليم العالي، فقد صنفتها نايت (١٩٩٥) وكذلك دي ويت (١٩٩٥) إلي أربعة مداخل هي (مدخل النشاط، ومدخل الكفاءة ، والمدخل الروحي، ومدخل العملية) وهذه المداخل تتكامل مع بعضها البعض إلا أنها ليست متبادلة .

وصنفتها نايت ودي ويت معاً عام ١٩٩٧ إلي أربعة مداخل هي (مدخل النشاط، ومدخل الكفاءة ، ومدخل العملية ، والمدخل المنطقي) في حين صنفها دي ويت (٢٠٠٢) إلي خمسة مداخل هي (مدخل النشاط، ومدخل الكفاءة ، والمدخل الروحي، ومدخل العملية ، والمدخل المنطقي) علي المستوي المؤسي، ويمكن توضيح تلك المداخل كما يلي [٨٢]:

١- مدخل النشاط Activity Approach

يصور مدخل النشاط التدويل كمجموعة أنشطة أكاديمية ، ويري مدخل النشاط ضرورة دمج البعد الدولي في الأنشطة الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي مثل استقدام الطالب الدولي ، وتطوير التعاون الأكاديمي الدولي ، وتعزيز برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٢- مدخل الكفاءة Competency Approach

يركز مدخل الكفاءة علي إنتاج ونقل المعرفة ، وتطور كفاءات الأفراد في المؤسسة التعليمية ليصبحوا أكثر مهارة ، ولديهم معارف وثقافة أكثر بالصعيد الدولي.

٣- المدخل الروحي Ethos Approach

يري المدخل الروحي ضرورة نشر ثقافة تدعم وجهات النظر الدولية ، وبين الثقافات داخل مؤسسة التعليم العالي ، ويركز علي خلق ثقافة أو مناخ عالمي داخل الحرم الجامعي يعزز ويدعم القيم والمبادرات الدولية لتدويل التعليم العالي.

٤- مدخل العملية Process Approach

يتناول مدخل العملية تدويل التعليم العالي كعملية دمج البعد الدولي في كل وظائف التعليم العالي، التعليم والبحث وخدمة المجتمع ويتألف من مجموعة واسعة من البرامج والأنشطة الأكاديمية والسياسات والإستراتيجيات المؤسسية ، والسياسات الوطنية المتعلقة بتدويل التعليم العالي وعلاقاتها بالعولمة ، وتحت مدخل العملية أصبح تدويل نظام التعليم العالي أكثر شمولا وذو مغزي كبير.

٥-**المدخل المنطقي** **Rational Approach**

حدد المدخل المنطقي تدويل التعليم العالي من حيث أهدافه ، ويصف التدويل في إرتباطه بالدوافع أو المبررات الرئيسة التي تقود ذلك ، ويمكن أن تشمل المبررات الأكاديمية ، وتوليد الدخل ، والتنوع الثقافي ، وتنمية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

وفي عام ٢٠٠٤ قامت نايت بمراجعة تعريفها الأصلي للتدويل وامتدت بتطبيقه علي مستوي القطاع والمستوي القومي ، وفي ذات الوقت حددت خمسة مداخل مختلفة للتدويل علي مستوي قطاع التعليم العالي ويمكن توضيح تلك المداخل كما يلي(٨٣):

١- **مدخل البرامج** **The Programs Approach**

يركز مدخل البرامج علي توفير برامج ممولة وتسهل مشاركة مؤسسات التعليم العالي والأفراد في الأنشطة الدولية.

٢- **مدخل المبررات** **The Rationales Approach**

يؤكد مدخل المبررات علي الأسباب التي دفعت قطاع التعليم العالي للتدويل.

٣- **المدخل الخاص (مخصص)** **The ad hoc Approach**

يري المدخل الخاص التدويل كإستراتيجية عارضة للفرص الناشئة للتعاون الدولي بين المؤسسات ، والحراك الأكاديمي أو تلقي التعليم بالخارج.

٤- **مدخل السياسة** **The Policy Approach**

يهدف مدخل السياسة إلي تعزيز البعد الدولي وبين الثقافات للتعليم العالي والذي يمكن أن ينشأ من قطاعات مختلفة مثل التعليم ، والشئون الخارجية ، والعلوم أو الثقافة.

٥- **المدخل الإستراتيجي** **The Strategic Approach**

يتعلق المدخل الإستراتيجي بتدويل التعليم العالي كمكون رئيسي للإستراتيجية القومية للتدويل التي تمكن الدولة من الوصول إلي أغراضها وأهدافها.

وهكذا نجد من خلال العرض السابق ، ونظرا لتعدد استراتيجيات ونماذج تدويل التعليم العالي ، وفي إطار عدم وجود اتفاق علي استراتيجية شاملة ونموذج مثالي يمكن تطبيقهما علي كل مؤسسات التعليم العالي علي اختلاف تقدمها وانماطها وثقافتها ، تتعدد وتتنوع بالتالي مداخل التدويل بين المتخصصين ،حيث صنفتها نايت وكذلك دي ويت إلي أربعة مداخل هي (مدخل النشاط، ومدخل الكفاءة ، والمدخل الروحي، ومدخل العملية) ، ثم صنفتها نايت ودي ويت معاً إلي أربعة مداخل هي (مدخل النشاط، ومدخل الكفاءة ، ومدخل العملية ، والمدخل المنطقي)، بينما صنفها دي ويت إلي خمسة مداخل هي (مدخل النشاط، ومدخل الكفاءة ، والمدخل الروحي، ومدخل العملية ، والمدخل المنطقي) علي المستوي المؤسسي

وتفضل أدبيات التدويل مدخل العملية علي المداخل الأخري نظراً لانه يتناول تدويل التعليم العالي كعملية دمج البعد الدولي في كل وظائف التعليم العالي، التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتحت مدخل العملية أصبح تدويل نظام التعليم العالي أكثر شمولا وذو مغزي كبير.

وتتبني الدراسة الحالية مدخل العملية لتميزة عن المداخل الأخري ، ولتطابقة مع التعريف الإجرائي للدراسة.

ب- مؤشرات تدويل التعليم العالي

حدد المجلس الأمريكي في تقريره عام ٢٠٠٨ حول خريطة التدويل في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية مؤشرات قياس تدويل التعليم العالي ، **وقام تصنيف تلك المؤشرات في المجالات الأربعة التالية(٨٤):**

١- **الدعم المؤسسي:** وتتضمن الالتزام المؤسسي للمؤسسة ،الهيكل التنظيمي والتمويل الخارجي.

٢- **المتطلبات والبرامج الأكاديمية والأنشطة اللامنهجية:** وتتضمن متطلبات وعروض اللغة الأجنبية ، ومتطلبات المقررات العالمية / الدولية ، والدراسة بالخارج ، واستخدام التكنولوجيا من أجل التدويل ، ودرجات الزمالة والأنشطة الجامعية.

٣- **سياسات الكلية والفرص:** تتضمن التمويل لإتاحة الفرص بالكلية ، ومعايير الترقي لأعضاء هيئة التدريس والمتعاقدين .

٤- **الطلاب الدوليين:** تتضمن أهداف وإستراتيجيات التسجيل والاستقدام والدعم المالي للبرامج والطلاب الدوليين ودعم الخدمات.

وفي عام ٢٠١٢ وسع المجلس الأمريكي للتعليم من مؤشرات قياس تدويل التعليم العالي وقام بتصنيفها في ست مجالات رئيسية تسمح بالتدويل الشامل عن طريق تحديد واضح للأهداف المرتبطة لتقديم برامج وسياسات التدويل **وتتضح المجالات الستة المستهدفة كما يلي(٨٥):**

١- **الالتزام المؤسسي الواضح:** عبارات الرسالة ، الخطط الإستراتيجية، آليات التقييم الرسمي.

٢- **الهيكل الوظيفي والإداري:** وتتضمن " عمل تقارير وظيفية لكل هيئات الموظفين والكتبة.

٣- **المناهج والمناهج المساعدة ومخرجات التعلم:** تتضمن " أنشطة وبرامج التعليم العام ، ومتطلبات اللغة ، والمناهج المساعدة ، ومخرجات التعلم للطالب".

٤- **سياسات وممارسات الكلية:** وتتضمن : التعاقد مع المتميزين، وسياسات تثبيت وترقي العمالة ، وفرص تنمية أعضاء هيئة التدريس.

٥- **حركة الطالب:** " برامج الدراسة بالخارج ، واستقدام ودعم الطالب الدولي".

٦- **التعاون والزمالة:** وتتضمن " برامج الدرجة العلمية المشتركة أو برامج الدرجة العلمية المزدوجة ، وبرامج فروع الجامعات ، والبرامج الخارجية الأخري".

وباستعراض ما سبق نجد أن مؤسسات التعليم العالي والجامعي ذات المكانة المرموقة في التصنيفات العالمية للجامعات تقوم بتقييم مستوي عمليات تدويلها بصفة مستمرة .من خلال مؤشرات قياس تدويل التعليم العالي وهي مصنفة في ست مجالات رئيسية تسمح بالتدويل الشامل عن طريق تحديد واضح للأهداف المرتبطة لتقديم برامج وسياسات التدويل وهذه المجالات هي: الالتزام المؤسسي الواضح، الهيكل الوظيفي والإداري، المناهج والمناهج المساعدة ومخرجات التعلم، سياسات وممارسات الكلية، حركة الطالب، التعاون والزمالة.

في حين ضعف وقل ويكاد ينعدم الاهتمام في العديد من مؤسسات التعليم العالي والجامعي في العديد من الدول النامية بعملية تقييم عمليات التدويل داخلها، نظرا لعدم قدرتها علي الوصول إلي مستوي متقدم في تطبيق مدخل التدويل بالإضافة إلي تدني مكانتها في التصنيفات العالمية

للجامعات. مما يحتم عليها السعي الجاد نحو تطبيق مدخل التدويل وإضفاء البعد الدولي في كل وظائفها وأنشطتها وكل ممارساتها، وتقييم ومراجعة ذلك من خلال مؤشرات قياس تدويل التعليم العالي،حتي تتمكن من الوصول لمكانة مرموقة التصنيفات العالمية وتحقيق الاستراتيجية التنموية للدوله.

ج-عناصر (مكونات وأبعاد) تدويل التعليم العالي

تزخر تعريفات التدويل بالعديد من العناصر الموجودة في عملية التدويل وهي إما تدعم أو تعيق التدويل ويمكن تسمية هذه العناصر مكونات أو أبعاد أو أشكال أو جوانب رئيسة للتدويل ، وتحدد منظمة (**OECD**) ٢٠٠٤ مكونين أو بعدين للتدويل هما: التدويل في الداخل **Internationalization at home** والتعليم عبر الحدود.حيث يشير التدويل في الداخل إلي البعد الدولي وبين الثقافات للمناهج التعليمية والبحث اللذان يساعدان الطلاب علي تطوير المهارات الدولية وبين الثقافات دون ترك بلادهم ، وهو يتميز بالصفة المحلية ، بينما يشير التعليم عبر الحدود إلي حالة الطالب ، والمعلم والباحث ، والبرنامج ، والمؤسسة ، والموارد أو محتوي المقررات عبر الحدود القومية ، **ويأخذ التعليم عبر الحدود ثلاثة أشكال مختلفة هي**[٨٦]**:**

١- شخصي يمكن أن يسافر للخارج للأغراض التعليمية (حركة الأفراد).
٢- برنامج تعليمي يمكن أن يسافر للخارج (حركة البرنامج).
٣- مؤسسة أو مقدم خدمة يمكن أن يذهبا أو يستثمرا في الأغراض التعليمية (حركة المؤسسة).

وتري نايت أنه يمكن تقسيم العناصر الرئيسة للتدويل إلي مجموعتين هي: العوامل التنظيمية ، وعناصر البرامج والخدمات الأكاديمية وتشمل العوامل التنظيمية الأكثر أهمية : القيادة من المنظمة (تتضمن عبارات الرسالة ، والخطط الإستراتيجية ، والالتزام المؤسسي والأخلاقيات ، والسياسات بين الآخرين) ، ومشاركة وتنمية أعضاء هيئة التدريس والموظفين والدعم من الموازنة وتوزيع الموارد للإنشاءات للحفاظ علي التدويل في حين تشمل قائمة العناصر الأكثر أهمية: المناهج الدراسية التي تم تدويلها ، واللغات الأجنبية ، وبرامج الدراسة بالخارج ، والطلاب والعلماء الدوليين ، والروابط الدولية ، والتعاون مع جامعات أخري[٨٧].

بينما عرض ديرك فان دام (2000) Dirk Van Damme قائمة بالعناصر الرئيسية للتدويل في التعليم العالي وهي[٨٨]**:**

١- الحراك الطلابي.
٢- حراك أعضاء هيئة التدريس.
٣- تدويل المناهج.
٤- حرم جامعية فرعية
٥- اتفاقيات وشبكات تعاون المؤسسة
٦- اتفاقيات الاعتراف المتبادل
٧- شبكات الجامعات عبر القومية

٨- التوصيل الافتراضي للتعليم العالي عبر القومية
٩- التنسيق الدولي لنظم التعليم العالي

في حين حدد مسح الاتحاد الدولي للجامعات (2003) IAU العناصر الرئيسية للتدويل في ثلاثة مستويات من حيث الأهمية وهي[٨٩]:

١- المستوي الأول: ويشمل حركة الطلاب، وتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث.
٢- المستوي الثاني: ويشمل حركة أعضاء هيئة التدريس ، والبعد الدولي في المناهج ، وتطور المشاريع الدولية ، والبرامج الأكاديمية المشتركة.
٣- المستوي الثالث: ويشمل تطوير برامج التوأمة ، وتأسيس حرم جامعية فرعية، وتصدير / إستيراد تجاري لبرامج التعليم ، والأنشطة اللامنهجية للطلاب الدوليين.

بينما حدد المسح الشامل للاتحاد الدولي للجامعات (2009) IAU والذي غطي ١١٥ دولة ، الأولويات المؤسسية في التدويل كما يلي[٩٠]:

١- الحراك المستمر للطلاب.
٢- التبادل الدولي للطلاب وجذب الطلاب الأجانب.
٣- التعاون البحثي.
٤- تعزيز المحتوي الدولي للمناهج.
٥- الدرجات المشتركة أو المزدوجة / الثنائية.
٦- الحراك المستمر لأعضاء هيئة التدريس / الموظفين.
٧- مشروعات التنمية وبناء القدرات .
٨- التدويل في الداخل.

في حين قام كيم وتيتشلر (2010) Kehm and Tetchler بمراجعة أدبيات التدويل خلال عشر سنوات سابقة للمراجعة وقاما بتحديد العناصر الرئيسة للتدويل في المجالات التالية[٩١]:

١- حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
٢- التأثيرات المتبادلة لنظم التعليم العالي علي بعضها البعض.
٣- تدويل التدريس ، والتعلم والبحث.
٤- الإستراتيجيات المؤسسية للتدويل.
٥- نقل المعرفة.
٦- التعاون والمنافسة
٧- السياسات القومية وفوق القومية فيما يتعلق بالبعد الدولي للتعليم العالي

من خلال العرض السابق لعناصر ومكونات تدويل التعليم العالي نجد أن تعريفات التدويل تزخر بالعديد من العناصر والمكونات الموجودة في عملية التدويل وهي إما تدعم أو تعيق التدويل ومن هذه العناصر ذات الأولوية المؤسسية في التدويل الحراك المستمر للطلاب وأعضاء هيئة

التدريس ،التبادل الدولي للطلاب وجذب الطلاب الأجانب، التعاون البحثي، تعزيز المحتوي الدولي للمناهج، الدرجات المشتركة أو المزدوجة / الثنائية، مشروعات التنمية وبناء القدرات، التدويل في الداخل،التأثيرات المتبادلة لنظم التعليم العالي علي بعضها البعض، تدويل التدريس والتعلم والبحث، الإستراتيجيات المؤسسية للتدويل ،السياسات القومية وفوق القومية فيما يتعلق بالبعد الدولي للتعليم العالي.

وتحتم التصنيفات العالمية للجامعات علي مؤسسات التعليم العالي والجامعي في كل الدول عدم تطبيق بعض من هذه العناصر وترك العديد منها ، وضرورة تطبيق كل عناصر ومكونات التدويل حتي ترتقي وترتفع مكانتها في تلك التصنيفات.

خامسا:متطلبات وتحديات تدويل التعليم العالي

أ- متطلبات تدويل التعليم العالي

التدويل عملية دولية معقدة تهدف إلي دمج البعد الدولي في كل أهداف ووظائف التعليم العالي ، وتتشابك عناصر ومكونات التدويل مع بعضها البعض في مستويات عدة بدءاً من المستوي المؤسسي مروراً بالمستوي القومي وصولاً للمستوي الدولي ، كما أنها عملية تنظيمية تحدث داخل هياكل ووظائف مترابطة تتطلب التزاماً مشتركاً من كل المعنيين والمستفيدين بالتعليم العالي.

ويتطلب تدويل التعليم العالي تقييم الثقافة التنظيمية السائدة والتعرف علي مقومات وجوانب قصورها حتي تتمكن من نشر وتطبيق ثقافة التدويل المستهدفة ومن ثم تطبيق إستراتيجيات ومكونات التدويل.

كما يتطلب تدويل التعليم العالي تحقيق التعاون الدولي في الأنشطة والخطط التعليمية من أجل توليد العلوم ، كما يتطلب اتقان مهارات الاتصال واللغة الأجنبية والعقلانية والتفكير الإبداعي والمشاركة النشطة والعمل الجماعي ، قبول الانتقادات ، والمدخل العلمي لتدويل التعليم العالي . **ويمكن تصنيف متطلبات تدويل التعليم العالي كما يلي**(٩٢):

١- **بيان الرسالة:** غرض الجامعة هو توفير تعليم عال الجودة في مجال الآداب ، والعلوم علي المستويات الجامعية والدراسات العليا.

٢- **بيان الرؤية :** قد يؤدي بيان الرؤية إلي اكتشافات تجعل العالم أفضل ، وفتح العالم أمام الطلاب ، وتوفير برامج ذات توجه وظيفي وبرامج تخرج مبتكرة ، وتحقيق تعليم وبحث ذات جودة عالية ، وتحقيق الجودة العالية للتعليم والبحوث، وتعليم وتعلم متميز ، ومشاركة فعالة مع المجتمع ، ومشروع ذات تعددية ثقافية ، والوصول المتزايد لطرق تدريس مبتكرة ، واستخدام مبتكر للتكنولوجيا.

٣- **القيم الأساسية:** القيم الأساسية في تدويل التعليم العالي هي النزاهة والاحترام ، الصدق والمساءلة ، الصرامة الفكرية.

٤- **الأهداف الذكية:** أهداف تدويل التعليم العالي يجب أن تكون محددة قابلة للقياس، قابلة للتحقيق وواقعية في الطبيعة حتي يمكن تحقيقها داخل إطار زمني محدد.

٥- **الخدمات:** ملامح الجامعات هي الخدمات التي تقدمها.

وهكذا نجد أن تدويل التعليم العالي يتطلب تقييم الثقافة التنظيمية السائدة في ضوء ثقافة التدويل المستهدفة حتي تتمكن من نشر وتطبيق ثقافة واستراتيجية ومكونات التدويل المستهدفة ،بالإضافة إلي تحقيق وتوفير مجموعة من المتطلبات هي تضمين التدويل في بيان الرؤية والرسالة ، وجود قيم أساسية تدعم التدويل ، تحديد الأهداف الذكية لتدويل التعليم العالي، وتحقيق التعاون الدولي في الأنشطة والخطط التعليمية ،واتقان مهارات الاتصال واللغة الأجنبية والعقلانية والتفكير الإبداعي والمشاركة النشطة والعمل الجماعي ، وتطبيق المدخل العلمي لتدويل التعليم العالي.

ب- تحديات تدويل التعليم العالي

علي الرغم من الاهتمام المتزايد والانتشار الواسع لمفهوم تدويل التعليم العالي وأهميته المتنامية عبر جميع دول العالم إلا أن هناك تحديات متنوعة وعقبات متعددة تحول دون تطبيقه بنجاح علي المستوي المؤسسي.

وقد حددت مؤسسات التعليم العالي حول العالم من خلال مسح الاتحاد الدولي للجامعات (٢٠٠٣) مجموعة من التحديات الرئيسة أمام التدويل وهي [٩٣]:

١- عدم وجود سياسة / استراتيجية لتسهيل عملية التدويل .
٢- عدم وجود الدعم المالي.
٣- الصعوبات الإدارية.
٤- وجود أعضاء هيئة التدريس غير مؤهلين أو مدربين بكفاءة لتوجيه عملية التدويل
٥- زيادة مستوي المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي.
٦- قضية عدم الاعتراف بالأعمال الناجحة في الخارج.
٧- عدم وجود معلومات موثقة وشاملة.

وقد تحدث جرين **Green** عن التحديات المؤسسية والفردية للتدويل داخل مؤسسات التعليم العالي ، وقد حدد التحديات المؤسسية في نقص الموارد ، وقلة النماذج التخصصية ، وضعف الهياكل وغياب الحوافز، بينما تتمثل التحديات الفردية في ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس ، وجود الاتجاهات السلبية ، وعدم رغبة أعضاء هيئة التدريس أو عدم القدرة لديهم لدمج التعليم الدولي في تخصصاتهم[٩٤].

ويؤكد جرين علي التحدي الأكثر خطورة أمام تدويل التعليم العالي والذي تتمثل في انعزال مؤسسات التعليم العالي وتعدد الهياكل التنظيمية المجزئة داخلها والتي غالبا ما تفشل في الترويج لرؤية نظامية لعملية التدويل ، وتعزز عدم التواصل بين الوحدات الجامعية المنفصلة، حيث تعمل تلك الوحدات المنفصلة علي تحقيق أهدافها الخاصة بدلاً من تحقيق أهداف المؤسسة ككل. فالهياكل المختلفة والأهداف المختلفة تعزل الأنشطة المختلفة لذلك لا يوجد تآزر وتكامل بينهما [٩٥].

كما أكد مستنهاوس **Mestenhauser (2002)** علي التحدي الكبير للتدويل وهو انعزال التخصصات الأكاديمية وأوضح أن تجزئة المعرفة من خلال التخصصات المختلفة يؤدي

إلي عدم تكامل المعرفة وضعف التفكير والمعرفة المتكاملة والتخصصات المتداخلة [٩٦] مما يؤدي إلي عدم قبول ودمج البعد الدولي خلال المؤسسة في أقسامها المختلفة ووظائفها المتنوعة.

في حين حدد فان دام Van Damme (1994) مجموعة من التحديات التي تهدد تدويل التعليم العالي وهي [٩٧].

١- الافتقار إلي موارد مالية كافية من أجل المبادرات الرئيسة.
٢- عدم وجود استراتيجيات واضحة للتدويل علي المستوي المؤسسي والقومي .
٣- وجود القيود القانونية والإدارية أو السياسات التجارية القومية في التعليم العالي.
٤- تنوع الالتزام المؤسسي والقومي بالتدويل.

وتشكل هذه التحديات صعوبات تحول دون تطبيق تدويل التعليم العالي بنجاح منها عدم وجود سياسة واستراتيجية واضحة ومحددة للتدويل ، عدم وجود دعم مالي ، الصعوبات الإدارية، وجود أعضاء هيئة التدريس غير مؤهلين أو مدربين بكفاءة لتوجيه عملية التدويل، زيادة مستوي المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي، تنوع الالتزام المؤسسي والقومي بالتدويل.
ويمثل التحدي الأكثر خطورة أمام تدويل التعليم العالي في انعزال مؤسسات التعليم العالي وتعدد الهياكل التنظيمية المجزئة داخلها والتي غالبا ما تفشل في الترويج لرؤية نظامية لعملية التدويل ، وتعزز عدم التواصل بين الوحدات الجامعية المنفصلة.

ويعاني التعليم العالي المصري جملة من هذه التحديات تعوق بناء استراتيجية واضحة لتدويله وتعزيز المكانة الدولية ، وتحقيق المعايير الأكاديمية الدولية للجودة، كما تعوق تطوير نظم الجامعة الوطنية ضمن إطار عالمي أوسع، واستثمار أموال التعليم العالي لتعزيز المشاركة الوطنية في اقتصاد معرفي عالمي، مما يحتم ضرورة السعي الجاد نحو التشخيص الجيد لتحديات ومعوقات التدويل ومحاولة التغلب عليها وصولاً إلي مكانة مرموقة في التصنيفات العالمية وتحقيق روية التعليم العالي "٢٠٣٠"

سادسا: الأدوار الرئيسة للجامعات في تدويل التعليم العالي

يزداد اهتمام العديد من الجامعات في الدول المتقدمة بالتدويل ، نظراً لأهميته وفائدته علي المستوي المؤسسي ، والقومي والدولي ، حيث قامت بدمج البعد الدولي في أغراضها ووظائفها الرئيسة.

وحتى تحقق الجامعات الاستفادة الكاملة من وراء تطبيق التدويل في مؤسساتها ، يجب عليها إجراء العديد من التغيرات والإجراءات ، وتقوم بمجموعة من الأدوار والواجبات الجديدة ، حتي تتمكن من تطبيق سياسات وإستراتيجيات التدويل ويكون التدويل أكثر تنظيماً مؤسسياً وقومياً ودولياً.

ويؤكد الاتحاد الدولي للجامعات (٢٠٠٥) علي ضرورة قيام الجامعات بأدوار وواجبات جديدة في تدويل عملية التعليم العالي منها :تحفيز مشاركة المؤسسة بأكملها في عملية التدويل بدءاً من قادة المؤسسات وصناع القرار انتهاءً بمشاركة كل أعضاء المؤسسة بدلاً من التركيز علي مشاركة عدد محدود من أعضائها ، وجعل مجال تدويل التعليم العالي مجالاً رئيساً وأساسياً في سياسة وإستراتيجية الجامعات بدلاً من اعتباره مجال اهتمام هامشي قليل الأهمية والفائدة".[٩٨]

في حين يؤكد دي وايت علي الأدوار والواجبات التالية(٩٩):

١- إدراج التعليم الدولي علي نحو أكثر تكراراً في رسالة الجامعة .
٢- إدراج التعليم الدولي من أهم الأولويات المؤسسية في الخطة الإستراتيجية للجامعة.
٣- إنشاء لجنة أو فريق عمل علي مستوي المؤسسة يعمل علي تدويل مؤسساتهم.
٤- إشراك القيادات التنفيذية وكبار المسئولين الإداريين في عملية صنع القرار وفي قضايا التمويل المتعلقة بالتعليم الدولي.
٥- تطوير برامج وأنشطة التعليم الدولي داخل وخارج الحرم الجامعي .
٦- توظيف الممارسين المهنين وتوفير المزيد من الموارد المالية لدعم البرامج والأنشطة التعليمية الدولية.

بينما تؤكد تشيلر (2008) Teichler علي الواجبات والأدوار الجديدة التالية للجامعات في عملية التدويل(١٠٠)

١- تأسيس مسئوليات نظامية رسمية وطرق اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الدولية ، مثل تعيين نائب مسئول عن مهمة تنسيق القضايا الدولية، وإنشاء لجان للشئون الدولية، وتعيين موظفين مسئولين عن الأنشطة الدولية.
٢- توفير خدمات الأنشطة الدولية مثل التدريب علي لغة أجنبية، وتوفير سكن للطلاب والعلماء الدوليين ، ودعم المعلومات والدعم الإداري للأنشطة الدولية.
٣- إنشاء منظمات دولية جديدة بالجامعات أو توسيع نطاق المكاسب الدولية القائمة بها ، حيث تلعب المنظمات الدولية دوراً مزدوجاً سواءً بتقديم خدمات للأنشطة الدولية ، أو إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الدولية.

بينما يري **Fieldn & Karen (2001)** أنه من الضروري أن تولي الجامعات اهتماما كبيراً بأدوارها وواجباتها في عملية التدويل مثل تدريب الخبراء في العلاقات الدولية ، وزيادة عدد الطلاب الدوليين ، وتأكيد الهوية الثقافية من خلال تنويع البرامج التعليمية لمنع حدوث الأزمات التي يمكن التنبؤ بها وحل الصعوبات الموجودة . **ويمكن إجمالي تلك الواجبات والأدوار الرئيسية للجامعات في تدويل عملية التعليم العالي كما يلي(١٠١):**

١- الوجود علي الساحة الإقليمية والدولية لتدويل التعليم العالي.
٢- تطوير التعليم العالي خلال المتطوعين.
٣- تحسين جودة التعليم العالي من خلال التعاون الفعال بين الجامعات .
٤- استثمار التعاون العلمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
٥- التأكيد علي مشاركة المجتمع من أجل استخدام وتوليد العلوم والمعرفة.
٦-إدراك نقاط الضعف والخطيرة للمداخل الاقتصادية للتعليم العالي والانتباه للقيم الإنسانية علي تدويل الجامعات.
٧- تغيير في اتجاه المجالس العلمية في استخدام التكنولوجيا الجديدة.

نخلص من خلال العرض السابق أنه يمكن أن تحقق الجامعات الاستفادة الكاملة من وراء تطبيق التدويل في مؤسساتها ، إذا قامت بالأدوار والواجبات الجديدة ، خاصة منها تحفيز مشاركة المؤسسة بأكملها في عملية التدويل بدءاً من قادة المؤسسات وصناع القرار انتهاءً

بمشاركة كل أعضاء المؤسسة، وجعل التدويل مجالاً رئيساً وأساسياً في سياسة وإستراتيجية الجامعات ، وإدراج التعليم الدولي من أهم الأولويات المؤسسية في الخطة الإستراتيجية للجامعة وفي رؤيتها ورسالتها ، وتطوير برامج وأنشطة التعليم الدولي داخل وخارج الحرم الجامعي ، وتحسين جودة التعليم العالي من خلال التعاون الفعال بين الجامعات ، واستثمار التعاون العلمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتوفير خدمات الأنشطة الدولية مثل إنشاء منظمات دولية جديدة ، وزيادة عدد الطلاب الدوليين ، وتأكيد الهوية الثقافية من خلال تنويع البرامج التعليمية، والوجود علي الساحة الإقليمية والدولية لتدويل التعليم العالي.

وهكذا استعرضت الدراسة في المحو الأول من الإطار النظري نشأة مفهوم تدويل التعليم العالي وتطوره ، والمبررات والفوائد والمخاطر ، وكذلك الإستراتيجيات والنماذج ، والمداخل والمؤشرات والعناصر ، والمتطلبات والتحديات ، والأدوار الرئيسة للجامعات في تدويل التعليم العالي.

وسوف تستعرض الدراسة في المحور التالي الخبرات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي، وجهود تدويل التعليم العالي في مصر.

المحور الثاني: الخبرات العالمية المعاصرة لتدويل التعليم العالي ، وجهود تدويل التعليم العالي في مصر

هناك خبرات كبيرة مميزة واسعة النطاق عالمياً لتدويل نظم التعليم العالي من خلال دمج البعد الدولي في أهدافه ووظائفه ومن أجل دفع الطابع الدولي المتزايد لبرامجه وأنشطته وانتقال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للاستجابة لظاهرة العولمة المتزايدة واكتساب السمعة الدولية المميزة بين نظم التعليم العالي في الدول المتقدمة.

وقد تميزت ثلاث دول بجهودها في تدويل مؤسسات التعليم العالي منذ التسعينات وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة وأستراليا حيث هيمنت ونجحت في استيعاب الطلاب الدوليين والاحتفاظ بهم ، مما ساهم في تحقيق عائدات وإيرادات مالية عالية متميزة لقطاع التعليم العالي.

أولا: الخبرات العالمية المعاصرة لتدويل التعليم العالي

أ-خبرة استراليا في تدويل التعليم العالي

تعتبر استراليا من أوائل دول العالم التي اعتمدت مدخل إستراتيجي لتدويل مؤسسات التعليم العالي وكان لتدويل التعليم العالي أهمية كبيرة لكل من سياسة الحكومة الاتحادية وإجراءات وأنشطة التعليم الجامعي [١٠٢].

وقد بدأت الجهود الرئيسة لتدويل التعليم العالي في استراليا في منتصف الثمانينات في أعقاب مراجعة برامج المساعدات الخارجية ، اعتماداً علي تنفيذ خطة كولمبو **Colombo Plan** التي وفرت التعليم لحوالي ٥.٠٠٠ طالباً من الدول النامية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا كشكل من أشكال المساعدة والمعونة[١٠٣].

وقد تغير تركيز تدويل التعليم العالي من المساعدة والمعونة إلي التجارة والاستثمار ومن ثم تغير إلي شكل من أشكال التعليم الدولي، وهذا يعني أن تدويل التعليم العالي الاسترالي قد تحول من المبرر السياسي للمساعدة التقنية إلي المبرر الاقتصادي للتجارة والاستثمار(١٠٤).

وقد ظهر المبرر الاقتصادي في تدويل التعليم العالي الاسترالي من خلال تسويق وتبادلات التعليم الدولي لتشجيع تنقل الطلاب، وقد أصبحت أستراليا من خلال تسويق التعليم العالي مساهماً رئيسياً في التجارة العالمية لخدمات التعليم في التسعينات، وتعرف استراليا بأنها ثالث أكبر مزود للخدمات التعليمية للطلاب الدوليين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (١٠٥).

وقد ركزت استراليا في البداية علي جذب الطلاب الدوليين كطريق رئيسي لتدويل التعليم العالي وسرعان ما اكتسبت سمعة جيدة لأساليب جذب واستيعاب الطلاب الدوليين(١٠٦).

ويعتبر تصدير التعليم للطلاب الدوليين قصة نجاح متميزة في استراليا علي مدي السنوات الماضية ، حيث كان لدي استراليا اعلي نسبة من الطلاب الدوليين في التعليم العالي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OECD** وكانت تمثل ٢٠% في عام ٢٠٠٦ والتعليم هو ثالث أكبر صناعة تصديرية في استراليا ، وتمثل إيرادات قطاع التعليم العالي حوالي ٦٠% من مجموع إيرادات التعليم في عام ٢٠٠٧ (١٠٧)

ووفقا لمكتب الإحصاءات الاسترالي(٢٠١٢) : **Australian Bureaw of statistics**

حيث يري أن التعليم الدولي قد ساهم بحوالي ١٥.٣ مليار دولار امريكي في الاقتصاد الاسترالي في ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، وحصل علي ١٤.٨ مليار دولار أمريكي من إجمالي الإيرادات من الرسوم والسلع والخدمات المقدمة للطلاب في الخارج وحصل علي ٥٣٨ مليون دولار أمريكي من خلال البرامج التعليمية الأخرى في الخارج (١٠٨).

وتري العديد من الأدبيات والدراسات المرتبطة بالتدويل أن تدويل التعليم العالي الاسترالي كان ناجحاً نجاحاً باهراً ، حيث شكل الطلاب الدوليين ٣٤.٧% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي ، وبلغت إيرادات الرسوم الدراسية الدولية ٤.٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ ، أي حوالي ١٧.٣% من إجمالي الإيرادات السنوية للجامعات الاسترالية (١٠٩).

ب- خبرة المملكة المتحدة في تدويل التعليم العالي

يعتبر قطاع التعليم العالي ذات أهمية كبيرة للاقتصاد في المملكة المتحدة ، حيث تمثل صادرات التعليم العالي واحدة من أهم مجالات التصدير ، كما تساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي ، ويعتبر التدويل علي رأس الأولويات للجامعات.

وقد اعتمدت جامعات المملكة المتحدة التدويل كما هو مفهوم الآن خلال الثمانينات من القرن الماضي، وأصبح التوجه نحو تدويل التعليم العالي عنصراً استراتيجياً رئيسياً في جامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة، ومن خلال التدويل تقدم المؤسسات لطلابها ولأعضائها الفرصة من أجل خدمة السلام والتفاهم الدولي ، وتعزيز الجودة ، وإثراء الحياة الثقافية والتنمية الشخصية ، وزيادة الجودة الأكاديمية ، والابتكار التكنولوجي ، والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية (١١٠).

ويرجع الاهتمام بتدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة كنتيجة حتمية لعوامل متنوعة تشمل التغيرات في سياسة الحكومة فيما يتعلق بوضع الطلاب الأجانب ، والحاجة إلي إجراء البحوث التعاونية ، برنامج المفوضية الأوروبية للتنقل **ERASMUS** والبحث عن تمويل إضافي نظراً لانخفاض تمويل الحكومة المركزية ، وسعي التعليم العالي للتميز(١١١).

وتؤيد حكومة المملكة المتحدة بصفة عامة التدويل في التعليم العالي وذلك من خلال مبادرتي رئيس الوزراء انطلقت الأولي **(PMI1)** عام ٢٠٠٠ ، وكانت عبارة عن برنامج لمدة خمسة سنوات يستهدف زيادة نصيب المملكة المتحدة للطلاب الدوليين(١١٢)

في حين انطلقت المبادرة الثانية **(PMI2)** في ابريل عام ٢٠٠٦ ، وقد لعبت دوراً هاماً في تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة ، حيث استهدفت تأمين وضع المملكة المتحدة كرائد في التعليم الدولي والحفاظ علي النمو المستمر للتعليم الدولي سواء داخل أو خارج المملكة المتحدة ، وتشجيع الجامعات والكليات علي التعاون وإقامة شراكات إستراتيجية طويلة المدى مع الجامعات في الخارج(١١٣).

وتساهم صادرات التعليم الدولي بنحو ١٢.٥ مليار جنيه إسترليني سنوياً في اقتصاد المملكة المتحدة، وكان القدر الأكبر منه نتيجة استقدام الطالب الدولي والذي يساهم بنحو ٨.٥ مليار جنيه إسترليني سنويا ، ويشير تقرير " رؤية المجلس البريطاني ٢٠٢٠ " إلي أن السوق العالمية سوف تنمو باستمرار في المستقبل وستزداد الإيرادات المحتملة لتتجاوز ٢٠ مليار جنيه إسترليني بحلول عام ٢٠٢٠(١١٤).

لذلك استهدفت مؤسسات التعليم العالي أن تكون أكثر كفاءة علي الساحة الدولية وذلك بتصميم وتطوير مقررات ومؤهلات تعليمية متنوعة، ومشروعات بحثية وخبرات تعلم دولية تهدف إلي تسويق دولي رابح بدرجة كبيرة.

واعترافاً بالحاجة إلي تطوير التفاعل بين الثقافات والتعاون في الحرم الجامعي وداخل القاعات الدراسية ، أدرجت مؤسسات التعليم العالي تدريجياً ممارسات التدويل الداخلي من اجل جعل الحرم الجامعي أكثر شمولاً ، وخدمة هيئة الطلاب والأعضاء المتنوعين علي نحو أفضل وبشكل متزايد ، ومن خلال إدراج مواضيع عالمية ضمن المناهج ، وتطوير الشعور بالمواطنة العالمية بين الطلاب والأعضاء (١١٥).

وهكذا نجد أن تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة لا يستهدف تحقيق عوائد مالية وتجارية ضخمة تساعد في نمو الاقتصاد القومي ، وإنما استهدفت تحقيق إنجازات اجتماعية وأكاديمية وثقافية كبيرة تتمثل في تحقيق النماء الفكري والثراء الثقافي للجامعة والمجتمع.

ج- خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تدويل التعليم العالي

بدأ تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت مبكر من القرن العشرين جنباً إلي جنب مع تأسيس معهد التربية الدولي **(IIE)** في عام ١٩١٩ في مدينة نيويورك ، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولي بدأ العلماء الأمريكيين في إنشاء مجموعة برامج تعليمية متنوعة مثل البرامج التعاونية الدولية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمتابعة السلام والتفاهم المتبادل بين الأفراد ، الثقافات والأمم المختلفة (١١٦)

كما ارتبطت جهود التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية ارتباطاً وثيقا بإنشاء وكالات التعليم الدولية حيث أنشأت وزارة التعليم مركز التعليم الدولي ، لإدارة البرامج في دعم اللغة الأجنبية الدولية ودراسات المنطقة وفي عام ١٩٥٣ تم تأسيس وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) لتعزيز التفاهم المتبادل بين الولايات المتحدة والدول الأخرى من خلال الأنشطة التعليمية والثقافية والإعلامية(١١٧)

وبنهاية الحرب العالمية الثانية ظهر اهتماماً كبيراً بتدويل التعليم العالي نظراً لظهور فكرة دعم التعاون والسلام الدولي من خلال تدويل مؤسسات التعليم العالي وجعل تدويل مؤسسات التعليم العالي الموضوع الأهم علي أجندة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً لبيكرت Pikert (1992) فإن الحرب العالمية الثانية قد زادت بشكل جذري في الطلب علي المتخصصين في الدراسات الدولية ، سواء علي المدى القصير للخدمة في زمن الحرب أو المدى الطويل لزمن السلم والأمن القومي وإعادة الأعمار(١١٨).

وهكذا توسع تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، واستثمرت الحكومة الفيدرالية الأمريكية الموارد المالية الكبيرة في مجال التعليم الدولي لتعزيز المناهج بوجهات النظر الدولية مثل ورشة اللغة الأجنبية ، ودراسات المنطقة ، ودراسات العلاقات الدولية في الكليات والجامعات الأمريكية.

وقد أدت الأحداث التاريخية في الستينات والسبعينات والثمانينات مثل انهيار استعمار العالم النامي والحرب الباردة ، والتوسع في نظم التعليم العالي في الدول الأخرى إلي المشاركة الفعالة للحكومة الاتحادية في تشجيع التدويل من خلال برامج مثل قانون التعلم والدفاع القومي ، ووكالة التنمية الدولية ، وكانت وكالة التنمية الدولية (USA ID) هي المسئولة عن تمويل برامج المساعدة التقنية في دول العالم الثالث من خلال منح وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية (١١٩).

وبنهاية الحرب الباردة وانتشار الإنترنت في جميع أنحاء العالم وتأثيرات العولمة ، ظهرت بداية مرحلة جديدة للتدويل في بداية التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأت المبررات لتدويل مؤسسات التعليم العالي تتحول من المبرر السياسي السابق إلي مبرر القدرة التنافسية الاقتصادي ومبرر الوعي العالمي (١٢٠).

وهكذا ومع بداية التسعينات أصبح تدويل التعليم العالي الأمريكي أقوي وبشكل متزايد جنبا إلي جنب مع زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، **وبدأت كليات وجامعات أمريكا في اتخاذ إجراءات لتعزيز تدويل التعليم العالي وهي(١٢١):**

١- إدراج التعليم الدولي علي نحو أكثر تكراراً في بيان الرسالة.
٢- إدراج التعليم الدولي باعتباره واحداً من أهم الأولويات المؤسسية في الخطة الإستراتيجية.
٣- إنشاء لجنة أو فريق عمل علي مستوي المؤسسة يعمل علي تدويل مؤسساتهم.
٤- إشراك القيادة التنفيذية وكبار المسئولين الإداريين الأكثر انخراطاً في عملية صنع القرارات وقضايا التمويل المتعلقة بالبعد الدولي.
٥- تطوير برامج وأنشطة البعد الدولي والتي تطورت جيداً داخل وخارج الحرم الجامعي.
٦- توظيف الممارسين المهنيين وتخصيص موارد مالية أكثر لدعم برامج وأنشطة التعليم الدولي.

ولكن لم يستمر تدويل التعليم العالي الأمريكي في قوته طويلاً ، حيث بدأ القرن الحادي والعشرين بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١ وكان لها التأثير المباشر علي التدويل والعولمة كما غيرت الولايات المتحدة الأمريكية الطريقة التي تتعامل بها مع باقي دول العالم ، كما كان لها تأثير مباشر علي جذب الطلاب الدوليين ، حيث تباطأت معدلات التحاق الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ. وشهد عدد الطلاب الدوليين انخفاضا كبيرا منذ عام ٢٠٠٢ ، وحتي عام ٢٠٠٦ . وشهد العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ انتعاشا متواضعاً وزاد الانتعاش بشكل قوي كل عام بصورة تدريجية ، وكانت الأرقام في ٢٠١٢ هي الأعلى مقارن بالسنوات السابقة لها(١٢٢).

حيث تضاعف أعداد الطلاب الدوليين المسجلين خلال ثلاثون عاما من ٢٨٦.٠٠٠ في عام ١٩٨٠ حتى وصل إلي ٦٩١.٠٠٠ طالباً عام ٢٠١٠ ، وبلغ في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠ أعلي ارتفاع علي الإطلاق حيث سجل ٧٢٥.٢٧٧ طالباً ، وساهم الطلاب الدوليين بنحو ٢١ مليار دولار في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠ (١٢٣).

تعليق عام علي الخبرات العالمية المعاصرة :-

تميز تدويل التعليم العالي في الخبرات العالمية المعاصرة بالسمات التالية:-

- اعتمدت التدويل كمدخل استراتيجي لتطوير مؤسات التعليم العالي
- تغير تركيز تدويل التعليم العالي من المبرر السياسي إلى المبرر الاقتصادي لدعم القدرة التنافسية للتعليم العالي .

- ساهم الطلاب الدوليين بنحو ٢١ مليار دولار أمريكي في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للعام ٢٠١٠ – ٢٠١١ ،وحوالي ١٤.٨ دولار امريكي في الاقتصاد الاسترالي في ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، تساهم صادرات التعليم الدولي بنحو ١٢.٥ مليار جنيه إسترليني سنوياً في اقتصاد المملكة المتحدة .
- يشكل الطلاب الدوليين ٣٤.٧ % من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي الاسترالي
- تحتل الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولي في توفير فرص التعليم الدولي للطلاب الدوليين في حين تاتي المملكة المتحدة في المرتبة الثانية وتأتي استراليا في المرتبة الثالثة .

- يساهم تدويل التعليم العالي في تحقيق كثير من العوائد والفوائد المالية والتجارية بالإضافة إلي تحقيق المكاسب الاجتماعية والأكاديمية والثقافية والتي تتمثل في تحقيق النماء الفكري والثراء الثقافي للجامعات والمجتمع .

- تمكنت الخبرات الثلاث من تطوير تدويل التعليم العالي من خلال الإجراءات التالية

* تطوير برامج وأنشطة التعليم الدولي داخل وخارج الحرم الجامعي .
* تخصيص موارد مالية أكثر لبرامج وأنشطة التعليم الدولي .
* تنويع طرق وأساليب جذب الطلاب الدوليين .

ثانياً:جهود تدويل التعليم العالي في مصر

ظلت مؤسسات التعليم العالي في مصر تشارك لمدة طويلة في طائفة من المساعي الدولية .غير أن جهود التدويل المبذولة داخل التعليم العالي المصري لا تزال هامشية مقارنةً بما يعد التيار العام لأساليب العمل، كما أنها متفاوتة جدا وفقاً لأنواع المؤسسات .وثمة جهد ضخم من وجهة نظر الحكومة يكرس لتعزيز حراك الخريجين المصريين لتشجيعهم على ضمان الحصول على درجات علمية عليا من الخارج وجذب الطلاب لبعض البرامج .وقد ساعدت المشاركة النشطة من المؤسسات المصرية في الترتيبات التعاونية الدولية، مثل برنامج تمبس تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، على تقديم الدعم لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشبكات الدولية، وعلى تعزيز الحراك إلى أوروبا ومنها [١٢٤] ويمكن توضيح تلك الجهود كما يلي:-

أ- الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس

١- الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المصريين إلي الخارج

تعتبر مصر من أوائل دول العالم التي شرعت في تطبيق أحد مكونات وأبعاد تدويل التعليم العالي بشكل رسمي ، وهو إرسال البعثات العلمية للدول الأوروبية منذ أوائل القرن التاسع عشر.

حيث بدأ الأخذ بنظام الإيفاد في بعثات خارجية منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فعندما وضعت الفجوة العلمية بين مصر التي كانت تحت الحكم العثماني وبين فرنسا أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) وأراد محمد علي الانفتاح علي أوروبا لذا أهتم بإيفاد البحوث العلمية إلي الدول المتقدمة للوقوف علي أحدث تطورات العلم والتكنولوجيا ونقلها إلي مصر أخذاً بأسباب التقدم والرقي في مختلف الميادين ، وذلك لتحقيق جانباً كبيراً في إصلاحاته ، فأخذ يرسل البعثات إلي أوروبا ليعد جيلا من الأساتذة والعلماء ويقوم بمهمة ترجمة العلوم والفنون من اللغات الأجنبية إلي اللغة العربية[١٢٥]

وقد أخذت موجة البعثات في التناقص خلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فعندما جاء الاحتلال البريطاني تعنت في إرسال المصريين في بعثات إلي الخارج، وحصر هذه البعثات في حدود ضيقة ، حتي كادت تمنع نهائيا. فبلغ عدد المبعوثين الذين تم إيفادهم علي نفقة الحكومة طالبين فقط عام ١٩٠٥م. ولما أتسع نطاق البعثات العلمية بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لفت النظر إلي النفقات الباهظة التي تتكلفها هذه البعثات، لذا صدر قرار في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤م بتشكيل لجنة وزارية استشارية لبعثات الحكومة لوضع قواعد عامة ثابتة تسير عليها الوزارات والمصالح علي أن يكون اختيار أعضاء البعثات اختياراً عادلاً تراعي فيه المصلحة العامة دون سواها، ولقد سارت البعثات في زيادة مطردة منذ عام ١٩٣٦ وذلك بعد عقد المعاهدة المصرية البريطانية والاتجاه إلي تمصير الوظائف وإحلال المصريين محل الأجانب [١٢٦].

في عام ٢٠٠٨ ، كان هناك ٩٥٣١ من طلاب التعليم العالي المصري في الخارج مدعمين بمنح دراسية حكومية أو" بعثات" وغالبية الحاصلين على الدعم المالي الحكومي طلاب

في مرحلة البكالوريوس/الليسانس .ولا يجري دراسات على مستوى الدراسات العليا سوى نسبة ضئيلة) ٧,٣ في المائة (من الطلاب المصريين الحاصلين على منح للدراسة في الخارج .وكانت نسبة طلاب الدراسات العليا أعلى في أوروبا) ٨,١٣ (في المائة) وشمال أفريقيا) ٢,٤ في المائة .(ويوفد أكثر من نصف الطلاب المصريين الحاصلين على منح بالخارج إلى المنطقة العربية، يليهم ٢٦ في المائة إلى أمريكا الشمالية، و١٨ في المائة إلى أوروبا .غير أن توزيع هذه الأرقام بحسب المستوى، يتواجد ٧,٢ في المائة فقط من طلاب الدراسات العليا في البلدان العربية، في حين أن ٨,٢٨ في المائة منهم يتواجدون في أمريكا الشمالية و ٨,٦٥ في المائة في أوروبا(١٢٧).

وبالمقارنة مع البلدان الأخرى، فإن عدد الطلاب المصريين في الخارج ضئيل (٠.٣ %) من القيد الوطني(١٢٨).

ويوضح تقرير مفصل حول تطور أعداد المبعوثين من الباحثين المصريين من الجامعات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية المختلفة خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٥) والممولة من الموازنة العامة للدولة أن البعثات للخارج تشمل: بعثات خارجية كاملة وبعثات إشراف مشترك وبعثات قصيرة الأجل ومهام علمية بعد الدكتوراه، مشيرًا إلى أن إجمالي المبعوثين المصريين للخارج في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بلغ ٢١٣ مبعوثًا منهم: (٨٩ للبعثات الخارجية، و٩٦ للإشراف المشترك، و٩ بعثات قصيرة الأجل، و١٩ مهمة علمية بعد الدكتوراه).وأشار التقرير، إلى تحسن واضح في تطور أعداد المبعوثين للخارج خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغ في عام ٢٠١١ (٥٨٤ مبعوثاً)، وفى عام ٢٠١٣ وصل العدد إلى (٦٣١ مبعوثاً)، وفى عام ٢٠١٤ وصل إلى (٦٣٦ مبعوثاً)، فى حين قفز بشكل واضح خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٩٥٧ مبعوثاً (١٢٩)

وكما لوحظ في بلدان أخرى، يمثل تعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس بطريقة منظمة أكثر الوسائل فعالية على المدى البعيد لتدويل التعليم العالي .فحراك العاملين الأكاديميين يزود الأفراد المشاركين فيه بخبرة دولية واتصالات مع أقرانهم من الخارج، ويترجم في نهاية المطاف إلى أنشطة دراسية وبحثية عند العودة إلى الوطن .وفي حالة مصر، يبدو أن الجهود الجاري بذلها حالياً لا تتبع من إستراتيجية سواء على مستوى النظام أو المستوى المؤسسي (١٣٠)

٢-الحراك الدولي للطلاب الوافدين إلي مصر

تشير إحصائيات اليونسكو إلي أن مصر تستقبل حوالي ٣٥ ألف طالباً للدراسة بالداخل بالتعليم الجامعي الحكومي والخاص والأزهر والمعاهد العليا - وتصدر حوالي ١٠ آلاف طالباً للدراسة بالخارج في عام ٢٠٠٩، وأن دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تستحوذ علي نسبة كبيرة من هؤلاء الدراسية بالخارج للدراسة في جامعاتها(١٣١)

وقد تفاوتت أعداد الطلاب الوافدين في التعليم العالي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة حيث وصل عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٤١ ألف طالباً ثم ازداد ليصل إلي ٤٩ ألف طالباً عام ٢٠١٠م وأنخفض ليصل إلي ٢٠ ألف طالباً عام ٢٠١٢م ثم ازدادت أعدادهم لتصل إلي ٤٨ ألف طالباً عام ٢٠١٤م ويلتحق الطلاب الوافدون بالجامعات الحكومية بنسبة ٢٦% ثم جامعة الأزهر بنسبة ٣٣% والجامعات الخاصة بنسبة ١٩% ، وتلتحق النسبة الباقية بالمعاهد العليا(١٣٢)

وقد وصلت أعداد الطلاب الوافدين بمختلف الجامعات والمعاهد المصرية للعام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ إلي ١٢٠٩١ طالباً بينما بلغ عددهم بالدراسات العليا ٧٤٠٠ طالباً ووصل إجمالي العائد إلي مليار و ٣٥٠ مليون جنيه في ذلك العام(١٣٣).

وقد أزداد عدد الطلاب الوافدين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (مرحلة أولي ، دراسات عليا) من ٢٢٢٤٥ عام ٢٠١٤ إلي ٧٠٥٢٥ طالباً عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٤٨٢٨٠ طالباً بنسبة زيادة ٢١٧% وبعائد قدره ١٨٦.٥٥٠.١١٠ دولار سنوياً(١٣٤).

وعلى الرغم من معدل النمو السريع للطلاب الوافدين في مصر فلا يمثل الطلاب الدوليون سوى ١.٣% من مجموع حالات القيد في التعليم العالي في مصر . ويسجل أكبر عدد من حالات القيد الدولي في جامعة الأزهر (٣٨ %) تليها الجامعات الخاصة (٣١%) ، مع توزيع البقية بين الجامعات الحكومية) التعليم المفتوح (والمعاهد العليا الحكومية (١٣٥)

ب- برامج التوأمة العالمية

وبدأت الجامعات المصرية بالبحث عن سبل تدعيم التعاون بين الجامعات المصرية والأوروبية ، وقد تم إنشاء مجموعة عمل مهمتها الأساسية العمل علي تحقيق التوافق بين النظم الجامعية المصرية ، ونظيراتها الأوروبية وذلك من خلال سلسلة من المحاضرات وورش العمل في مختلف الجامعات المصرية بالتعاون مع مكتب برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم التعليم العالي . وقد بدأت بعض الجامعات المصرية بالمشاركة في مشروعات مشتركة مع جامعات أوروبية في إعداد المناهج الدراسية الموافقة في مجالات الزراعة والصيدلة والعلوم ، وكذلك تدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية ضمن اتفاقيات مشتركة في مجال التوأمة (بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأوروبية (١٣٦)

ج- الشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئات الدولية

تعدد وتنوعت الشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئة الدولية المختلفة ومنها: منها الشراكة مع هيئة فولبرايت بموجب بروتوكول تعاون بين الحكومتين المصرية والأمريكية كمؤسسة تعليمية تستهدف تعزيز التقدم التعليمي وزيادة التفاهم الثقافي من خلال تبادل الأفكار والخبرات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة مع الهيئة الألمانية للتبادل العلمي **DAAD** بموجب الشراكة العلمية والبحثية بين مصر وألمانيا في مجالات التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

د- **إنشاء فروع للجامعات الأجنبية**

تعددت فروع لجامعات أجنبية في مصر مثل الجامعة الأمريكية ، والجامعة الفرنسية ، والجامعة الألمانية ، وجامعة الأهرام الكندية ،والجامعة البريطانية ، والجامعة الروسية

من خلال عرض واقع جهود تدويل التعليم العالي في مصر وكل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة واستراليا يتبين مايلي:

ساهم الطلاب الدوليين الملتحقين بالتعليم العالي في مصر بحوالي مليار ثلاثمائة وخمسون مليون جنيهاً لعام ٢٠١٦ . وهو أقل بكثير من مساهمات نظرائهم،في حين بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢١ مليار دولار أمريكي للعام ٢٠١٠ – ٢٠١١ وبلغ بنحو ١٤.٨ دولار امريكي في الاقتصاد الاسترالي في ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، وبنحو ١٢.٥ مليار جنيه إسترليني سنوياً في اقتصاد المملكة المتحدة .

-يشكل الطلاب الدوليين حوالي ١.٣% من مجموع حالات القيد في التعليم العالي في مصر وهو أقل بكثير من الدول الثلاث حيث يشكل الطلاب الدوليين ٣٤.٧ % من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي الاسترالي

– يساهم تدويل التعليم العالي في تحقيق كثير من العوائد والفوائد المالية والتجارية بالإضافة إلي تحقيق المكاسب الاجتماعية والأكاديمية والثقافية والتي تتمثل في تحقيق النماء الفكري والثراء الثقافي للجامعات والمجتمع .في حين هذه العوائد والفوائدة ضعيفة وقليلة لاتذكر باستثناء مساهمات الطلاب الدوليين

المحور الثالث: رؤية إستراتيجية التعليم العالي "٢٠٣٠" والأهداف الرئيسه لها

تستهدف الرؤية الإستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية(١٣٧)

اولاً: الأهداف الرئيسه لرؤية لتعليم العالي "٢٠٣٠"

تهدف هذه الإستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. حيث إن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوبً ا فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفر تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، ما يزيد من تنافسية التعليم. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفر التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذًا في الاعتبار التوزيع الجغرافي.

ذلك إلى جانب مبدأ الحوكمة الـذي يضمن توضيح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم العالي(١٣٨)

ويمكن توضيح تلك الأهداف الإستراتيجية والفرعية والتعرف علي مدي تحقيق تلك الأهداف من خلال تحليل الدراسات والأبحاث السابقة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية

وتتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية

تشير نتائج بعض الدراسات إلي وجود فجوة واسعة بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية المتقدمة حيث تشير دراسة عائشة ان" الجامعات المصرية لا تزال في مرتبة متأخرة في التصنيفات المختلفة للجامعات علي مستوي العالم نتيجة للعديد من المعوقات التي تعرقل تقدمها وتؤدي إلي ضعف مقدرة الجامعات علي التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في شتي المجالات البحثية والأكاديمية(١٣٩).

كما تشير دراسة ماهر أحمد حسن إلي قلة التزام لجامعات بمتطلبات لجامعات بمتطلبات الجودة في البرامج والخدمات التي تقدمها مما يؤثر علي كفاءتها ومستوي خريجي في الأسواق المحلية والعالمية(١٤٠).

وقد أجمعت العديد من الدراسات السبب في تأخر الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات إلي غياب رؤية إستراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي في مصر بما يتلاءم مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وقلة اهتمام الجامعات كتقديم البرامج ذات الطابع الدولي(١٤١)

وتستهدف رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ الوصول إلي الترتيب ٧٥ بحلول عام ٢٠٢٠ وإلي الترتيب ٤٥ علي مستوي ١٤٨ وهذه صعب تحقيقه لان ترتيب التعليم العالي المصري بتقرير التنافسية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغ المرتبة ١١٢ من اجمالى ١٣٨ دولة ، مشيرة إلى أنه لايزال بعيدا عن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠ " التي تهدف الارتقاء بوضع مصر للوصول الى المرتبة ٧٥ بمؤشر التنافسية بحلول عام ٢٠٢٠.

ويقدم التصور المقترح آليات تحسين جودة النظام بما يتوافق مع النظم العالمية في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي.

٢- تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين

وتشير بعض الدراسات إلي أن الجامعات المصرية تعاني من ظاهرة التكدس الطلابي وتعتبر من أهم التحديات التي يعاني منها نظام التعليم العالي المصري والتي أثرت بالسلب مع جودة إعداد الطالب الجامعي لعدم قدرة الجامعات علي تحقيق التوازن بين هذا الكم المتزايد من الطلاب ونوعية التعليم الذي يقدم لهم(١٤٢)

وتري العديد من الدراسات أن منظومة التعليم العالي تحتاج إلي الكثير من جوانب التحديث والإصلاح من أجل تلبية الاحتياجات الحالية الطلاب والمستقبلية كما يوجد العديد من المشكلات

المتعلقة بالجودة والكفاءة في منظومة التعليم العالي مما يحول دون تمكين المتعلم في اكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل والقرن الحادي والعشرين(١٤٣)

ويشير التصور المقترح إلي بعض آليات تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي.

٣- دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات.

تشير العديد من الدراسات إلي ضعف كفايات هيئات التدريس علي الرغم من إنشاء مراكز لتنمية القدرات بأغلب الجامعات(١٤٤)

ويرجع ذلك إلي العديد من العوامل منها انخفاض فرص الابتعاث والانفتاح علي الخارج لتنمية وتطوير القدرات أعضاء هيئة التدريس بشكل عصري متميز(١٤٥)

كما تشير بعض الدراسات إلي ضعف قدرات القيادات العليا وبعض أعضاء هيئة التدريس ومهاراتهم في التعامل مع التكنولوجيا(١٤٦)

ومن أهم العوامل التي أدت إلي ضعف إدارة التعليم الجامعي في مصر ضعف أساليب الإعداد والتدريب في مجال الإدارة الجامعية، ونقص الخبرات الأجنبية المقيدة في مجال تطوير الإدارة الجامعية ونقص الكفاءات الإدارية في الجامعة، وضعف قدرة الجامعات علي اتخاذ أي إجراءات نحو التطوير والتجديد بدون موافقة الحكومات بالإضافة إلي؟ الاتجاهات الإدارية المتبعة في الإدارة الجامعية(١٤٧)

ويقدم التصور المقترح آليات لدعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات في ضوء مدخل التدويل.

٤- تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع

أشارت نتائج بعض الدراسات التي تناولت التعليم العالي إلي وجود عدد من المشكلات التي تحول دون تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم ومنها:-

- قلة الموارد والإمكانيات المادية والتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتقديم البرامج والخدمات المتميزة بالجامعات المتميزة بالجامعات وعدم توافرها بشكل جيد(١٤٨).
- صعوبة إتباع أساليب التدريس النشطة كالتعليم الذاتي والعلم التعاوني والتي تركز علي المتعلم في ظل ظاهرة التكدس الطلابي وإتباع أسلوب المحاضرة التي تتناسب مع هذه الإعداد الكبيرة داخل قاعات التدريس(١٤٩).
- اختزال أنماط التقويم في حجرة الامتحان تمثيل ؟ له ونقعده الغاية منه نظام التقويم الطلاب بنظام الامتحانات المتبعة حالياً نظام عقيم ولا يتطلب من الطالب سوي الحفظ والاستذكار(١٥٠) حيث يهتم نظام التقويم بالجامعات المصرية بقياس قدرة الطالب علي استرجاع المقرر الذي يدرسه فقط إثناء الامتحان، ولا تقيس قدرة الطالب علي الإبداع والابتكار.

ويقدم التصور لمقترح آليات لتطوير البرامج والارتقاء بأساليب التعلم وأنماط التقويم.

٥- تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعلم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم

تؤكد بعض الدراسات علي نجاح الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي في تمكين نظام التعليم العالي خلال العشرين ؟ من تأسيس بنية أساسية لمنظومة وطنية متطورة للتعليم العالي في

مصر، ثم أن التطور الحادث لمنظومة التعليم العالي جاء نسبياً علي المستوي الكمي أما علي المستوي النوعي فقد كان بطيئاً وهو ما جعل خدماتنا خارج ال ٢٠٠ جامعة متميزة علي مستوي العالم رغم ما لدينا من مشروعات ضخمة للتطوير وطاقات بشرية وجهود وعقول متميزة"(١٥١)

ويرجع ذلك إلي فقدان المقومات المؤسسية التي تعمل علي تطوير الهيكل التنظيمي لاستيعاب الإدارة المستحدثة الداعمة لتنفيذ الإستراتيجية وتحديد العالقات بين جميع أطراف المنظومة الداخلية والخارجية(١٥٢).

كما يرجع إلي عدم وجود صلاحية الجامعات في اختبار شكل التنظيم أو الهيكل المتوائم مع أهدافها حيث تخضع للرقابة والتفتيش والمتابعة من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والذي يخفض بالسلطة النهائية لاعتماد الهياكل التنظيمية للجامعات(١٥٣).

وتتميز رؤية التعليم ٢٠٣٠ بوجود رؤية طويلة المدى للتعليم ضمن مشروع قومي لإستراتيجية التنمية ؟ واضحة المعالم وإن كانت في حاجة شديدة إلي تجديد وابتكار آليات بتنفيذ العديد من أهدافها وهذا تقدم التصور المقترح آليات تطوير البنية التنظيمية بما يحقق المرونة وجودة التعليم من خلال مدخل التدويل.

٦- التوصل إلي الصيغ التكنولوجية والالكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطالب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.

تشير بعض الدراسات إلي" انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلي التعامل مع المصادر العالمية سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس ومصادر المعرفة العلمية والتقنية(١٥٤)

كما توفر الكليات المصادر التكنولوجية وإذا وجدت فإن أعضاء هيئة التدريس لا يشجعون استخدام تلك المصادر(١٥٥)

ب- إتاحة التعليم الجميع دون تمييز

١- زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي

يؤكد الاتحاد الدولي للجامعات علي أنه يجب أن يتاح الالتحاق بالتعليم للجميع بغض النظر عن الجنس والنوع والعرق والطبقة الاقتصادية والاجتماعية واللغة والدين ومحل الإقامة والإعاقة. إن المساواة في الالتحاق والتفوق العلمي ضرورة لاتساق التعليم وجودته(١٥٦)

في حين تؤكد العديد من الدراسات أن معدلات إتاحة فرص التعليم العالي ليست كافية، إذا بلغ عدد المقدمين في التعليم العالي مصر عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بلغ ٢.٤٧٧.٧١٢ طالب وطالبة بنسبة ٢٩.٦٩% من الفئة العمرية ١٨- ٢٠ وهي بنسبة مخصصة إذا ما قورنت بمتوسط الدول الآخري ذات الظروف المماثلة لظروف الدولة المصرية(١٥٧)

وتجدر الإشارة إلي أن مجلس الوزراء المصري وافق عام ٢٠١٠ علي الاستهداف بنسبة ٣٥% من هذه الشريحة للالتحاق بالتعليم العالي في الخطة الإستراتيجية في عام ٢٠٢٠(١٥٨)

وتؤكد بعض الدراسات أن التوسع في إتاحة التعليم يجب ألا ؟ جودة الخدمة المقدمة بمعني أنه يجب أن تكون التوجه هو التوسع في إتاحة فرص متكافئة في تعليم مماثل مضمونة الجودة(١٥٩)

ويقدم التصور المقترح آليات زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي مع ضمان جودة الفرص التعليمة المتاحة.

٢- تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية

وتبرز مشكلة القبول والاستيعاب كأهم التحديات والتي توافق نظام التعليم العالي المصري خاصة عندما يتم توزيع الطلاب في مسارات جامعية قد لا تتفق مع قدراتهم وميولهم ومهاراتهم الحقيقية وإن اتفقت مع أهوائهم وبالتالي لا تحدث تنمية حقيقية في المجتمع المصري(١٦٠)

ويعتمد نظام القبول الحالي للطلاب في النظام التعليم العالي اعتمادا كليا علي مجموع الطالب في امتحان إتمام التعليم الثانوي القومي المعروف بامتحان "الثانوية العامة" ويعقد هذا الامتحان بصفة سنوية ، ويقوم بتنظيميه وزارة التربية والتعليم ، ويمكن للطلاب الذين يجتازون هذا الامتحان بنجاح أن يتقدموا لشغل أماكن بالتعليم العالي عن طريق مكتب التنسيق المركزي(١٦١)

تشير بعض الدراسات إلي أن سياسة القبول في الجامعات المصرية تفتقد للجانب الإرشادي والتوعوي للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ولأسرهم والذي يهدف إلي مساعدتهم مع اختيار نوع الدراسة والمهنة التي تناسب مع مواهبهم وقدراتهم وميولهم واحتياجات المجتمع وكذلك بتبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول الخاصة بها حتي يكونوا قادرين علي تحديد مستقبلهم آخذين بعين الاعتبار اشتراك أولياء أمورهم في اتخاذ مثل هذا القرار(١٦٢).

وقد دعت العديد من الدراسات والبحوث إلي ضرورة إعادة النظر في نظام ؟ طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي وذلك للارتقاء بجودة المدخلات لهذا النوع من التعليم الذي يحتاج إلي مواصفات وخصائص تسهم في الارتقاء بالطالب في مواصلة دراسته بنجاح ومن ثم ضمان وجود مخرج متميز يسهم في تحقيق الأهداف لمرجوة من التعليم العالي(١٦٣) .

ج- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التنظيم

١- تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية

تؤكد العديد من الدراسات علي أن الجامعات المصرية تعاني ضعفا شديد في القدرة التنافسية بسبب عدم قدرتها علي التكيف مع الاتجاهات العالمية في شتي المجالات البحثية الأكاديمية(١٦٤) ،حيث يعاني التعليم المصري الجامعي من أزمات مركبة وتحديات عديدة تفوق قدرته التنافسية علي المستوي العالمي(١٦٥).

كما لا تمتلك الجامعات المصرية مقومات القدرة لمنافسة الجامعات المتقدمة والجامعات العابرة للحدود ، وذلك بسبب غياب تواجدها علي مستوي التميز البحثي الدولي، وقلة إمكاناتها ومحدودية في إنتاج المعرفة وتبادلها وكذلك اتساع الفجوة بين قدرات خريجيها ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية(١٦٦)

ويري "ماهر أحمد حسن " أن ضعف القدرة التنافسية للجامعات المتقدمة مقارنة بالجامعات العالمية يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهود لتدويل التعليم بالجامعات المصرية لتحسين مركزها التنافسي عربيا وإقليمياً وعالمياً(١٦٧)

وتتفق الدراسة الحالية مع تلك النتائج وتقدم تصور مقترح تتضمن آليات تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم من خلال مدخل التدويل.

٢- تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

قامت بعض الدراسات بتحليل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل واتضح ان هناك فجوة كبيرة بينهما نظرا لوجود عدد من المشكلات منها:

- التعليم العالي يفقد جزءا من ميزته التنافسية في ظل ما يعانيه من بطالة وتدني مستوي مخرجاته والذي لا يرجع إلي زيادة إعدادهم فحسب وإنما يرجع إلي نقص الكفاءة وضعف قدرة الخريجين علي مواكبة المتغيرات العالمية المتطورة وتخريج أعداد كبيرة من تخصصات غير مطلوبة لسوق العمل(١٦٨)

– ضعف تمكن الجامعة من ملاحقة التغير السريع والمستمر في سوق العمل وعدم دراسة احتياجات سوق العمل من وظائف مختلفة وعدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة مما أدي إلي انعدام التقارب بين التعليم والعمل وعدم ربط مؤسسات التعليم الجامعي بأجهزة التوظيف في الدولة(١٦٩)

– تدني نوعية التعليم العالي وعدم قدرة النظام التعليمي علي تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات اللازمة لاحتياجات سوق العمل(١٧٠)

ويمكن التغلب علي بطالة خريجي التعليم العالي من خلال دمج البعد الدولي في المناهج والمقررات الدراسية وتمكين الطلاب من اكتساب المهارات التكنولوجية والتقنية والشخصية واللغوية الملائمة لاحتياجات سوق العمل المحلية والعالمية وهذا ما يقدمه التصور المقترح من خلال آليات تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال مدخل تدويل التعليم العالي.

المحور الرابع :نتائج الدراسة والتصور المقترح

يتناول هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تحليل الأدبيات التربوية التي تناولت تدويل التعليم العالي من حيث المفهوم ، والنشأة والتطور ، والفوائد والمخاطر المتوقعة ، والإستراتيجيات والنماذج والمداخل ، والمؤشرات والعناصر ، والمتطلبات والأدوار الرئيسة للجامعات ، والتحديات التي تعوق التدويل ، وخبرات بعض الدول ، وواقع تدويل التعليم العالي المصري ، ثم يعرض في الجزء التالي رؤية التعليم العالي٢٠٣٠، ثم التصور المقترح بمكوناته المختلفة من حيث الفلسفة والأهداف ، والمبادئ الحاكمة ، والمضمون ، والشروط وآليات التنفيذ ، ومعوقات تنفيذ التصور المقترح .

اولاً: نتائج الدراسة

١- ترجع نشأة تدويل التعليم العالي إلى العصور الوسطى وعصر النهضة نتيجة لسفر النخبة من الطلاب والعلماء إلى مناطق متنوعة للحصول على المعرفة الأكاديمية والخبرات الثقافية الأخرى .

٢- تتباين وجهات النظر المتخصصة تجاه مصطلح التدويل ، فهو من المصطلحات الشائكة والتي تترادف مع غيرها من المصطلحات كالعولمة ، والدولية ، والعالمية ، والتبادل الدولي ، والعلاقات الدولية ، ومن ثم حظي باهتمام ملحوظ خلال الفترة الماضية .

٣- يشمل تدويل التعليم العالي في صورته الأولية ثلاثة عناصر رئيسية هي : المحتوى الدولي للمناهج ، والحركة الدولية للعلماء والطلاب ، وبرامج المساعدة والتعاون التقني الدولي .

٤- تعددت وتنوعت تعريفات تدويل التعليم العالي فمنها من يركز على الأنشطة الدولية ، ومنها من يركز على قدرة التعليم على الاستجابة لتحديات ومتطلبات العولمة والاقتصاد ، ومنها من يركز على قدرة التعليم على مكافحة الهيمنة في السياق الدولي للمعرفة والممارسة ، ومنها من يركز على دمج البعد الدولي في أهداف ووظائف التعليم وداخل الكليات والجامعات .

٥- تجمع معظم التعريفات على أن التدويل يتضمن سلسلة من الأنشطة الدولية مثل الحراك الأكاديمي للعلماء والطلاب ، والروابط والشراكات والمشروعات الدولية ،والبرامج الأكاديمية الدولية والمبادرات البحثية المشتركة ، وإنشاء فروع للجامعات بالدول الأخرى.

٦- تتعدد وتتنوع مبررات تدويل التعليم العالي نظراً لتغيرها وارتباطها ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض ، كما أنها تختلف بين الدول والمؤسسات وذلك باختلاف مصالح أصحاب ، ورغم ذلك تتفق معظم الأدبيات على المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية ، والأكاديمية .

٧- تتنوع فوائد تدويل مؤسسات التعليم العالي منها :- تعزيز المكانة الدولية للمؤسسات ، وتحقيق المعايير الأكاديمية الدولية للجودة ، والتعاون الدولي في مجال التدريس والبحوث وخدمة المجتمع ،وتطوير البعد الدولي للمناهج .

٨- تتعدد مخاطر تدويل التعليم العالي منها :- استنزاف العقول البشرية ، وفقدان الهوية الثقافية ، والإفراط في تسويق التعليم وجعله سلعة تجارية ، وتدريس البرامج الأكاديمية باللغة الإنجليزية مما يهدد اللغة القومية .

٩- تختلف استراتيجيات تدويل التعليم العالي لعدة عوامل منها :- الموقع الجغرافي للمؤسسة ، وتنوع أهداف ومبررات التدويل ، وتباين الرؤى والرسائل المؤسسية .

١٠- تتباين نماذج تدويل التعليم العالي منها :- نموذج نيف ، و نموذج نايت ، و نموذج ديفز ، و نموذج فان داك وماير ، و نموذج فان دير ويندي ،ونموذج رودزكي .

١١- صنفت نايت مداخل تدويل التعليم العالي إلى خمسة مداخل :- هي مدخل البرامج ، و مدخل المبررات ، و المدخل الخاص ، و مدخل السياسة ، والمدخل الاستراتيجي .

١٢- صنف المجلس الأمريكي للتعليم مؤشرات قياس تدويل التعليم العالي إلى أربعة مجالات هي :- الدعم المؤسسي ، والمتطلبات والبرامج الأكاديمية والأنشطة اللامنهجية ، وسياسات وفرص الكلية ، والطلاب الدوليين .

١٣- تجمع معظم الأدبيات في مجال التدويل على عناصر ومكونات تدويل التعليم العالي وهي :-

- الحراك الدولي للعلماء والطلاب .
- التأثيرات الدولية المتبادلة لنظم التعليم العالي على بعضها البعض .
- إضفاء البعد الدولي للتعليم والبحوث وخدمة المجتمع .

- الإستراتيجية المؤسسية للتدويل .
- التعاون والمنافسة الدولية .
- إنشاء فروع خارجية دولية للجامعات .
- السياسات المؤسسية والقومية فيما يتعلق بالبعد الدولي للتعليم .

١٤- تتعدد متطلبات تطبيق تدويل التعليم العالي منها :-

- نشر وتطبيق ثقافة التدويل المستهدفة .
- وجود خطط التعاون الدولي للبرامج والأنشطة التعليمية .
- إتقان مهارات الاتصال واللغة الأجنبية والتفكير الإبداعي والمشاركة النشطة والعمل الجماعي .
- التأكيد على قيم التدويل الأساسية وهي :- الاحترام ، والصدق ، والنزاهة ، والمسائلة ، والشفافية ، والصرامة الفكرية .

١٥- تتعدد الأدوار التي يجب أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لتدويل العمليات والبرامج والأنشطة التعليمية والبحثية من هذه الأدوار :-

- إدراج التعليم الدولي في رؤية ورسالة المؤسسات التعليمية .
- اعتبار التعليم الدولي من أهم الأولويات المؤسسية في الخطة الإستراتيجية
- إنشاء لجنة أو فريق عمل على مستوى المؤسسة يكون مسئولاً عن التدويل.
- تطوير برامج وأنشطة التعليم الدولي داخل وخارج الحرم الجامعي .
- تحسين وضع المؤسسة على الساحة الإقليمية والدولية .
- تحسين جودة التعليم العالي من خلال اتفاقيات التعاون الدولي الفعال .
- توظيف واستثمار اتفاقيات التعاون العلمي الدولي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي قومياً وإقليمياً وعالمياً لرفع مستوى تصنيف المؤسسة التعليمي وفقاً للتصنيفات العالمية للجامعات .

١٦- توجد مجموعة من التحديات التي تعوق تدويل التعليم العالي منها :-

- عدم وجود استراتيجيات واضحة للتدويل على المستوى المؤسسي والقومي
- ضعف الموارد المالية المخصصة لتنفيذ المبادرات الدولية .
- انعزال مؤسسات التعليم العالي وتعدد الهياكل التنظيمية المجزئة داخلها ، والتي غالباً ما تفشل في الترويج لرؤية نظامية كلية لعملية التدويل .
- انعزال التخصصات الأكاديمية مما يؤدي إلى تجزئة المعرفة وعدم تكاملها.
- تباين الالتزام المؤسسي والقومي تجاه التدويل .
- ضعف اهتمام العديد من أعضاء هيئة التدريس للتدويل ، وضعف المهارات اللغوية للغات الأخرى .
- زيادة مستوى المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية بين مؤسسات التعليم العالي .
- عدم الاعتراف بالأعمال الناجحة بالخارج .

١٧- تميز تدويل التعليم العالي الاسترالي بالسمات التالية :-
- تعتبر استراليا من أوائل دول العالم التي اعتمدت مدخل استراتيجي لتدويل التعليم العالي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي .
- بدأت جهود تدويل التعليم العالي الاسترالي بتنفيذ خطة كولومبو التي وفرت فرص التعليم العالي لحوالي ٥٠٠٠ طالباً من الدول النامية في جنوب وشرق أسيا .
- تغير تركيز تدويل التعليم العالي من المبرر السياسي المتمثل في المساعدة والمعونة للدول النامية إلى المبرر الاقتصادي المتمثل في تسويق واستثمار فرص التعليم الدولي لتشجيع الحراك الدولي للطلاب .
- تساهم استراليا من خلال تسويق التعليم العالي في التجارة العالمية لخدمات التعليم ، وتحتل المرتبة الثالثة في توفير فرص التعليم الدولي للطلاب الدوليين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .
- ساهم التعليم الدولي بحوالي ١٥.٣ مليار دولار امريكي في الاقتصاد الاسترالي في ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، وحصل علي ١٤.٨ مليار دولار أمريكي من إجمالي الإيرادات من الرسوم والسلع والخدمات المقدمة للطلاب في الخارج
- يشكل الطلاب الدوليين ٣٤.٧ % من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي الاسترالي ، وبلغت إيرادات الرسوم الدراسية الدولية ٤.٧ مليار دولار أمريكي وتبلغ نسبة ١٧.٣ % من إجمالي الإيرادات السنوية للجامعات الاسترالية في عام ٢٠١٤ .

١٨- تظهر ملامح تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة في النقاط التالية :-
- اعتمدت المملكة المتحدة تدويل التعليم العالي كعنصر استراتيجي رئيسي للجامعات والمؤسسات التعليم العالي خلال الثمانينات خلال القرن الماضي.
- انطلق التدويل من خلال مبادرتي رئيس الوزراء الأولي عام ٢٠٠٠ من أجل زيادة نصيب المملكة المتحدة من الطلاب الدوليين ، والمبادرة الثانية عام ٢٠٠٦ من أجل تأمين ريادة التعليم الدولي وتشجيع الجامعات والكليات على إقامة شراكات إستراتيجية طويلة المدى مع نظرائها بالخارج .
- أدرجت ممارسة التدويل الداخلي داخل الحرم الجامعي ليكون أكثر شمولاً.
- تساهم صادرات التعليم الدولي بنحو ١٢.٥ مليار جنيه إسترليني سنوياً في اقتصاد المملكة المتحدة .
- يساهم تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة في تحقيق كثير من العوائد والفوائد المالية والتجارية والتي تساعد في نمو الاقتصاد القومي بالإضافة إلى تحقيق إنجازات اجتماعية وأكاديمية وثقافية كبيرة تتمثل في تحقيق النماء الفكري والثراء الثقافي للجامعات والمجتمع .

١٩- تميز تدويل التعليم العالي الأمريكي بالسمات التالية :-
- بدأ تأسيس تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت مبكر من القرن العشرين مع تأسيس معهد التربية الدولي عام ١٩١٩ .

- تطورت جهود التدويل نتيجة لظهور وكالات التعليم الدولية مثل وكالة المعلومات الأمريكية ، ومركز التعليم الدولي .
- تغير تركيز تدويل التعليم العالي من المبرر السياسي إلى المبرر الاقتصادي لدعم القدرة المؤسسية للتعليم العالي .
- يمثل تدويل التعليم العالي الأمريكي أقوى نموذج للتدويل نتيجة لريادة الاقتصاد الأمريكي واحتلال مؤسسات التعليم العالي مكانة متميزة ومتفردة عالمياً ونتيجة لإجراءات تعزيز تدويل التعليم العالي ومنها : -

* تطوير برامج وأنشطة التعليم الدولي داخل وخارج الحرم الجامعي .
* تخصيص موارد مالية أكثر لبرامج وأنشطة التعليم الدولي .
* تنويع طرق وأساليب جذب الطلاب الدوليين .

- يساهم الطلاب الدوليين بنحو ٢١ مليار دولار أمريكي في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للعام ٢٠١٠ – ٢٠١١ .

٢٠- تظهر ملامح تدويل التعليم العالي في مصر النقاط التالية :-

- تعتبر مصر من أوائل دول العالم التي بدأت في تطبيق أحد مكونات وعناصر التدويل وهو إرسال البعثات العلمية للدول الأوربية منذ أوائل القرن التاسع عشر .
- عدم توافق سياسة التبادل الطلابي لمصر مع دول العالم مع أهداف السياسة الخارجية بعد عام ١٩٦٧ م نظراً لانخفاض أعداد الطلاب الوافدين .
- بلغ إجمالي مصروفات الطلاب الوافدين حوالي مليار و ثلاثمائة وخمسون مليون جنيهاً لعام ٢٠١٦ .
- يمثل الطلاب الدوليون ١.٣% من مجموع حالات القيد في التعليم العالي في مصر
- تعدد وتنوعت الشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئة الدولية المختلفة مثل هيئة فولبرايت والهيئة الألمانية للتبادل العلمي.
- تعددت فروع بعض الجامعات الأجنبية في مصر مثل الجامعة الأمريكية ، والجامعة الفرنسية ، والجامعة الألمانية

٢١- تستهدف رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، إتاحة التعليم العالي الجميع دون تمييز،و تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم

٢٢- تسعي رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ إلي تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية
- تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين
- دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات.
- تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع

- تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعلم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم
- التوصل إلي الصيغ التكنولوجية والالكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطالب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.

٢٣- تسعي رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ إلي تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي
- تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية

٢٤- تسعي رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ إلي تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية
- تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

ثانيا: التصور المقترح

لتحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي

في ضوء التحليل النظري لجوانب الدراسة المختلفة ، وما أسفر عنه من نتائج ، يمكن تقديم تصور مقترح لتحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠" في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي وفيما يلي جوانب هذا التصور :-

أ- فلسفة وأهداف التصور المقترح

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أسس فلسفية تراعي طبيعة العصر الراهن والمستجدات الحالية المتميزة بالتطور العلمي والتكنولوجي، والثورة المعلوماتية، وانتشار وتغلغل التنافسية بين المؤسسات وما يستتبعه من تطورات في المجال التربوي واحتياجاته ومتطلباته المتنوعة من إضفاء البعد الدولي في أهداف ووظائف التعليم العالي ، وبما يمكن من تحسين الأداء الأكاديمي وتحقيق الجودة والحصول على الاعتماد الدولي وبما يحقق أعلي مكانة في التصنفيات العالمية للجامعات .

ويسعي التصور المقترح إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تبني وتطبيق مدخل التدويل في أهدافها ووظائفها المختلفة ، وجعله عنصراً رئيسياً ومجالاً استراتيجياً في سياستها وإستراتيجيتها ، وذلك لتوجيه الأنشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع ، وبما يمكنها من تحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ وبما يمكنها من تحسين أدائها والقيام بدورها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في ظل التنافسية العالمية .

وفي ضوء هذه الفلسفة تأتي أهداف التصور المقترح كما يلي :-

١- التأكيد على أهمية التدويل كمعيار من معايير الاعتماد المؤسسي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

٢- التأكيد على أهمية التدويل في تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي للجامعات.

٣- التأكيد علي أهمية ودور تدويل التعليم في تحقيق رؤية التعليم العالي٢٠٣٠
٤- تضمين مدخل التدويل في رؤية ورسالة مؤسسات التعليم العالي .
٥- تبني مدخل شامل للتدويل تشترك فيه المؤسسة ككل .
٦- تشجيع الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .
٧- تفعيل الاتفاقيات الثقافية والتبادل العلمي بين الجامعات المصرية والأجنبية حتى يمكن تبادل الأساتذة في عمليات التدريس والإشراف العلمي .
٨- التأكيد على أهمية التدويل في التصنفيات العالمية للجامعات .
٩- يساهم التعليم العالي من خلال تطبيق مدخل التدويل في تحقيق رؤية التعليم العالي٢٠٣٠

ب- **المبادئ الحاكمة للتصور المقترح**

١- إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي للعمل على تخطيط وتنفيذ استراتيجيات ونماذج ومؤشرات وعناصر تدويل التعليم العالي .
٢- دعم الإدارة الجامعية والمؤسسية بكل مستوياتها لمدخل التدويل فكراً وممارسة ، في جميع الأنشطة الجامعية .
٣- تهيئة وتشجيع كل الأفراد بالأقسام الأكاديمية والإدارية فى ترسيخ وممارسة التدويل .
٤- جعل التدويل من أهم الأولويات المؤسسية في الخطط الإستراتيجية للمؤسسات.

ج- مضمون التصور المقترح يمكن توضيح مضمون التصور المقترح في المكونات التالية:-

١- إستراتيجيات تدويل التعليم العالي ، ويمكن توضيحها كما يلي :-

- توفير نوع من التعلم معترف به دولياً .
- تعزيز الأنشطة البحثية الدولية من خلال تقوية شبكات البحث العلمي .
- تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي .
- تحسين البنية التحتية لتعزيز التدويل الداخلي .
- وجود خطة طويلة المدى للتدويل .

٢- مؤشرات تدويل التعليم العالي وتتمثل في مؤشرات قياس تدويل التعليم العالي منها :-

- الالتزام المؤسسي الواضح .
- المناهج والمناهج المساعدة ومخرجات التعلم .
- الهيكل الوظيفي والإداري .
- سياسات وممارسات المؤسسة .
- الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .
- التعاون والزمالة للدرجات العلمية الدولية والمشتركة .

٣- عناصر ومكونات التدويل العالي وهي العناصر والمكونات والأبعاد الرئيسية لتدويل التعليم العالي منها :-

- الحراك الأكاديمي الدولي

- الحراك الدولي للطلاب .
- الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس .
- إضفاء الطابع الدولي للمناهج والمقررات الدراسية .
- إنشاء فروع للجامعات بالخارج .
- اتفاقيات الاعتراف المتبادل والتعاون مع المؤسسات الخارجية .

د- آليات تنفيذ التصور المقترح

١- آليات عامة لتنفيذ التصور المقترح

- تضمين التدويل في رؤى ورسائل مؤسسات التعليم العالي .
- وجود خطط إستراتيجية واضحة وشاملة للتدويل على المستوى المؤسسي والقومي.
- اعتبار التدويل عنصر استراتيجي في الخطط الإستراتيجية واعتباره من أهم الأولويات الإستراتيجية .
- إنشاء مراكز للعلاقات الدولية داخل الجامعات لتوجيه الأنشطة الدولية المختلفة.
- توفير الشبكات العلمية المتخصصة والربط الشبكي بين العلماء في التخصص الواحد وربطهم بمدارس ومراكز علمية دولية متميزة
- إنشاء قاعدة بيانات عن العلماء المصريين بالخارج وتخصصاتهم ، ليكونو حلقة وصل بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية .
- تدويل النشر العلمي المحلي
- تحفيز مادي وأدبي للمؤسسات والأفراد ذوي النشر الدولي وبخاصة ذوي معامل التأثير المرتفع
- الاشتراك في المجلات العلمية والرقمية ، وإنشاء قواعد بيانات وإتاحتها لكل منظومة البحث العلمي في مصر
- تبني إصدار دوريات علمية متخصصة بالتعاون مع دور نشر عالمية
- دعم فتح قنوات اتصال بين المجموعات البحثية داخل الجامعات المصرية والمجموعات البحثية في الجامعات ذات التصنيف المتقدم
- تسويق المؤسسات البحثية المصرية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنموية وتكنولوجية بالتعاون مع هيئات إقليمية ودولية
- تنويع مصادر تمويل البحث العلمي وتعزيز الشراكة بين المؤسسات البحثية المصرية والكيانات الداعمة دخل مصر وخارجها
- تعظيم الاستفادة من برامج التمويل الإقليمية والدولية المتاحة وخاصة برامج الاتحاد الاوروبي
  - تخصيص اعتمادات مناسبة للتعاون الدولي من التمويل المخصص للبحث العلمي
  - تفعيل اتفاقيات التعاون والتوأمة بين الجامعات المصرية والإقليمية والعالمية وبما يخدم مصلحة الجامعات المصرية وتحقيق اقصي استفادة ممكنة
  - إنشاء قواعد المعلومات بين الجامعات المصرية والجامعات الإقليمية والعالمية وتنسيق الربط الشبكي بينها من خلال استخدام التقنيات الحديثة

- تدويل التعليم العالي بأن يكون ذا توجه دولي واقتصاد بصورة تساسية يساهم في بناء المجتمع المحلي والاقليمي

ب- آليات تحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ :يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسه لرؤية التعليم العالي ٢٠٣٠ وكذلك الأهداف الفرعية لها من خلال الآليات التالية:

أولا: آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول:يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول "تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق من النظم العالمية " من خلال تحقيق الأهداف الفرعية له من خلال الآليات التالية:

١- تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية:ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- تحسين فعالية التعليم العالي وادماج ضمان الجودة كمسؤلية مؤسسية.
- تطبيق نظم وبرامج لتحسين الجودة والتاهيل للاعتماد من خلال الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية في تدويل التعليم الجامعي
- توظيف وتطوير أليات التقويم المؤسسي والبرامجي وجمع بيانات موحدة ومتوافقة دوليا لقياس تدويل التعليم الجامعي بالاشتراك مع المؤسسات الدولية
- الاستفادة من التصنيفات العالمية للجامعات في تطوير القدرة التنافسية للتعليم الجامعي وللارتقاء بجودتة محليا وعالميا
- أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي في مصر معايير دولية لتوكيد الجودة، بحيث تشمل هذه المعايير حركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمي، المناهج والبرامج الدراسية، وعمليات التعليم والتعلم، ومنح الدرجات المشتركة، والبنية التحتية، والخدمات المقدمة للطلاب الدوليين
- توافر آليات التقويم المستمر التي تقوم على المساءلة أو المحاسبية باعتبارها أحد الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة ومن ثم القدرة على التدويل.

٢- **تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين:** ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- تشجيع تعليم اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم العالي على اعتبار أن اللغات الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية والتوجه نحو العالمية.
- اكتساب الطلاب كفاءات وقدرات ذات وعي عالمي وكفاءات متعددة الثقافات.
- تنمية اتجاهات الطلاب نحو المساهمة في الاقتصاد العالمي من خلال اكتساب التفكير الدولي ، والتفكير المفتوح ، وكفاءة اللغة الثانية ، ومرونة التفكير ، والتسامح ، واحترام الآخرين
- اكتساب الطلاب وعي كبير بالقضايا العالمية ، وآليات عمل النظم التعليمية عبر الدول ، والثقافات واللغات

- مساعدة الطلاب علي فهم الروابط بين البيئات المحلية والعالمية
- تشجيع الطلاب علي التعاون وابتكار مداخل جديدة لتقييمات التعلم
- إكساب الطلاب المعارف الدولية وتنمية قدراتهم للفهم الكامل للثقافات الدولية المتعددة

–عقد الاتفاقيات التي تتضمن تبادل طلاب الجامعة مع غيرها من الجامعات المتقدمة

– تفعيل أليات التدويل المختلفة كالمنح والدورات التدريبية وتوفير المقررات باللغات المختلفة،والبرامج الإرشادية للطلاب.

– تقديم تمويل ودعم محفزين، ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس لقضاء فترة دراسية في الخارج.

٣– **دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات:** ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم الجامعي
- تطوير قدرات القيادات والمسئولين عن تدويل التعليم الجامعي في كل مجالاته البحثية والأكاديمية
- تقديم برامج تدريبية تثقيفية ونوعية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية في مجال التدويل لرفع القدرة علي المشاركة في أنشطة التدويل
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على فتح قنوات علمية للسفر بالخارج في مهمات علمية .
- إعادة هيكلة مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ، وذلك من خلال برامج تنمية مهنية دولية متطورة
- توفير الحوافز والمكافآت المالية لتشجيع أعضاء هيئة التدريس لتدويل المناهج والمقررات الدراسية .
- تعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس بطريقة منظمة أكثر الوسائل فعالية على المدى البعيد لتدويل التعليم العالي .
- زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس إلي الجامعات ذات التصنيف العالمي المتقدم
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي المشاركة في المشروعات الدولية المرتبطة بالقضايا الدولية
- تذليل العقبات اللوجستية والادارية والمالية لتشجيع أعضاء هيئة التدريس علي الانتقال بحرية عبر الحدود الدولية
- زيادة المنح والمهمات العلمية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث والدراسات في الجامعات المتقدمة
- توفير الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع أعضاء هيئة التدريس علي العودة لمؤسساتهم المحلية بعد إتمام مشاركتهم في برامج التبادل الأكاديمي أو الدراسة بالخارج

- كفالة الحرية الأكاديمية أعضاء هيئة التدريس بما يسمح لهم بالمشاركة في الأنشطة الدولية
- ضرورة تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التدويل.
- الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال التدويل لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس في تحقيق خطط التدويل

٤- تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع: ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

-التركيز علي بناء وتطوير البرامج الدراسية والتدريبية المطلوبة دوليا

- إدخال برامج ومقررات دراسية عن التدويل في جميع برامج الكليات .
- مراجعة المقررات والبرامج الدراسية بالمعايير العالمية
- التوسع في تبادل البرامج والخبراء دوليا في مجال التدريب ووضع خططه
- عقد تحالفات إقليمية بين الجامعات المصرية والعربية لتحقيق التكامل في البرامج الدراسية والبحثية والخدمية لتوسيع مجالات التعاون الدولي
- غرس البعد الدولي في مختلف البرامج والمناهج الدراسية والدورات التدريبية كدراسة مقررات ثقافية ودراسة اللغات العالمية
- الاهتمام بتصميم البرامج والمقررات الثقافية الدولية لتأهيل الطلاب علي الحراك الدولي وتعريفهم بثقافة المجتمعات الأجنبية
- إضفاء البعد الدولي علي المناهج والبرامج الدراسية والبحثية والخدمية لإكساب الخريجين السمات الدولية
- – تطوير طرق وأساليب التدريس الحالية وتنمية قدرات الطلاب علي التفكير المنهجي والابتكار والحوار ودعم القد رات الخاصة والتعليم الذاتي لديهم.
- الالتزام بالمعايير العالمية في تقويم الطلاب

– تنوع أساليب التقويم والامتحانات والتركيز علي تقويم المهارات والعمليات الذهنية والمعرفية للطلاب مثل(التحليل –التركيب– والتقويم ونحوها) وتشجيع التعلم الذاتي

– التقييم المستمر للبرامج الدراسية وتطوير المناهج والمقررات بما يواكب التغير في سوق العمل وإدماج المنظور الدولي في المحتوي والتخصصات

٥- تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعلم العالي بما يحقق المرونة: ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- الحد من الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية غير الضرورية المتصلة بالتعاون الدولي.
- منح المزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية
- إنشاء وحدات دولية علي مستوي الجامعة وفي جميع كلياتها تتولي استقطاب الطلاب الدوليين ،فتح قنوات اتصال مع الافراد والجامعات والمنظمات الأجنبية

- إنشاء قواعد وشبكات تقنية دولية بالتعاون والتشارك مع المؤسسات والجامعات الرائدة بما يسهم في تشكيل الروابط والشبكات والتعاون الدولي علي الصعيدين التعليمي والبحثي
- تطوير شبكات المعلومات وربطها بالجامعات في مصر وبالجامعات العالمية المتقدمة في التصنيف العالمي للجامعات
- تطوير المعامل البحثية المزودة بأحدث التقنيات المعملية حتي تواكب التقدم السريع والاستجابة وجودة التعليم

٦- التوصل إلي الصيغ التكنولوجية والالكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطالب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير التعاون الدولي في التعليم والبحث العلمي، وتبادل التجارب والخبرات دولياً، وإقامة الروابط العلمية الإقليمية والدولية.
- تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في دعم تدويل التعليم العالي المصري من خلال تفعيل و دمج هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية والبحثية، وإقامة الجامعات الافتراضية والتوسع في أشكال التعليم عن بعد
- الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كتوجة حديث في تطوير التعليم الجامعي وتدويلة.
- تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير البرامج الدراسية وأساليب تدريسها وفي تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم الجامعي وشركاءهم ، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها

آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني:يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني "إتاحة التعليم للجميع دون تمييز" من خلال تحقيق الأهداف الفرعية له من خلال الآليات التالية:

١- زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي: ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- التوسع في إنشاء جامعات جديدة بمواصفات عالمية
- التوسع من إنشاء أنماط تعليمية حديثة مثل الجامعات الافتراضية ،والجامعات المفتوحة ،و الجامعات الإلكترونية، والجامعات الهجينة أو المؤلفة، و التوسع في البرامج الموازية والدولية في التعليم الجامعي ، والجامعات الشاملة، الجامعات العالمية .
- التوسع الكمي للتعليم العالي وفقاً لإحتياجات خطط التنمية القومية لتلبية حاجات التقدم وتوفير مقومات التحدي المجتمعي:

٢- **تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية:** ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

– تطوير سياسات القبول بحيث تطبق مبادئ الجدارة والعدالة والشفافية والمساواه وفقا للاتجاهات العالمية الحديثة
– تطوير أنظمة قبول الطلاب الدوليين بالجامعات وتحسين ضوابط القبول من خلال رفع مستوي قدرة الجامعات في توفير المعلومات وتقديمها
– بناء اختبارات قبول لكل كلية يتناسب مع تخصصاتها ووفقا لاحتياجات سوق العمل محليا وإقليميا وعالميا
– ضرورة اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة لا تقل أهمية عنه، كاعتماد اختبارات قبول يتم تصميمها بشكل متقن ومقنن، وتقوم بإجرائها الجامعات
– وضع معايير للقبول بالجامعات من خلال إجراء اختبارات قبول موحدة على مستوى الجامعات المصرية

آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي الثال:يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث "تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم " من خلال تحقيق الأهداف الفرعية له من خلال الآليات التالية:

١– تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية: ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- تشجيع التعاون والتكامل مع المؤسسات والهيئات والروابط والاتحادات الدولية، والاستفادة من خبراتها في تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية
- استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والباحثين المصريين بالخارج والاستفادة منها في رفع القدرة التنافسية للجامعات
- توطيد العلاقات والروابط الأكاديمة بين الجامعات المصرية والعربية والاجنبية للاستفادة من امكاناتها في زيادة قدراها التنافسية
- الانضمام الي التحالفات الإستراتيجية للجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين القدرات الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية للجامعات
- توفير الدعم المالي والمادي لتنفيذ المبادرات والاتفاقيات الثقافية والعلمية الدولية.
- السماح بإنشاء فروع للجمعات الدولية بالمجتمع المصري لتعزيز التنافس مع الجامعات المحلية ورفع قدراتها التنافسية
- إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية
- عمل تصنيفات محلية لتشجيع المنافسة على المستوى المحلي مع الوفاء بالمعايير التي يحتكم إليها في تصنيف مؤسسات التعليم العالي الدولية.
- إنشاء مراكز ثقافية بالخارج للإعلان عن البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات وتيسر عملية جذب واستقطاب الطلاب الدوليين
- تطبيق اجراءات لجذب الطلاب والباحثين من الدول المختلفة

٢-تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل: ويمكن تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال الآليات التالية:

- إضفاء البعد الدولي علي المناهج والبرامج الدراسية والبحثية والخدمية لإكساب الخريجين السمات الدولية التي تؤهلهم للعمل في الأسواق المحلية والعالمية مع الأهتمام بتدريس اللغات الأجنبية
- ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة علي نظام التعليم الجامعي، لإعداد خريجين علي المستوي المطلوب من الخبرة والقدرة وإدراك مفاهيم الجودة الشاملة ليستطيعوا الحصول علي فرص عمل في ظل المنافسة العالمية علي الوظائف
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلي جامعات بحثية متخصصة، تتخصص كل جامعة في تخصصات معينة تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها في الأسواق المحلية والعالمية
- تصميم "الإطار القومي للمؤهلات." لرفع مستوى نوعية النظم التعليمية وارتباطها باحتياجات سوق العمل ومتطلباتها محلياً وإقليمياً ودولياً
- أن تسعي الجامعات المصرية للحصول علي الاعتراف الدولي للإطار القومي للمؤهلات ليتمكن خريجي الجامعات من الحصول علي عمل في أي مكان بالعالم.
- إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية بيحيث تزداد مواءمتها لإنتاج الكفاءات اللازمة للمنافسة في السوق العالمية
- إنشاء تخصصات وبرامج جديدة تعمل علي تدويل الخريجين و العمل بالأسواق المحلية والوطنية والدولية

هـ- معوقات تنفيذ التصور المقترح

- عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة شاملة للتدويل على المستوى المؤسسي والقومي .
- عدم إدراج التدويل في رؤى ورسائل الجامعات والكليات .
- عدم ملائمة الثقافة المؤسسية للجامعات والكليات مع ثقافة التدويل .
- انعزال مؤسسات التعليم الجامعي وتعدد هياكلها التنظيمية المجزئة داخلها .
- انعزال الأقسام الأكاديمية عن بعضها البعض مما يقلل من وجود رؤية شاملة وكلية للتدويل
- ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس وإدارة الكليات بالتدويل .
- عدم توافر المواد المالية الكافية لتنفيذ الاتفاقيات والمبادرات الدولية .

وختاما فإن تطبيق تدويل التعليم العالي ضرورة ملحة للتطوير وتحسين الاداء الأكاديمي للتعليم العالي لما له من فوائد عديدة حيث يقدم فوائد قيمة للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ، والعاملين ، والمؤسسات ، والمجتمع خاصة عندما يكون التدويل عنصراً أساسياً من عناصر إستراتيجية أوسع. حيث يعزز المكانة الدولية للمؤسسة، ويحقق المعايير الأكاديمية الدولية الجودة،ويساهم في تعزيز التعاون الدولي في مجال التدريس والبحوث وخدمة المجتمع،وتطوير نظم الجامعة الوطنية ضمن إطار عالمي أوسع،وإعداد قوة عاملة ماهرة ذات وعي عالمي وكفاءات متعددة الثقافات،وأخيراً استثمار أموال التعليم العالي لتعزيز المشاركة الوطنية في

اقتصاد معرفي عالميوالوصول لمكانة عالمية تنافسية متميزة بين الدول المتقدمة ، ممكا يساعد ويمكن من تحقيق رؤية التعليم العالي "٢٠٣٠"

المراجع

١. وزارة التخطيط والمتابعة والإ صلاح الإداري (٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر"٢٠٣٠"، ص٩

٢. المرجع السابق

٣. عبدالناصر عبدالعال (٢٠١٦): قراءة في استراتيجية مصر للتنمية""٢٠٣٠،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،ص ص ٣-٥.

٤. سلوى ساق الله: قراءة نقدية لاستراتيجية مصر للتنمية"٢٠٣٠"
https://www.amad.ps/ar/Details/146949

٥. سلطان ابو علي (٢٠١٦): لماذا تفوقت كوريا الجنوبية على مصر اقتصاديا ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المعهد القومي للتخطيط، المجلد الرابع والعشرون العدد الثاني،ص ص ٦١-٧٢.

٦. عبدالناصر عبدالعال: قراءة في استراتيجية مصر للتنمية "٢٠٣٠"،مرجع سابق، ص٦.

٧. البنك الدولي(٢٠١٥): إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩) ،تقرير رقم : **94554-EG** ، ص ٢٥

٨. سلطان ابو علي، لماذا تفوقت كوريا الجنوبية على مصر اقتصاديا،مرجع سابق،ص٧٣.

٩. المجلس الوطني المصري للتنافسية (٢٠١٧): وضع مصر التنافسي في ٢٠١٦/٢٠١٧ ،ص١ متاح **www.encc.org.eg** .

١٠.وزارة العالي والبحث العلمي ،رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠، http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/high-education-2030.aspx?ControlMode=Edit&DisplayMode=Design

11. **World Economic Forum (2017): Annual Report 2016-2017 www.weforum.org**

12. **International Association of Universities.(2005): Global Survey Repot. Internationalization of Higher Education: New**

Directory New challenges . Prepared by Jane Knight.IAU.

13. Knight,J. (2006). Changing Dynamics in the Internationalization of Higher Education. In: Kishun, R. Ed. The Internationalization Higher Education in South Africa, Durban, South Africa : IEASA.P.42

١٤.ماهر أحمد حسن (٢٠١٤): تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية :أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس للجامعات في بعض الجامعات المصرية،المجلة التربوية،العدد (١١٣) الجزء الأول ، ص١٤٥

١٥.أماني محمد حسن نصر (٢٠٠٧): دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي،العدد الرابع عشر،ص٢٣٧.

16. Knight, J., & de Wit, H.(1995): Strategies for Internationalization of Higher Education: Historical and Conceptual Perspectives :in H. de Wit (Ed), Strategies for Internationalization of Higher Education: A comparative of Australia, Canada, Europe and the United States of America, Amersterdam: Europea Association for International Education P.11.

17. De Wit, H. (2002). Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe: A historical, Comparative and Conceptual Analysis west Port, Connecticut : Green Wood, P.117

18. Ibid , p10-11

19. Ibid.p.11

20. M Mestenhauser, J.A.(1998b): Portraits of an International Curriculum: An Uncommon Multidimensional Prespective. In J.

Mestenhauser & B.J. Ellingboe (Eds.),Reforming the Higher Education Curriculum: Internationalization the Campus, the American Council on Education and the Oryx Press, P.P 3-39

21. De Wit, H.: Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe, op.cit P.11

22. Maringe, F.(2009): Strategies and Challenges of Internationalization in HE: An exploratory study of UK Universities International Journal of Educational Management , 23, P.553-563

23. Knight, J.(2008). Internationalization: Key Concepts and Elements Handbook of Internationalization of European Higher Education Berlin: EUA,ACA, and RAABE,P4

24. Teichler, U.(1999). Internationalization as a Challenge for Higher Education Institutionary Across the United States, Adotortal Research Projectin Partial fulfillment of the Requirements for Research Projectin Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Education, P. 22

٢٥. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (1998):المؤتمر العالمي للتعليم العالي،"التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل"، وثيقة العمل، اليونسكو، باريس ٥-٩ أكتوبر.

26. Porfirio, Vincent Gerald (2012): Internationalization Strategies in Traditional Higher Education Institutions a Cross the United States, A Doctoral Research Project , ProQuest Dissertations Publishing,p22

27. Noel. Levitz, Inc. (2012). white paper –Reaching Beyond Borders: Key Issues in Recruiting and Retaining International Students, available at http://www.noellevitz.com/documents

28. Kehm , B.M., & Teichler, U.(2007): Research on Internationalization in Higher Education. Journal of Studies in International Education,11, pp 260-273.

29. For More Details;-

- Callan, H. (2000). The Internal Vision in Process: A Decade of Evolution. Higher Education in Europe, 25(1), P.16.

- Knight, J.(2004):Internationalization Remodeled: Definition Approaches, and Rationales. Journal of Studies in International Education, 8(1), P11

30. Harari, M.(1977): Internationalization of Higher Education. In the International Encyclopedia of Higher Education, Edited by Asa S. Knowles. San Francisco: Josey Bass. P3

31. For More Details;-

- Ebuchi,K.(1989a): Foreign Students and Internationalization of the University: A view from Japanese Perspective. In Research Institute for Higher Education (Ed), Foreign students and internationalization of Higher Education: Proceeding OECD/Japan Seminar on Higher Education and the Flow of foreign students . Hiroshima, Japan: Research for Higher Education, Hiroshima University, P. 46.

- Abdulla hi , I.and Kajberg, L. , (2007): Internationalization of LIS Education in Europe and North America, New Library world, vol. 108 No. 1/2, P10

- De Wit, H.(2002): Internationalization of Higher Education in the United states of America and Europe, A Historical , Comparative, and Conceptual Analysis, op.cit.P.113.

-De wit, H . (1995):Strategies for Internationalization of Higher Education: A Comparative study of Australia, Canada, Europe and the United States of America: Amsterdam European Associate for International Education. P.8

32. Knight, J.(1994):Internationalization Elements and Checkpoints CBIE Research Paper No.7. Ottawa: Canada Bureau for International Education.

33. Arum,S.&Van de water, J.(1992). The Need for a Defination of International Education in U.S. Universities, In C.B. Klasek(Ed.), Bridges to the Future: Strategies for Internationalization Higher Education, P. 202

34. For More Details;-

- Van Der Wende, M.(1997): Missing links: The Relationship Between National Policies for Internationalization and those for Higher Education in General , In M. Van Der Wende of T. Kalvermark of

Higher Education in Europe Stockholm: National Agency for Higher Education P. 19.

- Ellingboe, B.J.(1998):Divisional Strategies to Internationalize Campus Portrait: Results, Resistance and Recommendations from a Case Study at US Universities In Reforming the Higher Education Curriculum: Internationalizing the Campus. J.A. Mestenhauser and B.J. Ellingboe, phoenix, Az: American council on Education and Oryx: P. 199

35. Knight, J.(1999): Internationalization of Higher Education. In: Organisation for Economic Cooperation and Development (ed.), Quality and Internationalization in Higher Education: Programme on Institution management in Higher Education. Paris, P.16

36. Schoorman , D. (1999):The Pedagogical of Diverse Conceptualizations of Internationalization: A U.S. Based Case Study. Journal of Studies in International Education 3, no.2, P.21

37. Soder qvist , M.(2002) : Internationalization and its Management at Higher Education Institutions: Applying Conceptual, Content and Discourse Analysis. Helsinki, Finland. P.29.

38. Wachter,B.(2003): Why Should Flenish Higher Education Internationalize? " Paper Presented at VALHORA, Academic cooperation Association, Brussels, P.6

39. Knight, J.(2003 b): Updating the Definition of Internationalization. International Higher Education, 33, P.2

40. Bartell,M.(2003): Internationalization of Universities : A university Culture-Based Framework. Higher Education 45, P. 46.

41. Wachter, B.(2004): Higher Education in a Changing Environment. Higher Education Policy in Europe. Bonn: Lemmen1.http://www.aca-secretariat.

42. For More Details;-

- Knight, J. Changing Dynamics in the Internationalization of Higher Education. OP.cit
- Fielden, J.(2008). The Practice of Internationalization Managing International a Ctivities in UK Universities. UK Higher Education International Unit.

43. Hudzik, J.(2011) " Comprehensive Internationalization from Concept to Action", NAFSA: Association of International Educators, Washington, D.C. P. 6

44. Knight, J., & Wit, H.(1995) . Strategies for Internationalization of Higher Education: Historical and Conceptual perspectives. OP.cit.

45. Knight, J.(1997a): Internationalization of Higher Education: A Conceptual Framework, In J. Knight & H. de wit (Eds), Internationalization of Higher Education in Asia Pacific countries P.9

46. De wit, H.(1999): Changing Rationales for Internationalization of Higher Education. International of Higher Education (Online), Spring 1999, Available on: http://www.bc.edu/bc-org

47. Ibld p. 63

48. Meyer, K.(2004): The Impact of Competition on Program Quality, Planning for Higher Education 32(4) PP 5-13

49. Knight, J. Internationalization of Higher Education: A Conceptual framework, op.cit, P.10

50. Biddle, S. (2002): Internationalization: Rhetoric or reality? American Council of Learned Societies. ACLS Occasional Paper, No. 56.p5

51. Van der Wende, M,(2001). Internationalization policies about Trends and Contrasting Paradigms, Higher Education policy,14(3), PP 249-259.

52. Knight, J. (2004):Internationalization Remodeled: Definition Approaches, and Rationales. Journal of Studies in International Education, 8(1), P.23

53. Van der Wende, M,(2001). Internationalization policies about Trends and Contrasting Paradigms, Higher Education policy,14(3), PP 249-259.

54. Knight,J.(1997). Internationalization of Higher Education Conceptual Framework, op,cit. PP (5-19)

55. Aigner, J., et. , Internationalizing the University: Making it work (Report no. 025287). International Education forum,

12,4-60.(ERIC Document Reproduction Service No. ED 343216)

56. Scott, R.(1992, September): Campus developments in Response to the Challenges on Internationalization: The Case of Ramapo College of New Jersey(USA) (Report) No.025591). Paper Presented at the General Conference, Programme on Institutional Management in Higher Education of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris, France (ERIC Document Reproduction Service No. ED 345678)

57. Knight, J. (1997): A shared vision ? Stakeholdes Perspectives on the Internationalization of Higher Education in Canada. Journal of Studies in International Education,1(1), P. 27-44

58. International Association of University (2003): International Association of Universities (IAU) Survey Report 2003, France: Jane knight, ISBN: 92-9002-171-3. www.unesco.org/iau/internationalization.html

59. Mooney, P.(2006): University Leaders See Rewards and Risks in Internationalization, Survey Results. The Chronicle of Higher Education. www.chronicle.com

60. Knight, J. (2006): Changing Dynamics in the Internationalization of Higher Education. In Kishun, R.Ed. The Internationalization of Higher Education in South Africa. Durban, South Africa: IEASA. P.50

61. Ibld

62. Marmolejo, F.(2012):" Internationalization of Higher Education: the good, the Bad and the Unexpected", Chronicle of Higher Education, October 22,

63. Henard.F., Diamond.L. , (2012): Approaches to Internationalization and their Implications for Strategic Management and Institutional Practice" A Guide for Higher Education Institutions, OECD Higher Education Programme IMHE, WWW.oecd.org/edu/imhe

64. Vainio-Mattila, A.(2009): Internationaling curriculum: A. New kind of Education" New Directory for Teaching and Learning, vol. (118) pp 95-103.

65. International Association of university (2012): AFfirming a Cademic values in Internationalization of Higher Education www.aau.org

66. Chan, ww.,Dimk.c.(2008): Internationalization: Globalist, Internationalist and Translocalist Models "Journal of Research in International Education, vol. 7(2), pp 184-204.

67. International Association of Universities(2003). Survey Report, op.cit

68. Henard.F., Diamond.L. ,: Approaches to Internationalization and their Implications for Strategic Management and Institutional Practice" A Guide for Higher Education Institutions,Op cit,p9

69. International Association of Universities(2003). Survey Report, op.cit

70. Engberg D. & Gren, M.F. (2003): Promising Practices: Spotlighting Excellence in Comprehensive Internationalization, Washington, D.C: American Council on Education.

71. Gimkel,H., & Seddoh,K.(2002). Challenges Perceptions & Priority: International of Higher Education, International Association of Universities Newsletter,8(2-3), (1-4)

72. The university of Tokyo(2005):The University of Tokyo Internationalization Promotion Plan 2005-2008 Retrieved oct. 1, 2008, www.diru-tokyo-ac.jp/en/ut/suishink.e.pdf

73. Knight, J. (2006) :Changing Dynamics in the Internationalization of Higher Education. Op.cit

74. Ibld

75. De wit, H.(2002): Internationalization of Higher Education on the United States of America and Europe, Westport, ct: Greenwood publishing Group P. 126.

76. Knight, J.(1994): Internationalization: Elements and Checkpoints. Ottwa: Canadian Bureau for International Education. P.12

77. Davies J.L.(1995): University Strategies for Internationalization in Different Institutional and Cultural Settings: A Conceptual Framework. In: Block, P. Ed. Policy and

Policy Implementation in Internationalization of Higher Education: EAIE occasional paper P.8

78. VanDijk, H. and Meijer, K.(1997): The Internationalization Cube: A Tentative Model for the Study of Organizational Designs and the Results of Internationalization in Higher Education. Higher Education Management,9(1) P.160.

79. van der Wende, M. (1997): Missing links: the Relationship Between National Policies for Internationalization and those for Higher Education in General. In T. Kalvemark & van der Wende (Eds.), National policies for the Internationalization of Higher Education in Europe (pp. 10-38). Stockholm: National Agency for Higher Education

80. Rudzki, R.(1998): The Strategic Management of Internationalization. Towards a Model of Theory and Practice. Thesis, Newcastle, School of Education. University of New Castle upon Tyne.

81. Rudzki, R.(2000): Implementing Internationalization: The practical Application of the Fractal process. Journal of Studies in International Education, 77-90.

82. de Wit, H.(2002). International of Higher Education in the United States of America and Europe: A historical, Comparative, and Conceptual analysis west port,; Connecticut: Green Wood P. 117.

83. Knight,J. Internationalization Remodeled: Definition Approaches and Rationales , Op.cit, P.18

84. American Council on Education (2008). " Mapping Internationalization on US Campuses: 2008 Edition" Retrieved from: http://www.acenet.edu/content/NavigationMenu/Programsservices/cii/pubs/ace/Mapping_2008.htm

85. American Council on Education (2012). Mapping Internationalization on US Campuses: 2012 Edition Retrieved from: http://www.acenet.edu/links/pdfs/MappingInternationalize to us campuses 2012.full.pdf

86. OECD (2004): Internationalization and Trade of Higher Education. Challenges and Opportunities, Organization for Economic co-operation and Development, Paris.

87. Knight, J.(1994): Internationalization: Elements and Checkpoints. CBIE Research,7. Ottawa, Canada: Bureau Canadian de l'education Internationalize, P.5

88. Van Damme, D.(2000): Internationalization and Quality Assurance: Towards worldwide Accreditation? Paper commissioned for the Triennial Conference of the International Association of University Presidents (IAUP), Brussels, PP 3-7.

89. International Association of Universities (2003).International Association of Universities(IAU) Survey Report 2003, France: Jane Knight. Retrieved from : http://www.unesco.org/iau/internationalization.html

90. International Association of universities (IAU),(2009): Initial Results: 2009 IAU. Global Survey Report on Internationalization of Higher Education

91. Kelm,B.M. and Teichler.U.(2010): Research on Internationalization in Higher Education. Handbook oh Internationalization of European Higher Education Berlin: P4.

92. Khalid Pervaiz,M.& Azad, M.U.D.(2007): Quality Teaching and Research: Prerequisites, Accomplishment and Assessment. http://must.edu.pk/general/quality%20teaching%20and%20research545.pdf

93. International association of University : International Association of University (IAU) . Survey Report 2003,op.cit

94. Green , M . (n.d). The Challenge of Internationalizing Undergraduate Education: Global Learning for all. P1 http://www.Jhfc.duke.edu/ducis/globalchallenges/pdf/green.pdf

95. Ibid, P. 16.

96. Mestenhauser, J. (2002): In Search of a Comprehensive Approach to International Education: A system Perspective In W. Grum-Zweig and N. Rinehart (Eds). Rockin in Red

square: Critical Approaches to International Education in the Age of Cyber Culture. London, pp. (165 - 202).

97. Van Damme, D.(1999): Internationalization and Quality Assurance : towards Worldwide Accreditation? Paper Commissioned for the IAUP XIIth Triennial Conference, Brussels, 11-14 July
www.auc.dk/raup/

98. International Association of Universities.(2005): Global Survey Report. Internationalization of Higher Education:Op.cit.

99. de wit,H.(2002): Internationalization of Higher Education in United States of America and Europe. A Historical, Comparative and Conceptual Analysis, Westport, Connecticut Greenwood press.

100. Teichler, U.(2008): The Internationalization of European Higher Education: Debates, Policies, Trends. Handbook of Internationalization of European Higher Education. Berlin: EUA,ACA, and RAABE. P.P 17-18.

101. Fielden, J. & Karen,A.(2001): Accountability and International co-operation in the Renewal of Higher Education from: http://Unesdoc.unesco.org

102. D. Ward, (2008): " Globalization , Public Policies and Higher Education", in the L. Weber and J. Duderstadt, (London: Economica, 2008) pp. 262-265.

103. Daly, A.J. (2007):Outbound Student Exchange at Australian and New Zealand Universities. The Effects of Pre-departure

Decision-making in Country Experiences, and post-sojourn outcomes doctoral dissertation Griffith University, P. 5

104. De Wit , H. (2001): Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe. Westport, C T. Greenwood.

105. Australian Education International (2006): Monthly Summary of International student Enrolment Data – Australia – November 2006 , Canberra , Australia : Australian Government.

106. Burn, B. (2000, Winter):Australia and Foreign Student Recruitment. International Higher Education, 18 , pp 9-10.

107. Reserve Bank of Australia (2008): " Australia's Exports of Education services " Reserve Bank Bulletin, June.
http://www.rba.gov.au/publicationAndresearch

108. Australian Bureau of Statistics (2012): Export Income to Australia from International Education Activity in 2011 – 2012. Canberra, Australia: Australian Government.

109. F. Larkins and I. Marshman.(2016):Australian Universities Overseas student Recruitment: Financing strategies and outcomes from 2004 to 2014, Melbourne: LH Martin Institute, P4.

110. Teichler, U. (2008):The Internationalisation of European Higher Education. In M. Gaebel , L. Purser, B. Watcher, and L.

Wilson (eds.) Internationalisation of European Higher Education: an EUA/ACA handbook, volume1. Berlin: Raabe Academic Publishes, P. 4.

111. Hagen Roulla (2002): Globalization, University Transformation and Economic Generation, UK Case Study of Public/Private Sector Partnership. The International Journal of Education Management , 15(3) pp. 204-218.

112. Fielden, J.(2011):Internationalisation Resources for UK Higher Education Institutionary, leadership Foundation for Higher Education, London, P.9

113. Li-Hua, R. and Othery (2011). Strategic Aspects of Innovation and Internationalization in Higher Education" The Sal ford PMI2 experiences" , Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.1, P.13.

114. British Council, Vision(2020): Forecasting International Student Mobility,AUKPerspective, http://www.britishcouncil.org/eumd_-_vision_2020.pdf

115. Harrison,N. and Peacock,N.(2010): Cultural Distance, Fullness and Passive Xenophobia: Using Integrated Threat Theory to Explore Home Higher Education Students Perspectives on Internationalization at Home. British Educational Research, Journal , 36(6) P. 878.

116. Institute of International Education(1994): Investing in People Linking Nations. 1991-1995: The First 75 Years of Institute of International Education. New York.

117. Holzner, B., & Greenwood, D. (1995): The Institutional Policy Contexts for International Higher Education in the United States of America: A comparative Study of Australia , Canada, Europe and the united States of America (pp. 33 - 65) Amsterdam: European Association for International Education.

118. Pickert, S.(1992): Preparing for A Global Community: Achieving an International Perspective in Higher Education. SHE.ERIC Higher Education 2 . Washington, DC, P. 27.

119. Petromis, J. (2000) :Internationalization of Member Institutions of the Association of Collegiate Business Schools and Programs, Publish dissertation : Texas A & M University-Commerce Library.

120. Callan, H. (2000):International Vision in Practice: A Decade of Evolution Higher Education in Europe, 25(1) , 16-23.

121. de wit, H. (2002):Internationalization of High Education in the United States of America and Europe: A historical , Comparative , and Conceptual Analysis-Westport, Connecticut: Green Wood.

122. Porfirio, Vincent Gerald, : " Internationalization Strategies in Traditional Higher Education Institutions Across The United States, op.cit P.22.

123. Institute of International Education. (2012): Student Mobility and the Internationalization of Higher Education Retrieved from:

www.iie.org/en/News.and.Events/press-conter/press-Releases/2011

١٢٤. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي (٢٠١٠) مراجعات لسياسات التعليم العالي " التعليم العالي في مصر" ،ص ١٩٧. متاح علي:
www.oecd.org/publishing/corrigenda

١٢٥. سيد سيد عبد السميع سيد عمارة (دراسة تحليلية إحصائية ونظرية متكاملة عن الإدارة المركزية للبعثات خلال الفترة من ٢٠٠٢ / ٢٠٠٨ ، والإدارة العامة للبحوث الثقافية ، وزارة التعليم العالي ، ص ١٠.

١٢٦. المرجع السابق.

١٢٧. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي مراجعات لسياسات التعليم العالي " التعليم العالي في مصر" ،مرجع سابق ص ٢٠٢

١٢٨. المرجع السابق ص٢١٧

١٢٩. وزارة التعليم العالي (٢٠١٧): تطور أعداد المبعوثين من الباحثين المصريين من الجامعات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية المختلفة خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٥) متاح علي:
http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Cultural-Affairs-Missions.aspx

١٣٠. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي مراجعات لسياسات التعليم العالي " التعليم العالي في مصر" ،مرجع سابق ص ٢٠٥

131. UNESCO (2011): Global Education Digest 2011. UIS Montreal, Canada, Retrieved from:
http://www.uis.unesco.org/library/documents/global-educatio-digest-2011-eu.pdf.

١٣٢. وزارة التعليم العالي (٢٠١٥): التعليم العالي ، حقائق وأرقام " العام الجامعي ٢٠١٣ - ٢٠١٤) ص ٣٦.متاح علي
http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/statistics.aspx

١٣٣. ---------- (٢٠١٦). إنجازات التعليم العالي للعام (٢٠١٥ - ٢٠١٦) ص ٤٥.

١٣٤. ---------- (٢٠١٧). التعليم العالي في أرقام بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٧ .

http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/pages/Higher-education-in-numbers-aspx

١٣٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي: مراجعات لسياسات التعليم العالي " التعليم العالي في مصر" ،مرجع سابق ص ٢٠٣

١٣٦. وزارة التعليم العالي (٢٠١١) :رؤية شاملة عن التعليم العالي في مصر ، متاح علي الموقع http://www.heep.edu.eg/arabic/index.php

١٣٧. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. " استرتيجية التنمية المستدامة-٢٠٣٠ " الغاية – المحاور الرئيسية-الأهداف- مؤشرات القياس"،ص١٣٩

١٣٨. المرجع السابق:ص١٦٠

١٣٩. عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجدج(٢٠١٦): تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات،مجلة كلية التربية جامعة بنها ،العدد (١٠٩) أكتوبر ج(٢)،ص٥١١

١٤٠. ماهر أحمد حسن :تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية :أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية ،مرجع سابق ،ص١٩١.

١٤١. المرجع السابق:ص١٣٦.

١٤٢. مايسة خيري محمود الديب (٢٠١٣): تطوير التعليم العالي في مصر لمواجهة بطالة خريجيه على ضوء خبرة ألمانيا،مجلة البحث العلمي في التربية،العدد (١٤) الجزء الثالث،ص٦٣٥

١٤٣. محسن المهدي سعيد(٢٠١٢).نظرة عامة علي منظومة التعليم العالي في مصر،مجلس السكان الدولي،ص٧.

١٤٤. محمد عوض البربري (٢٠١٦): تطوير سياسات التعليم العالي فى مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي : بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا،مجلة كلية التربية جامعة بنها، مج (٢٧)،ع(١٠٦)،ص٩٨.

١٤٥. وزارة التعليم العالي(٢٠٠):الإطار الاستراتيجي لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعي والعالي ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر القومي للتعليم العالي، ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠.

١٤٦. محمد عبدا لحميد لاشين،نهله سيد أبو علبوه(٢٠١٣):"دراسة مقارنة لتطبيقات إدارة المعرفة في بعض المؤسسات الجامعية والأسيوية وإمكانية الإفادة منها في مصر والمنطقة العربية"، مجلة التربية العدد(٣٩)،ص٨١.

١٤٧. ثابت كامل حكيم(١٩٩٨):التجديدات في الإدارة الجامعية،دراسات تربوية واجتماعية،كلية التربية جامعة حلوان المجلد(٤)،العدد(١)،ص٢٠١٥.

١٤٨. ماهر أحمد حسن: تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية :أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصري، مرجع سابق ص١٨٦.

١٤٩. مايسة خيري محمود الديب: تطوير التعليم العالي في مصر لمواجهة بطالة خريجيه على ضوء خبرة ألمانيا،مرجع سابق،ص٦٣٥

١٥٠. المرجع السابق،ص٦٤٠.

١٥١. شيرين حامد محمد أبو وردة(٢٠١): نحو آلية لصياغة إستراتيجية وطنية للنهوض بالتعليم العالي في مصر، ورقة عمل مقدمة إلي: المؤتمر الدولي الثالث، الريادة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، الذي تنظمه اللجنة العلمية الدائمة للترقيات، المجلس الأعلى للجامعات، السبت ١٣ مارس ٢٠١٢، جامعة عين شمس، ص٦.

١٥٢. المرجع السابق:ص٧

١٥٣. نهلة عبدالقادر هاشم(٢٠٠٨): تطوير أداء الجامعات المصرية في ضوء إدارة الجودة الإستراتيجية، مجلة التربية ،مج (١١) ع (٢٣)،ص٢٨٩.

١٥٤. عائشة عبدالفتاح مغاوري الدجدج: تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات،مرجع سابق،ص٤٥٦.

١٥٥. مايسه خيري محمود الديب: تطوير التعليم العالي في مصر لمواجهة بطالة خريجيه على ضوء خبرة ألمانيا،مرجع سابق،ص٦٤٠.

156. International Association of Universities IAU,(2008):" Equitable Access, Success and Quality in Higher Education: A Policy Statement by the International Association of Universities", France, IAU

١٥٧. سمير رياض هلال(٢٠١): تمويل التعليم العالي في مصر، مجلس السكان الدولي،ص٢٣.

١٥٨. المرجع السابق

١٥٩. محمد عبد السلام راغب(٢٠١٢): مفاهيم تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم العالي في مصر، والمتطلبات المعلوماتية للتعامل مع قضايا ضعف التكافؤ، مجلس السكان الدولي،ص٤٧.

١٦٠. أسامة ماهر حسين(٢٠١٠): سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر،المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى،المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) والجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة،ص٢٠٨.

١٦١. المرجع السابق:ص٢٣٦

١٦٢. جمال على ا لدهشان(٢٠١٥): رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم،نقد وتنوير- العدد الثاني ،ص١٢٣.

١٦٣. أسامة ماهر حسين: سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر،مرجع سابق ٢٤٦.

١٦٤. عائشة عبدالفتاح مغاوري الدجدج: تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات،مرجع سابق،ص٤٥٦.

١٦٥. المرجع السابق:ص٤٦٩.

١٦٦. ماهر أحمد حسن:تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية :أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصري، مرجع سابق ص١٤٥.

١٦٧. المرجع السابق:ص١٧٩.

١٦٨. مايسة خيري محمود الديب: تطوير التعليم العالي في مصر لمواجهة بطالة خريجيه على ضوء خبرة ألمانيا،مرجع سابق،ص٦١٩.

١٦٩. مجلس الوزراء،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٠١):دراسة تحليلية للتطور في هيكل الطلب علي المهن والمؤهلات في سوق العمل المصري،مدخل تعدادي السكان ١٩١٦-١٩٨٦،يوليو.

١٧٠. مايسة خيري محمود الديب: تطوير التعليم العالي في مصر لمواجهة بطالة خريجيه على ضوء خبرة ألمانيا،مرجع سابق،ص٦١٩.